الاثنين 5 تموز 2021
العدد 4382 السنة الخامسة عشرة
lundi 5 juillet 2021 nº 4382 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
خسائر الأجور أكبر ممانتخيّل

● **محمد وهبة**
في مواجهة التضخم المتعمّد

● **مودعو المصارف**
عددهم وقيمة ودائعهم

أزمة المحروقات مستمرة... وتتمدّد إلى الأفران [4]

الغرب ينقضّ: الوصاية الآن

- دولارات أميركية طازجة للجيش
- وفد فرنسي للسطو على المرفأ
- أوروبا نحو إعلان لبنان دولة فاشلة

[2 ـ 3]

(هيثم الموسوي)

قضية

إسقاط قانون منع «دولرة» الأقساط **يهدّد حرية التعليم!**

6

فلسطين

تهدئة غزة أمام أسبوع حاسم

10

سوريا

لا نهاية لعطش الحسكة **واشنطن منافساً على خطّ المياه**

12

على الغلاف

تصوّر فرنسا والغرب: «وصفة الكارثة»

إبراهيم الأمين

يروي أحد المصرفيّين البارزين أنه بدأ يتلمّس وجود مشكلة كبيرة في لبنان بعد انضمام روسيا وإيران الى حزب الله في معركة منع سقوط النظام السوري. ويلفت، استناداً الى ما يعتبره معطيات دقيقة، إلى أن الحملة التي انتهت بالحصار الفعلي على لبنان، انطلقت من يومها، ليس فقط لمعاقبة لبنان على عدم منعه حزب الله من التدخل في سوريا، بل لمنع روسيا وإيران من الاستفادة من تطوّرات الأزمة السورية في لبنان.

لا ينفي المصرفي المشكلات الهائلة التي تعيشها التركيبة في لبنان، سياسياً أو اقتصادياً أو مالياً أو نقدياً. لكنه يلفت الى أن لبنان واجه أزمة كبيرة خلال العقدين الأخيرين، ولم يكن هناك تدفّق استثنائي للأموال إلا بقرار سياسي. وعندما تقرّر عزل لبنان، صارت العمليات تحصل بالمقلوب، وانطلقت عملية إخراج الأموال سريعاً، حتى جرى ما جرى في تشرين الثاني 2019. وباعتقاد المصرفي نفسه، فإن عدم القدرة على تأليف الحكومة حالياً، يمثّل امتداداً لهذه المعركة، وأن العنصر الداخلي الذي ساعد الخارج غير الراغب في تحسّن الوضع، هو نفسه العنصر الذي جعل حكومة حسان دياب غير قادرة على العمل بقوة وفعالية، مركّزاً على أن فكرة توزيع الخسائر على جميع اللاعبين كانت ممكنة مع الأشهر الأولى لقيام حكومة دياب، لكن هناك قوة كبيرة جداً في لبنان وخارجه منعت الاتفاق.

المؤسسات الدولية التي واكبت كل هذه المحادثات، لديها الانطباع الأكثر خطورة. وهو أن القوى التي ألّفت حكومة دياب لم تكن متّفقة مطلقاً على برنامج العمل، لأن الرجل، وآخرين في الحكومة، يعرفون أنه كان مطلوباً منهم سلسلة من القرارات السريعة والثابتة التي تمنع التدهور الهائل الذي يراد له أن يكون الآن على شكل تضخّم ينهي قدرة الناس على التفاعل الاقتصادي، وما يساعد أكثر على الأزمة، منع أي إجراء لإعادة إطلاق القطاع المصرفي.

وبحسب أحد المشاركين في المحادثات مع المؤسسات الدولية المعنيّة بالوضع في لبنان، فإن الخطوات الأولى التي كان يجب أن تقوم بها الحكومة، كانت معروفة ومتداولة ومجرّبة في كل العالم. من المباشرة التنفيذية لعملية الـ«كابيتال كونترول» وفرض قرارات على مصرف لبنان بضخ خمسة مليارات دولار في المصارف ومنع الأخيرة من الإقفال، ثم الشروع في عملية وضع اليد على هذه المصارف من قبل الدولة كما جرى في معظم دول العالم على إثر أزمة عام 2008. وكانت هذه الإجراءات كفيلة بمنع التوجّه الجماعي صوب الهاوية، وبعدم التلهّي بأمور تخصّ التدقيق والتوافق المسبق على المعطيات أو طريقة احتساب الخسائر، لأن الخطوة الأولى تقتضي حسم رأسمال المصارف بصورة تامة، وإلزامها باستعادة جزء من أموالها الخاصة التي هرّبت الى الخارج، وفرض آليّة عمل على مصرف لبنان.

في هذا السياق، يدخل عامل إضافي، يشير إليه مرجع دبلوماسي غير لبناني، على سبيل الإشارة الى طبيعة الانهيار الذي حصل ويحصل في لبنان، ويقود الى استنتاج واضح: هناك من يرغب في فرض الوصاية على لبنان، ولو من باب الأزمة الاقتصادية.

عند هذا الحدّ، تظهر الخلافات الداخلية حول تأليف الحكومة. سعد الحريري لم يكن يريد تأليفها منذ اليوم الأول. هو يريد تأليف حكومة، لكنه لا يريد أن يشاركه أحد في هذه العملية، ويريد العمل وفق التوصيات الخارجية، لكن ليس تنفيذاً تاماً وحرفياً لتوصيات صندوق النقد الدولي، وهو يريد الاستدانة من جديد، لكنه يريد أن تبيع الدولة معظم ما تبقّى لها من أصول لتغذية صناديق المصارف من أجل إعادة الأموال الى المودعين. ويعتقد أن النظام القائم، بوجهَيه القطاعي (المصارف وأصحابها وكبار المساهمين وكبار المودعين) والسياسي (قادة البلاد من رؤساء ووزراء ونواب وأحزاب وشخصيات لها مصالحها في الدولة) لا يجب أن يدفع الثمن، أو لا يجب أن يكون الضحيّة. وهي نتيجة يتشارك فيها مع آخرين من كبار المسؤولين في الدولة، ممّن لا يقلقهم تحميل الناس النتيجة والكلفة من الآن وإلى جيلَين إضافيَّين.

في هذا السياق، انطلق قطار التدخل الخارجي. وبما أن العالم لم يكن يوماً جمعية خيرية، وصارت حسابات السياسة أساسية، فإن التمويل الذي تعوّده اللبنانيون تراجع الى حده الأدنى. لم يكن الأمر يقتصر على بلدان أساسية مثل السعودية والإمارات وفرنسا وأميركا، بل يذكر الجميع أن أحد رجال الأعمال البارزين في قطر عمد إلى التهديد بحرب عالمية إن لم يتمّ تحويل أقلّ من 300 مليون دولار من حساباته الى خارج لبنان نهاية تشرين الثاني 2019، أي بعد اندلاع المواجهات وإقفال المصارف أبوابها.

حصل الكثير منذ ذلك الحين، لكنّ مصدراً في مؤسّسة دولية يلفت الى أن المفاوضات كانت تسير باتجاه اتفاق جدّي قبل عام، وأن انفجار المرفأ أعاد خلط الأوراق، وأطلّت المبادرة الفرنسية بطريقة مثيرة للقلق عند القوى البارزة، وغير مفهومة عند كثيرين في لبنان، ويظهر الغربيون، أو العاملون في الغرب، استغراباً للاندفاعة اللبنانية نحو دور لفرنسا التي لم تعد تملك ما يمكنها من فرض معادلة. الكل يعرف أن فرنسا أضعف من أن تفرض موقفاً سياسياً أو خطوة أو قراراً في لبنان. ثمّة مغفّلون لا يزالون يعتقدون بأن باريس قادرة على فعل الكثير، وهي التي تفشل في حماية أبسط مؤسساتها التربوية في لبنان، وتتصرّف بعقليّة فوقيّة وخلفيّة طائفيّة تجاه اللبنانيين. لكنّ فرنسا، لم تكن لتقدر على الوصول الى لبنان لولا التفويض الأميركي. وهو تفويض انطلق من نظرية «الوقت الضائع». إذ يعرف الأميركيون أنهم، وحلفاءهم كبريطانيا والسعودية، لا يمكنهم القيام بأي مبادرة في لبنان، وأنّ الحيلة الوحيدة بيدهم هو المهرّج إيمانويل ماكرون وفريقه السياسي والأمني والدبلوماسي. أما شركاء ماكرون الأقوى داخل فرنسا، والذين يتمثّلون بشركات القطاع الخاص، فهم الأكثر حماسة لبرنامج عمل كبير تقوم به فرنسا في لبنان، ويستهدف وضع اليد على مشاريع كبيرة تبدأ بإعادة إعمار مرفأ بيروت ومرافئ أخرى، مروراً بمشاريع الكهرباء والاتّصالات، وصولاً الى برنامج دفاعي يبدأ بالبحر.

وقائع مداولات الاتحاد الأوروبي حول لبنان
الحاجة إلى فرض الوصاية

بروكسيل - الأخبار

على رغم نفي مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل، أمام ممثلي البعثات الدبلوماسية، فإن الفرنسيين يروّجون في كواليس لقاءاتهم مع بعثات دبلوماسية دول أخرى لدى الاتحاد الأوروبي، لفكرة الانتداب على لبنان. ويبدو أن الفرنسيين يروّجون في الأوساط الأوروبية للفكرة بوصفه لبنان «دولة فاشلة» في ظل انتقادات بالجملة من المسؤولين الأوروبيين لممثلي الطبقة السياسية اللبنانية كافة. ويسود شعور في هذه الأوساط أن على اللبنانيين الاهتمام بشؤونهم الداخلية المتفاقمة وعدم الخوض في مسائل وقضايا وأحداث المنطقة من فلسطين إلى ليبيا وسوريا وغيرها.

ويترافق هذا الكلام مع معلومات كشفتها مصادر دبلوماسية مطلعة عن أفكار وردت على لسان مسؤولين مصريين، ويجري التداول بها في أوروبا، تهدف إلى عقد مؤتمر حوار لبناني – لبناني على شاكلة اتفاق الطائف، وهي أفكار لم تصل إلى مرحلة التبني الرسمي. لكن الأوروبيين رصدوا انزعاجاً من حلفائهم الإماراتيين والسعوديين. وهذا الانزعاج يمكن فهمه من خلال الردود التي سمعها رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي من ولي عهد السعودية محمد بن سلمان عن رفض الرياض التدخل لحل الأزمة في لبنان ورفضها أي شكل من التعاون مع الرئيس المكلف سعد الحريري.

المصادر الدبلوماسية الأوروبية نقلت تقييماً «إيجابياً» لزيارة بوريل الأخيرة إلى لبنان. وتوقفت عند الشكل والمضمون. إذ إن الجميع كان مرحباً ومستعداً للاجتماع به. لكنها تعتبر أنه رغم أن بوريل سمع ما لم يكن يتوقعه، إلا أنه تمكن من تكوين صورة واقعية عن الأزمة السياسية. وهو عبر عن خيبته من فقدان النور في نهاية نفق الأزمة الدراماتيكية، محملاً المسؤولية لتلك الطبقة مجتمعةً. فالجميع كان يؤيد أمامه فكرة الإصلاحات من دون اعتراض. لكنه لم يلمس من أي من القيادات السياسية أي نوع من الاستعداد للعمل على التطبيق الفعلي لهذه الإصلاحات. ويمكن القول إن التشخيص الأوروبي للعلة المصابة بها الطبقة السياسية اللبنانية هو فقدانها لإدراك الحاجة الملحة للمعالجات السريعة. «no sense of urgency with the political leadership»

(هيثم الموسوي)

بوريل، بحسب المصادر، أعرب للأطراف اللبنانية خلال زيارته عن قلقه البالغ من تدهور الأوضاع. غير أن كل قيادة سياسية كانت لديها اجتهاداتها المتناقضة مع الأخرى، ومن هنا تنبأ بوريل بتداعيات كارثية. لكنه توقف أمام ما قاله قائد الجيش العماد جوزيف عون الذي حذر بصوت مرتفع من تدهور الوضع الأمني نتيجة تفاقم الأزمة الاجتماعية المعيشية.

الدبلوماسي الأوروبي كان حريصاً على الإشارة إلى أن ورقة العقوبات ليست كما يتخيل البعض. وهو ما قاله أمام دبلوماسيين أوروبيين، شارحاً الموقف على الشكل الآتي: يجب أن يبقى خيار فرض العقوبات على القيادات السياسية وعائلاتهم قيد التداول ليس على لسان المسؤولين الأوروبيين، بل أساساً في أوساط المجتمع المدني والإعلام الأوروبي. لكنه يضيف مستدركاً: «هذا التلويح لا يجب أن يمنع تدفق مساعدات كبيرة في حال تشكيل حكومة تبدأ بتنفيذ فوري لبرنامج إصلاحات حقيقي». وقالت المصادر إن الأوروبيين ينتظرون طريقة تصرف القيادات اللبنانية كافة مع قانون الـ«كابيتال كونترول» وملف «التدقيق الجنائي» ليتقرر ملف المساعدات المشروطة.

الأوساط المحيطة ببوريل أفادت بأن رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب ركز على ضرورة مبادرة الأوروبيين إلى تمويل البطاقة التموينية، وأنه، كما قائد الجيش، حذر من أن نفاد المشتقات النفطية والعجز عن تمويلها خلال شهرين سيقود لبنان إلى كارثة كبيرة وربما إلى فوضى أمنية كبيرة.

ومع أن المصادر تعيد التذكير بمساعي فرنسا لتنظيم مؤتمر خاص بلبنان في الفترة المقبلة، إلا أنها تشير إلى تساؤلات تطرحها البعثات الدبلوماسية لدى الاتحاد الأوروبي حول جدوى المؤتمرات السابقة، بيد أن جواب المفوضية الأوروبية المتكرر: «على

> **الأوروبيون يراقبون كيف ستصرف القيادات اللبنانية مع الـ«كابيتال كونترول» و«التدقيق الجنائي» ليتقرر ملف المساعدات المشروطة**

الطبقة السياسية اللبنانية المسؤولة عن شعبها، وتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي».

وكانت فرنسا قد نشطت في أواخر حزيران الفائت عبر تحركاتها الدبلوماسية وعلاقاتها الثنائية مع دول الاتحاد الأعضاء لوضع نظام عقوبات أوروبية على لبنان. وصدرت بهذا الشأن، بحسب المصدر، تعليمات لجميع السفارات الفرنسية لدى دول الاتحاد الأوروبي. وبحسب المقاربة الفرنسية فإن نظام العقوبات المفترض سيكون من دون أسماء. NO NAMES NO LISTING وذلك من أجل تحقيق تأثير رادع يتعامل إيجابياً مع الأزمة اللبنانية بحسب الفهم الفرنسي، a dissuasive effect on blocking actors. ويتمحور التركيز الفرنسي على المعيار الثالث في ورقة المعايير المتعلق بسوء استخدام الإدارة المالية من تبييض أموال وتحويلات مالية غير قانونية، إضافة إلى اختلاس الأموال العامة، وفشل إصلاح النظام المصرفي. وتشير المصادر الأوروبية إلى أن العقوبات ستكون شاملة من دون تمييز بين طرف وآخر. وصيغت العبارة على الشكل الآتي: « It will focus on the whole spectrum without discrimination»

وتفترض المقاربة الفرنسية أن يبدي الاتحاد الأوروبي تصميمه بقوة، لا سيما أن فرنسا تسعى لحث هذا الاتحاد من جهة، وكذلك الولايات المتحدة وبريطانيا، على القيام بالإجراءات التي تراها مناسبة في هذا الصدد.

ويفيد تقييم دبلوماسي أوروبي بأن العقوبات ستتناول قيادات الصف الأول، يليهم رؤساء المصارف والمستفيدون ومجموعة كبيرة من رجال الأعمال. لكن المصدر نفسه يقر بصعوبة تطبيق المعايير المطلوبة بسبب الافتقار إلى الأدلة الكافية وسهولة الاعتراض عليها قانونياً لدى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، إضافة لكثافة الشخصيات المستهدفة.

وبحسب مصادر أوروبية متعددة تأتي إشكالية نظام العقوبات في أنها مفتوحة بغير حدود، Open ended، في ظل غياب آلية خروج منها في المدى المنظور. إذ إن الاتحاد الأوروبي لا يحبذ إقرار نظام عقوبات يضطر إلى التراجع عنه في اليوم التالي، خصوصاً أن معايير تقييم انتهاج الحكومة المنتظرة للإصلاحات المطلوبة غير واضحة. وفي هذه الأجواء يبقى تأثير التلويح بالعقوبات كافياً، بحسب المصدر، لثني أنظار الشركات الدولية عن الاستثمار في لبنان، فالمجتمع الاقتصادي الدولي لن يتورط في المشاركة في إعادة إعمار القطاعات الحيوية كافة. وتفيد المعلومات بأن ما يتم التحضير له هو «وصفة الكارثة».

وفد فرنسي الى بيروت اليوم

علمت «الأخبار» أن وفداً من نقابة أرباب العمل الفرنسيين (MEDEF) سيزور لبنان ابتداءً من اليوم، وقد أعد له جدول أعمال يستمر حتى الخميس المقبل. ويقتصر برنامج عمله على البحث مع كل السلطات المعنية بمرفأ بيروت حول اعادة اعماره، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية، وبينها البنك الاوروبي للتنمية والبنك الدولي.

ورغم ان المقاربة الفرنسية تغلب عليها الاعتبارات الجيوسياسية والجيواقتصادية، فإن باريس تظهر خشية من مساع حثيثة تقوم بها روسيا والصين وحتى المانيا لتولّي الإشراف على عملية اعادة اعمار المرفأ ومشاريع اخرى في قطاعات المياه والكهرباء والنقل. وتتصرف فرنسا على انها «الأحق» بهذه المشاريع، نظراً إلى علاقاتها «التاريخية» مع لبنان. وهي تراهن على هذا الدور لتعزيز موقعها في المنافسة القائمة على شرق المتوسط، الذي كان حتى الامس القريب بحيرة غربية، لكنه يصبح أكثر تدويلاً اليوم مع دخول منافسين جدد كالروس والصينيين والاتراك. ويتصرف الفرنسيون بعقلية «السطو» على مرفأ بيروت بالتحديد، لتعزيز موقعهم في المنطقة، إضافة الى الارباح الاقتصادية البديهية الناجمة عن اعادة الاعمار.

مفاوضات قمة السبع: تأييد الوصاية

توصلت الاطراف المشاركة في قمة الدول السبع، وتحديداً فرنسا والولايات المتحدة والسعودية، الى تقدير موقف مشترك حيال الأزمة اللبنانية ومسبباتها، مفادها أن الطبقة السياسية اللبنانية بمكوناتها كافة، هي المسؤولة عن حال الشلل التام التي وصلت اليها البلاد، والتي أدخلت كل مؤسسات الدولة وإداراتها في مسار انحلال متسارع واحتضار، وتهدد باتجاه البلاد نحو فوضى عارمة وغير قابلة للضبط، مع ما يتمخض عن ذلك من تهديد للاستقرار الاقليمي والدولي ولمصالحها ومصالح حلفائها. يشبّه هؤلاء النظام اللبناني بالتركيبة الكيميائية التي أصبحت مكوّناتها لا يتفاعل بعضها مع بعض، وان المطلوب لتفعيلها إدخال مركّب جديد. يستخدم هؤلاء المثل العربي «الضرب بالميت حرام»، بعد ترجمته الى الانكليزية، للإشارة الى العجز الكامل للقوى السياسية السائدة عن إخراج البلد من مأزقه. يقولون إن الرئيس ميشال عون غارق في سبات عميق، ويتم إيقاظه بين الفينة والاخرى لإطلاق تصريحات لا فائدة منها، وإن رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل هو من يدير القصر الجمهوري. أما حزب الله، فهو متفرغ لحروبه الاقليمية، وسعد الحريري لم يعد مرشحاً مقبولاً لرئاسة الوزراء، وإن بقية الاطراف السياسيين التقليديين لا يمتلكون وزناً جدياً ليؤثروا في مجرى الأحداث.

هذه المقاربة الفرنسية تدفع باريس وجهات أوروبية أخرى الى البحث في فكرة الاشراف على اعادة صياغة النظام وادخال المكونات الجديدة، التي ستكون المحرك الكفيل بتفعيل آليات عمله، عبر استخدام أدوات الوصاية على مؤسسات ومرافق حيوية. مصادر مطلعة اشارت الى أن هذا التوجه يتقاطع مع ذلك الذي تعتمده الدبلوماسية الفاتيكانية التي تعمل هي الاخرى على تدويل حل الازمة اللبنانية. المصادر نفسها تضيف أن هناك اتصالات للجهات المذكورة سالفاً مع روسيا. هذه الاخيرة ترى ان بمقدورها لعب دور خاص في لبنان بحكم صلاتها المميزة بالأطراف الاقوى فيه، وبحكم الصلة العضوية بينه وبين سوريا التي أضحت موسكو لاعباً مركزياً فيها. وهي تقول للاميركيين إن منع الانهيار مصلحة مشتركة، وبما أنهم يشرعون في تخفيض «تورطهم» في الشرق الاوسط، فإنها قادرة على المساهمة الحاسمة في مهمة منع الانهيار.

الجيش: 120 مليون دولار نقداً بتصرف القائد

يعتقد دبلوماسي غربي في بيروت أنه في ظل فشل القوى السياسية في إنتاج حل، وضعف قوى المجتمع المدني وعجزها عن تقديم بديل، فإن الجيش اللبناني لا يزال الجهة الوحيدة التي تحظى بدعم غالبية اللبنانيين، وان الجيش بات الحصان الاخير الذي يمكن للعالم الاتكال عليه. لكن الدبلوماسي يستدرك: «المشكلة الان هي في ان هذا الحصان يحتاج الى علف بصورة دائمة لكي يتمكن من المشاركة في اللعبة والفوز بالسباق». لافتاً الى ان قرار دعم الجيش صدر اساساً عن الولايات المتحدة التي ألزمت دولاً عربية وغربية بإعداد برامج دعم سريعة له.

اللافت هنا انه، ومنذ وقت غير بعيد، يجري التداول في الاوساط الغربية بفكرة ان للجيش دوراً مركزياً في عملية «إنقاذ» لبنان من خطر الانهيار والتفكك، وان في مقدوره ان يكون رافعة لعملية التغيير المنشودة عبر تكامل دوره مع دور نخبة جديدة يدعم وصولها الى بعض مواقع القرار على الاقل. وبعدما عجزت قوى 14 آذار عن القيام بالوظيفة الموكلة اليها - وهي في الحد الادنى - بالتضييق على المقاومة والحد من قدرتها على التأثير في القرار الداخلي، فإن هذه القوى الغربية باشرت العمل على سيناريوات الوصاية وإقحام الجيش في السياسة الداخلية، وتحاول إعادة إنتاج 14 آذار جديدة، تختلف مكوناتها عن تلك السابقة، ولكنها تؤدي الدور نفسه.

وفي هذا السياق، كشفت المصادر الغربية عن تلقي الجيش اللبناني مساعدة مالية نقدية من الولايات المتحدة تصل قيمتها الى 120 مليون دولار اميركي، وضعت في حساب خاص في مصرف لبنان، تجري إدارته من قبل مكتب قائد الجيش حصراً، ومن دون ضوابط. حتى إن السفيرة الاميركية في بيروت دوروثي شيا التي أكدت الامر قالت إن لقائد الجيش الحرية الكاملة في التصرف بالمبالغ، بما في ذلك إنفاقها لتحسين رواتب العسكريين ومواجهة حالات الفرار المتزايدة في صفوف جنوده كما في صفوف بعض الضباط.

المشهد السياسي

الحريري في بيروت بلا بوصلة حكومية

أزمة المحروقات مستمرة... وتتمدّد إلى الأفران

توقيع عقد التدقيق الجنائي هذا الأسبوع؟

إحصاء الأزمات التي يعاني منها الناس في لبنان صار أمراً شاقاً. الطوابير تحوّلت إلى عادة، ولذلك بعد فشل ترقيع أزمة البنزين، يخشى أن تنتقل الطوابير إلى الأفران. القطاع الاستشفائي يتنفس بصعوبة والكهرباء مقطوعة والجوع يزداد، لكن الخبر اليوم هو «زيارة» الرئيس سعد الحريري إلى بيروت، وتسبقه أخبار ممجوجة من نوع: أسبوع حاسم، هل يعتذر أم يطرح تشكيلة جديدة على رئيس الجمهورية؟

(هيثم الموسوي)

تتزاحم الأزمات التي تؤدي جميعها إلى الانهيار. صامت السلطة لأسابيع، ثم نطقت كفراً. الحل الذي خرجت به لأزمة البنزين، لم يؤدِ سوى إلى رفع السعر. أما الزحمة والانتظارات الطويلة على المحطات، فلا تزال قائمة وتشكل معاناة للآلاف، وسط تزايد سيطرة السوق السوداء، التي لا يُعفى أحد من المسؤولية عنها، من الشركات إلى الموزعين إلى المحطات... وحكماً المستهلكين، الذين ولد بينهم بائعو الغالونات. سعر الصفيحة تخطى في السوق السوداء الـ200 ألف ليرة، وهو ما يعني، إذا استمر الشح في البنزين، انتفاء الغاية من التهريب،

> **«الفاريز» توافق على قبض مستحقاتها على ثلاث دفعات**
>
> **اجتماع اليوم للجنة الوزارية المكلفة وضع معايير المستفيدين من البطاقة التمويلية**

طالما أن السعر في لبنان لم يعد بعيداً عن السعر في سوريا.

إضافة إلى طوابير البنزين، بدأ أصحاب الأفران يحذّرون من طوابير الخبز. وحتى بعدما زادوا الأسعار وقلّصوا وزن الربطة، صاروا يحذرون من إمكانية توقف المخابز عن العمل. حجتهم أنهم لا يجدون المازوت الكافي لتشغيلها.

المستشفيات، بدأت تحذر من التوقف عن العمل أيضاً، بسبب فقدان المازوت. نقيب أصحاب المستشفيات طالب بإعطاء الأولوية لها، داعياً أيضاً إلى تخصيص المستشفيات بدعم المازوت على سعر 1500 ليرة.

وفيما تحولت الأدوية إلى أثر بعد عين، بدأت مظاهر التضامن الاجتماعي تنتج مبادرات لشراء الأدوية من الخارج لمن يحتاجها، لكنها مبادرات لا يمكن أن تعوض النقص الهائل، والذي يطاول أدوية لا يمكن الاستغناء عنها، مثل أدوية الأمراض المزمنة. المشكلة أنه مقابل المبادرات المحدودة، بدأت تظهر مؤشرات إلى دخول صيدلية على خط البيع في السوق السوداء. ومن بوابة السعي إلى مساعدة المريض الذي لا يجد دواءه، صار بعض الصيادلة يعرض تأمين هذا الدواء أو ذاك بأسعار مضاعفة وبالدولار، بحجة أنها مستوردة.

كل ذلك، يضاف إلى أزمة الكهرباء المستمرة. القطاع انهار تماماً. وحتى في بيروت بالكاد تصل الكهرباء إلى المنازل لساعتين يومياً. أما المولدات، فإن كان بعضها لا يزال قادراً على تعويض الفارق، إلا أن أغلبها بدأ تقنيناً قاسياً لعدم توافر المازوت ولعدم قدرة المولدات على تحمّل الضغط. وحتى المعلومات التي تشير إلى أن مصرف لبنان سيفتح اعتماد باخرة الفيول المتوقفة في مرفأ بيروت منذ 28 حزيران الماضي، فإن ذلك لن يكون سوى تأكيد أن الانهيار لا يعالج بالمفرق. جل ما سيحصل هو زيادة 150 ميغاواط إلى الإنتاج بما يعني بالكاد زيادة ساعة على التغذية.

الواقع يشير إلى أن المؤسسات كلها سقطت. الجلسة العامة لمجلس النواب نموذجاً. نقاشات قد تجري بين مجموعة من المخلوقات القادمة حديثاً من كوكب آخر، لكنها حكماً لا تمت إلى الواقع اللبناني بصلة. غرق في تفاصيل لا تسمن ولا تغني من جوع (حرفياً). ذلك الجوع الذي يجتاح كل المناطق، بأرقام صادمة لن تكفي المساعدات الانتخابية - الاجتماعية، لتخفيفها.

أما حكومة تصريف الأعمال، فـ «لا تندهي ما في حدا». بالكاد يتحدّث الوزراء مع رئيس حكومتهم. الخلافات الشخصية تسهم في عدم التعاون بين الوزارات أو بينها وبين رئاسة الحكومة. كلٌ يغني على ليلاه، وكل يعطي الأولوية المطلقة لحساباته الشخصية. وزير يعد نفسه برئاسة الوزراء، وآخر بدأ جولاته الانتخابية، وزميل له يغلق باب مكتبه على نفسه ولا يفتحه إلا عندما يغادر، فيما آخرون بالكاد يزورون وزاراتهم. كل ذلك يضاف إلى إصرار من رئيس الحكومة على رفض كل الدعوات لتحمّله المسؤولية، فقط لأنه لم يتخط بعد كيف أن الطبقة السياسية قد «استقالته» في ليل، ولأنه يرفض أن يكون كبش فداء لها، ولرياض سلامة الذي يتجاهله.

كل ما سبق في كفّة، وتشكيل الحكومة في كفّة. الخبر اليوم هو عودة الرئيس المكلف سعد الحريري إلى بيروت. الخبر الآدق أن الحريري «يزور» بيروت. فهو منذ كلف تشكيل الحكومة لم يقم في بيروت بقدر ما أقام خارجها. وطبعاً السبب دائماً هو مصلحة لبنان التي يدور على عواصم العالم لضمانها، متناسياً أنه عندما تسلّم التكليف كان الدولار بسبعة آلاف ليرة، وها هو يقفز عشرة آلاف إضافية بمعيّة مساعيه إلى ضمان الدعم الدولي - السعودي فعلياً، قبل تشكيل الحكومة. لكن على الطريق، ولتمويه نيل مسعاه، لم يكن أمامه سوى أن يفتعل معارك وهمية، لا وظيفة لها سوى شراء الوقت، ريثما يصل الوحي السعودي، تشكيلاً أو اعتذاراً أو حتى تحية. من يريد أن يُشكّل فعلاً، ومن يعتقد أن خصوم اليوم حلفاء الأمس يعرقلون مسعاه، ما عليه إلا أن يحاول، ليل نهار، ابتداع الحلول وتفكيك العقد، حتى لو اضطره الأمر إلى المرابطة في قصر بعبدا.

هكذا يبقى التشكيل معلقاً على مصالح شخصية، وعلى أخبار من نوع «أسبوع حاسم في ملف التشكيل»، أو «هل يعتذر الحريري؟»، فيما الناس لم تعد قادرة حتى على إحصاء أزماتها، التي تأتي البطاقة التمويلية لتلعب دور المخدّر فيها، علّها تشفع في تأخير الانفجار الاجتماعي. ولما أصدر مجلس النواب القانون، وترك آليات التنفيذ للجنة حكومية، فقد دعا الرئيس حسان دياب وزراء المالية والشؤون الاجتماعية والاقتصاد إلى جلسة تعقد لهذه الغاية، علماً أنه صار معلوماً أن معايير الحصول على البطاقة ستؤدي إلى استثناء غالبية الشعب اللبناني، فيما كانت الغاية منها قبلاً، على ما اقترح حاكم مصرف لبنان، أن تكون حقاً لكل اللبنانيين، بما يؤدي تلقائياً إلى استثناء اللاجئين السوريين والفلسطينيين، بحجة أنهم يستفيدون من برامج دعم أخرى. ومع افتراض أن نحو 20 في المئة من اللبنانيين لن يتقدموا إلى البطاقة، تكون النتيجة حصول ثلثي اللبنانيين على بطاقة هي، للتذكير، ليست مخصصة للأكثر فقراً، بل هدفها تعويض الارتفاع الهائل في الأسعار، بعد تخلي مصرف لبنان عن تمويل الاستيراد على السعر الرسمي. بما يعني بالتالي، أن البطاقة ليست دعماً بمفهوم الدعم الاجتماعي، بل هي خطوة تريد منها السلطة النقدية وقف تسرّب الدولارات، بعدما كانت هي نفسها تصر على دعم المحتكرين وكبار التجار والمهرّبين، فيما تحجب هذا الدعم عن القطاع العام على سبيل المثال.

إلى ذلك، لا يزال مصرف لبنان متحرراً من أي تدقيق في حساباته، بالرغم من أن القرار اتخذته الحكومة في آذار 2020، لكن من دون أن تتمكن من تنفيذه، بسبب الكم الهائل من العراقيل التي وضعت في طريقه.

المتابعون للملف والذين لم يكفّوا عن بث التفاؤل، يتوقّعون أن تصل هذه العراقيل إلى نهايتها هذا الأسبوع، على أن يُتوّج ذلك بتوقيع عقد جديد مع شركة «الفاريز ومارسال». فبعدما كانت هيئة التشريع والاستشارات قد دعت وزارة المالية إلى التفاوض مع الشركة مجدداً، في ما يتعلق بالتعديلات التي طلبتها، وأبرزها طلبها دفع قيمة العقد كاملاً عند التوقيع، يبدو أنها تراجعت عن هذا الشرط. وبحسب مصادر وزارة المالية، وافقت الشركة على الحصول على مستحقاتها على ثلاث دفعات. وفيما لم تشر المصادر إلى توزيع النسب، أكدت أنها تسعى للحفاظ على نسب العقد السابق، أي 40 في المئة عند بدء نفاذ العقد، ثم دفعتين كل منهما 30 في المئة.

وفيما يفترض أن ترسل الوزارة المسودة الأخيرة من العقد إلى هيئة الاستشارات اليوم، رجحت المصادر أن لا يتأخر الوزير بتوقيع العقد، فور ورود رأي هيئة الاستشارات. فهو لم يعد بحاجة إلى قرار من الحكومة، بعدما حصل على قرار استثنائي يطلب منه التفاوض مع الشركة وتوقيع العقد. هل هذا يعني أن التدقيق سيسير نحو التنفيذ بعد أكثر من سنة على إقراره وبعد ستة أشهر على إقرار قانون رفع السرية لغاية التدقيق الجنائي؟ تشير مصادر متابعة إلى أن لا شيء تغيّر في موقف المنظومة الحاكمة، وهي ليست مستعدة لإطلاق النار على نفسها، من خلال التدقيق الجنائي. وعليه، يدعو المصدر إلى انتظار أرانب جديدة تفرمل «حلم التدقيق».

(الأخبار)

في الواجهة

استحقاق ربيع 2022: انتخابات أو فراغ؟

لم يعد مؤكداً أن الوقت المتبقي للوصول إلى الانتخابات النيابية المقبلة سيكون كافياً لإتمام مهمة حكومة إصلاحات لم تؤلف بعد. ولا أحد يعرف متى وبمن؟ إذ تنتهي ولايتها فور انتهاء الانتخابات. من تسعة إلى 11 شهراً هو الزمن الفاصل لإتمام استحقاق... إذا حصل!

نقولا ناصيف

مكتوب على حكومة الرئيس حسان دياب أن تسجّل سابقة تلو أخرى: أن يسقطها وزراؤها من الداخل قبل رئيسها لتفادي المثول أمام مجلس النواب من غير أن يتسبّب البرلمان نفسه، أو غالبيته، بإطاحتها، أن يعمّر تصريفها الأعمال أكثر بكثير من عمر اضطلاعها بالحكم، أن لا يلتقي رئيس الجمهورية ورئيسها إلا إلى طاولة اجتماعات طارئة مكتفيين بتبادلهما من بعد الموافقات الاستثنائية، أن تطلب من مجلس النواب - غير المعني بهذا الاختصاص في الأصل - أن يشرّع لها جواز اجتماعات مجلس الوزراء فيما الصلاحية لرئيسها فقط ووحده.

سابقتها المقبلة المرجحة، هي الحكومة المستقيلة، أن يعهد إليها في الإشراف على الانتخابات النيابية ما بين آذار وأيار المقبلين، ما دام تعذّر تأليف الحكومة متواصلاً. لا حكومة قبلها تحمّلت وزراً كهذا وهي تصرّف أعمال، وليس لها أن تهمل استحقاقاً دستورياً خطيراً سيكون هذه المرة انتخابات نيابية عامة - ليست فرعية - مسؤولة عن إجرائه. الأدهى أنها تعرف - كما سائر الأفرقاء والكتل الكبرى - أن دون انتخابات 2022 فراغاً كاملاً في السلطة الاشتراعية، لا تصريف أعمال فيها سوى - وحصراً - في هيئة مكتب مجلس النواب بإزاء ما يتصل بشؤون إدارية ليس إلا. يفترض ذلك سلفاً الظن بأن تمديد ولاية البرلمان الحالي ليس حتمياً، ويصعب هضم التفكير فيه حتى، في الداخل والخارج على السواء.

مع أن جهود تذليل العراقيل من أمام تأليف الحكومة لا تزال مستمرة، بيد أنه لم يعد داهماً لأحد، أو مصدراً لإقلاقه، أو أن يتوقع فعلاً أن الحكومة المقبلة ستكون حكومة إصلاحات من خلال الطبقة السياسية نفسها التي قادت إلى الانهيار. بل تكمن المعضلة الفعلية في السؤال الآتي: تجرى انتخابات 2022 أم يتعيّن على السلطة الاشتراعية أن تجبه فراغاً حقيقياً كاملاً سيكون الأول في تاريخها، دونما تمكنها من استدراكه بتمديد الولاية؟

مبرر طرح السؤال بضعة معطيات: أولها، أن الأفرقاء جميعاً، في السلطة وخارجها وفي هيئات المجتمع المدني، يريدون إجراء انتخابات 2022 في موعدها، كأنهم في سباق معها على حصان رابح سلفاً. الطبقة السياسية المدانة بالفساد وتدمير الدولة، قبل سواها، ودونما أوهام مسبقة بأنها ستخسرها على نحو ما يظنه خصومها، هي أكثر المستعجلين عليها. ينطبق ذلك على فريقي الغالبية والأقلية معاً يداً بيد، بلا تمييز هذه عن تلك. كلاهما، الجشع والجائع، يحتاج إلى انتخابات 2022 من أجل تأكيد استمرار حيثيته الشعبية في الشارع، بمذاهبهما كلها. تالياً دحض أي طعن في الشرعية التمثيلية التي باتت تسمعها الكتل الكبرى، ورؤساؤها خصوصاً، من سفارات نافذة لا تخفي حماستها بدورها إلى إبصارها الانتخابات النيابية تجرى في موعدها.

ثانيها، ما دامت الطبقة السياسية متيقنة من حظوظها في انتخابات 2022 على صورة انتخابات 2018 - وإن في ظل القانون الحالي للانتخاب النافذ - وما دامت أكثر وثوقاً بأن قواعدها الشعبية لن تخذلها أياً تكن وسائل اجتذاب هذه، يصبح مغزى الاستحقاق المقبل استعادة الطبقة السياسية الاعتراف الدولي بها، وبأن لا بديل منها للاستمرار في السلطة وإدارة البلاد واستيعاب أزماتها ومشكلاتها، معوّلة على الاقتراع الشعبي المتجدد، المحرّض مذهبياً في صلبه، لها.

في مقلب معاكس، يسمع بعض السفراء المؤثرين في لقاءاتهم الدورية بممثلي المجتمع المدني وهيئاته أن المرجّح توقعه في الانتخابات المقبلة حصول تغيير كبير في تكوين كتل المجلس، كما في دخول وجوه جديدة لا تمت بصلة إلى أحزابه وتياراته الحالية القابضة - بتوازناتها الثابتة الصلبة - على البرلمان منذ انتخابات 1992.

ذهب المحذّرون اللبنانيون هؤلاء إلى القول للسفراء الناقدين، إلى حد الجزم، أن ثلث البرلمان سيتغير في المحافظات المختلفة، معوّلين على كمّ كبير من السلبيات المدمرة راكمها الانهيار الداخلي، بدءاً بما حدث منذ 17 تشرين الأول 2019 وتعاقب الأزمات النقدية والمعيشية والاقتصادية، مروراً بانفجار مرفأ بيروت، وليس انتهاء بما آلت إليه نزاعات الطبقة السياسية الحالية المنقلب بعضها على بعض، حلفاء وخصوماً.

ما قيل للسفراء أيضاً - وهو ما يفصح عنه هؤلاء أمام بعض زوّارهم بغية التحقق من صدقية التكهنات والرهانات المدلى بها أمامهم - ترجيح الطامحين إلى الترشح في الانتخابات المقبلة من هيئات المجتمع المدني والأحزاب المعارضة تفكك الكتل الكبرى إلى ما يشبه تفتيتها إلى أحجام صغرى، على نحو مشابه لما حدث بعد انتخابات 1972، الوحيدة مذاك، بنشوء كتل نيابية صغيرة أكبرها لا يزيد على عشرة نواب، يكثر من حولها المستقلون. يضاعف وثوق هؤلاء بتقديراتهم أن حلفاء انتخابات 2018 أضحى بعضهم خصوم بعض، وتحللت فرص تحالفاتهم القوية السابقة الناجمة بدورها عن التسوية الرئاسية عندما أدخلت الأفرقاء جميعاً، بحسابات مدروسة سلفاً، في فلك قانون الانتخاب الحالي

> **تمديد ولاية البرلمان ليس حتمياً، ويصعب هضم التفكير فيه في الداخل والخارج**

المقر عام 2017 بخسائر بسيطة غير مؤلمة.

ثالثها، لم يعد من السهل الظنّ إلى حدّ اليقين بأن تمديد ولاية مجلس النواب يسهل إمراره قبل الوصول إلى موعد انتخابات ربيع 2022، أياً تكن الذرائع المفترضة. بعد محاولات تمديد ثلاث توالت أعوام 2014 و2015 و2017 بحجج واهية وتواطؤ مشهود، بات الاستحقاق المقبل تحت مراقبة المجتمع الدولي وتهديد دوله النافذة بفرض عقوبات صارمة على رعاة أي تلاعب به. إذ لم تعد انتخابات 2022 استحقاقاً داخلياً يقتصر على أفرقائه القادرين على إمراره، أو على كونه مقيّداً بمهل دستورية، واجب لتداول السلطة وانتقالها الطبيعي. بل يقارب من الآن، بإشارات صريحة غير مرمّزة وليست خافية على أي من الأفرقاء الداخليين، على نحو مماثل لما رافق انتخابات 2005. حينذاك أرادها المجتمع الدولي نتيجة حتمية مكمّلة لانقلاب موازين القوى المحلية بخروج سوريا من لبنان.

بتطابق لذاك، تشخص الأنظار إلى الاستحقاق المقبل على أنه جزء لا يتجزأ من نتائج الانهيار الداخلي، في شقيه الاقتصادي والنقدي كما في شقه السياسي، توطئة لحقبة جديدة لدى بعض الغرب اعتقاد أن في الإمكان الرهان عليها، خصوصاً بعدما أضحت الطبقة السياسية الحالية سيئة السمعة، سياسياً وأخلاقياً، الموصوفة بالخادعة، من فرط الاتهامات المساقة إليها في ملفات الفساد وإهدار المال العام وإخفاء الأدلة على انفجار المرفأ وتدمير النقد الوطني وإفقار المجتمع وتحلل الدولة.

طبقة سياسية كهذه، مترهّلة بمرور ثلاثة عقود على الأقل، لم تعد تصلح - كما في مطلع عهدها بعد انتخابات 1992 - لأن يأوي الغرب إليها.

(حسن ابراهيم)

قضية

تلقت إدارتا الجامعتين «الأميركية» و«اللبنانية الأميركية»، اخيرا، جرعة دعم جديدة من ممثلي أحزاب المنظومة السياسية، بعدما عارض كل من نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي والنائبة بهية الحريري قانون قطع الطريق على دولرة الأقساط بذريعة... حرية التعليم!

إسقاط قانون منع دولرة الأقساط: يهدّد حرية التعليم!

فاتن الحاج

بعد معارضة شديدة من نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي ورئيسة لجنة التربية النيابية النائبة بهية الحريري، رُحّل اقتراح القانون المعجل المكرر المتعلق بحظر رفع الأقساط في الجامعات والمعاهد الخاصة واستيفائها بالعملة الوطنية، إلى لجنة التربية النيابية.

وبحسب مصادر متابعة لمجريات الجلسة التشريعية الأخيرة، بدأ نقاش القانون بإعطاء رئيس مجلس النواب نبيه بري الحديث لمقدم الاقتراح، عضو كتلة الوفاء للمقاومة، النائب إيهاب حمادة (وقع القانون أيضاً النائبان بلال عبد الله وجهاد الصمد). تحدث حمادة بإسهاب عن القانون وأسبابه الموجبة لجهة عدم قدرة الطلاب على دفع الأقساط التي ارتفعت بصورة كبيرة، وأن التجميد الذي يطلبه الاقتراح على أقساط العام الدراسي 2017 -2018 تحديداً يأتي لحماية الطلاب الذين أصبحوا في منتصف مسيرتهم الدراسية ولم يعودوا قادرين على إكمالها.

الفرزلي: لا وجود للبنان من دون الجامعات الخاصة لا سيما الأميركية

أول الردود كان من النائبة الحريري التي رأت أن الاقتراح يهدد حرية التعليم المكفولة بالدستور، ومخالف لمندرجات القانون 2014/285 المتصل بتنظيم التعليم العالي الخاص، الحريري قالت أيضاً إن هذا الاقتراح بمثابة القول للجامعات «روحوا سكروا».

أما أعنف الردود، وفق المصادر، فكانت على لسان الفرزلي الذي تحدث بنبرة مرتفعة وغاضبة، مشيراً إلى أن القانون «يهدد استمرارية الجامعات ويقيد القطاع الخاص ونظام لبنان الرأسمالي»، وأن «لبنان اشتهر بأنه جامعة الشرق ويجب أن يبقى كذلك. وهذه الصفة ملازمة للبنان الذي لا وجود له من دون وجود الجامعة الأميركية واليسوعية وغيرها من الجامعات». وقد سبق للفرزلي أن فجر قنبلة مماثلة في جلسة تشريعية سابقة تتعلق بوجود خلل في نشر «قانون الدولار الطالبي» المتعلق بالطلاب اللبنانيين في الخارج. يومها أدخلت قنبلته أهالي الطلاب مرة جديدة في نفق مظلم بعد 5 أشهر من صدور القانون، وتركت ذريعة للمصارف للتوقف عن التنفيذ، بعدما كانت بدأت بتحويل الأموال للجامعات وإن ببطء وتجزئة.

وفي إطار الأخذ والرد الذي حصل وبعد رد النائب حمادة، قال الرئيس بري، بحسب المصادر، متوجهاً إلى أحد النواب بالقول: «هيدي جامعة أميركية بدها تحكي بالدولار»، ثم أعلن إحالة الاقتراح إلى لجنة التربية من دون التصويت على صفة العجلة.

حمادة استهجن في اتصال مع «الأخبار» موقف الحريري، إذ إن «حرية التعليم لا تعني أن الجامعات تحدد الأقساط وفق مزاجها، بل إن دولرة الأقساط ورفعها تعارض مبدأ حق التعليم كمبدأ دستوري ترعاه شرعة حقوق الإنسان التي صادق عليها لبنان، وإذا كانت هناك مخالفة للدستور فهي عدم إقرار هذا القانون. أما الكلام على أن اقتراح القانون يعارض القانون 285، فإن هذا القانون لم يأت على ذكر الأقساط لا من قريب ولا من بعيد».

وعما قاله الفرزلي لجهة إعطاء دور لوزارة التربية في هذا المجال، ذكر حمادة بأن مجلس التعليم العالي أصدر توصيتين في الأول من تموز 2020 لحظر رفع الأقساط ودولرتها.

وعن إمكان إقفال الجامعة الأميركية، قال حمادة إن «الجامعة موجودة في لبنان منذ أكثر من 150 عاماً وهي تراكم الأرباح طيلة هذه السنوات، وبإمكانها الالتفات إلى طلابها في هاتين السنتين خصوصاً أنها تتقاضى مساعدات بقيمة 150 مليون دولار، ولها ما يعبر عنه بالوقفية بقيمة مليار دولار، وقد اشترت أخيراً عقاراً في منطقة الحمرا بقيمة 500 ألف دولار».

وأشار إلى أن رئيس الجامعة فضلو خوري كان أول من انتفض في 17 تشرين انتصاراً للبنان واللبنانيين والوضع الاجتماعي وكان من الأولى أن يبدأ بطلابه. وأعلن أنه سيمضي في الدفاع عن القانون ضمن الآليات المتبعة، سائلاً: «إذا رفعت الجامعتان الأميركية واللبنانية الأميركية أقساطها وعدلت رواتب أساتذتها، ماذا سيحل بأساتذة الجامعة اللبنانية، ألن يشعروا بالفروقات الطبقية، ألن يكون ذلك تآمراً على الجامعة؟».

اقتراح القانون، بحسب عضو اللجنة القانونية في المرصد الشعبي لمحاربة الفساد المحامي جاد طعمة، يهدف إلى إنقاذ القطاع التربوي من التدهور، فيما يفترض أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في تأمين الحق بالتعليم في الجامعات الخاصة. وفي لحظة السقوط الجماعي وضرب كل مصالح الشعب اللبناني، على الأخير «أن يحاسب المسؤولين الذين يقفون ضد مصالحه في صندوقة الاقتراح ومنهم الفرزلي والحريري». ولفت طعمة إلى أن المجلس النيابي «يجب أن يكون في حالة انعقاد دائم ومرونة تشريعية لإنقاذ الوضع اللبناني ويعقد جلسات طوارئ نيابية، إذ لم يكن كافياً أن يقر قانون الدولار الطالبي للطلاب في الخارج بل كان عليه أن يفرض على المصارف التي تتمنع عن تطبيقه غرامات وعقوبات زجرية». ودعا الزعامات السياسية إلى تحييد المصلحة العليا للشعب اللبناني عن صراعاتها السياسية وأن يحمي مجلس النواب حق الشباب بالتعليم.

وفي وجه جشع إدارتي الجامعة اللبنانية الأميركية والجامعة الأميركية، أصدر المرصد الشعبي وشبكة مدى والنوادي العلمانية في الجامعات بياناً بعنوان «مكانكم في الصف؟»، أشار إلى أن «المجالس الطالبية المنتخبة التي أسقطت أحزاب المنظومة في الجامعات المعنية حاولت الدعوة إلى الانخراط في إطار تشاركي وشفاف في صناعة القرار المتعلق بالأقساط، وبذل الطلاب عبر اللجنة القانونية للمرصد جهوداً لإبرام التسوية، لكن إدارة الجامعة اللبنانية الأميركية انقلبت على الحل الصلحي، وأتقنت كل من إدارة الجامعتين فن إرسال الرسائل عبر البريد الإلكتروني بهدف التسويق الإعلامي لاهتمامهما بوجود الطلاب في فصولهم الدراسية، ولم تدخر الجامعتان طوال المسار القضائي أي أسلوب من أساليب الضغط على الطلاب وعرقلة وصولهم إلى المنصات الأكاديمية، وجرى التلويح باحتمال طردهم من الصفوف لولا قرارات قاضي الأمور المستعجلة والتدابير المتخذة».

(هيثم الموسوي)

تقرير

وزير التربية: قرار إجراء الامتحانات أُخذ بالإجماع

فاتن الحاج

(مروان بو حيدر)

استبق وزير التربية طارق المجذوب، أمس، جلسة لجنة التربية النيابية المقررة غداً ببيان رفع فيه مسؤوليته المنفردة عن إجراء الامتحانات، والتأكيد أن «القرار أخذ بالإجماع بالتنسيق مع المدارس والروابط والنقابات والأهل وبعد التشاور مع المراجع الصحية ووزارة الصحة واللجنة المعنية بمتابعة جائحة كورونا».

«الأخبار» علمت أن المجذوب سيحاول اليوم انتزاع قرار من روابط الأساتذة والمعلمين ليذهب به إلى اللجنة النيابية، بالتالي فإن الروابط المنضوية في هيئة التنسيق النقابية مطالبة أمام قواعدها من المعلمين في التعليم الأساسي والثانوي والمهني الرسمي والمعلمين في القطاع الخاص، بحسم أمرها حيال الاستحقاق، فإما هي مع الامتحانات أو ضدها، وإما تريد أن تخوض عملاً نقابياً يعكس مصالح المعلمين أو أن تكون غب الطلب لصالح مشاريع الوزارة، إذ لم يعد مجدياً استخدام لغة مزدوجة وإرضاء الوزير والمعلمين في الوقت نفسه، لا سيما أن إجراء امتحانات البريفيه يواجه اعتراضات كثيرة في ظل هم اقتصادي ضاغط وتطور صحي جديد وظهور إصابات بالمتحور الهندي دلتا. المعلمون لا ينتظرون التفاوض على المبلغ الإضافي الذي سيأخذونه إذا كان 7 دولارات، كما طرح الوزير في البداية، أو 10 دولارات فاوضت عليها الروابط عن كل يوم مراقبة في الامتحانات الرسمية و 10 دولارات عن تصحيح 100 مسابقة، إنما هم يريدون أن تعكس هواجسهم في الانتقال إلى مراكز الامتحانات، ومدى إمكانية إجرائها في ظل عدم توافر الكهرباء وانقطاع مادة المازوت.

مصادر تربوية سألت: «من هي اللجنة التربوية صاحبة الصلاحيات والكفاءات التي قررت إجراء الامتحانات من دون تقييم علمي للمكتسب التعليمي خلال السنتين الماضيتين؟». وأشارت إلى أن «فقر التعلم» الذي أشار إليه البنك الدولي وحدده بأن طفلاً بعمر الـ10 سنوات لا يستطيع أن يقرأ فقرة ويفهمها (59 في المئة في العالم العربي) بات 12 سنة. وقالت المصادر: «ألم تكن هناك حلول أخرى أفضل من امتحانات شكلية لا قيمة لها أو الإفادات؟ هل الجهاز الإداري في الوزارة هو المرجعية الأكاديمية التربوية التي استشارها الوزير ليأخذ قراراً تربوياً على هذا المستوى؟».

المكتب الإعلامي للوزير قال في بيانه «إننا قررنا إجراء الامتحانات ولم نسلك طريق القرارات الشعبوية وتوزيع الإفادات لأننا درسنا الواقع التربوي للبلاد وواقع الشهادة اللبنانية التي استبدلت بالإفادات، بسبب عدم الاتفاق بين الدولة والروابط مرة وبسبب ضرورة صحيّة مرة أخرى. ولكن لا يمكن أن نعمم الاستثناء سنوياً وإلا فلنلغي الشهادة نهائياً ولنحرّر تلامذتنا وطموحهم من استسلامنا واستسهالنا اتخاذ قرارات فقط للتصفيق لنا!». وأضاف: «وإذا كان للمراجع الصحية ووزارة الصحة ولجنة كورونا رأي مستجد بعد تسجيل حالات دلتا سنناقشه معها في القريب العاجل. فلطالما كنا السباقين في الحفاظ على الصحة قبل التربية، ولكن لا يجب أن تدفع التربية فقط الثمن، فالفيروس هو نفسه في المدرسة وفي المسبح والملاهي».

تقرير

المراكز الأمنية في بعلبك - الهرمل تتسوّل القرطاسية

رامح حمية

الانهيارات الكبرى، كتلك التي يشهدها لبنان، تنتج في العادة فقراً وبطالة، وتنجم عنها تداعيات كارتفاع معدلات الجريمة والإخلال بالأمن، من مسؤولية الأجهزة الأمنية قمعها لحفظ أمن المواطنين. ولكي يتسنى لها ذلك، لا بد من مقومات ترتكز عليها كتعزيز المراكز الأمنية بالعناصر والآليات والتجهيزات اللوجستية.

آمرو المراكز «يدبّرون رؤوسهم» بالتفتيش عن مصادر بديلة كفتح صناديق تبرعات أو قبول تبرعات من «خيّرين»

صحيح أن نقص العديد والآليات أزمة «مزمنة» في محافظة بعلبك - الهرمل، عن قصد أو من دونه، وأن هذه المنطقة لطالما تفتقد «تاريخياً» قيادة منطقة وبعض السرايا وعدد من الفصائل والمخافر. إلا أن ما يزيد الأمور سوءاً هو افتقار ما هو موجود من مراكز أمنية إلى ألفباء التجهيزات والمتطلبات الضرورية لتأدية واجباتها. فالمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي معنية برفد هذه المراكز «فصلياً» (كل ستة أشهر) بسائر المستلزمات من محابر وقرطاسية وورق للطباعة وفاكسات وهواتف وآلات طابعة وغيرها. إلا أنها، في ظل الأزمة المالية والاقتصادية، قلصت تقديماتها و«طنّشت» عن مراكزها وعناصرها و«هيبة رجل الأمن».

تشير المادة 179 من قانون تنظيم قوى الأمن الداخلي بوضوح إلى أن إدارة التجهيزات واللوازم تخضع لإدارة المدير العام لقوى الأمن الداخلي في كل ما يتعلق بالأعتدة واللوازم والأبنية العائدة لقوى الأمن الداخلي أو الموضوعة بتصرفها، وأنه ينبغي تقدير الحاجات من أي نوع كانت وعرضها على وزير الداخلية، لا سيما لدى إعداد مشروع الموازنة، إضافة إلى توزيع وصيانة وتنحية التجهيزات واللوازم العائدة لقوى الأمن الداخلي والتثبت من أن القطعات وعناصرها مجهزة بكل ما تحتاجه لتنفيذ المهام الموكولة إليها، وتأمين كميات احتياطية كافية من التجهيزات واللوازم والسهر على حفظها وصيانتها والتأكد من أنها جاهزة للاستعمال كلما دعت الحاجة لذلك.

إلا أن شيئاً من هذا كله «غير متوافر مع الأسف»، بحسب مسؤول أمني. إذ «لم يعد همّنا نقص العديد أو الآليات. اليوم تفتقر مراكزنا ومخافرنا حتى إلى القرطاسية وورق للطباعة والمحابر»، ما يدفع آمري هذه المراكز إلى «تدبير رؤوسهم والتفتيش عن مصادر بديلة كفتح صناديق تبرعات في المراكز نفسها، أو قبول تبرعات من خيّرين».

ومعنى «خيّرين» مطّاطي جداً، إذ يضم «متمولين ونافذين يجري التواصل معهم لاستجداء بعض المستلزمات، أو شحادة ماعون ورق (500 ورقة) أو دزينة أقلام وأوراق نسخ (كز) أو محبرة طابعة من بلدية أو مستشفى أو جمعية في المنطقة»... وأخيراً الاعتماد على «صندوق تبرعات المركز»، كما يطلق عليه، وهو في الأصل قرار فرض على عناصر المراكز الأمنية أن يحضر كل منهم الغرض المطلوب من ورق أو ما شابه، أو بتنظيم حملة تبرعات بين عناصر المركز لجمع المبلغ المالي المطلوب لتأمين القرطاسية في وقت فقدت رواتب العسكر قيمتها الشرائية.

وزاد الأمور سوءاً أن التقديمات التي كانت تقدمها بعض البلديات للمراكز الواقعة في نطاقها تراجعت بشكل كبير، مع شح إيرادات البلديات وتراكم عجزها المالي.

مصادر أمنية أكدت لـ«الأخبار» أن بعض المراكز الأمنية، خصوصاً تلك التي تتطلب كميات كبيرة من الأوراق الخاصة بالفاكس أو البرقيات، باتت تعتمد الطباعة على خلفية البرقيات السابقة!

(مروان بو حيدر)

حق الرد

توضيح اتحاد بلديات الجومة

رداً على ما نشره الموقع الإلكتروني لـ«الأخبار» (1 تموز 2021)، للصحافية نجلا حمود، بعنوان «عكار العتيقة من أجمل بلدة سياحية في لبنان إلى مكبّ لنفايات الجومة»، نودّ أن نوضح الآتي:

إن ما تضمّنه التحقيق هو من باب التجريح الشخصي، سيّما أنه تعرّض لرئيسَي الاتحاد السابق والحالي، علماً أن جميع القرّرات تُتخذ من مجلس الاتحاد وليس من الرئيس فقط. أضف أن التحقيق لم يُلق الضوء على الحل الذي أوجده اتحاد بلديات الجومة بالفرز من المصدر ومعمل الفرز الذي يعمل في المنطقة منذ أكثر من ست سنوات، والذي تم تطويره بالتوصل إلى عملية فرز تصل إلى صفر في المئة نفايات من خلال إعادة تدوير المفروزات الصلبة التي تتحلل والتخلص من النفايات العضوية باستعمالها طعاماً لمزارع الحيوانات بدلاً من الأعلاف والأدوية المركبة، والذي لا يضر بالبيئة إطلاقاً. كما أن كاتبة المقالة، وهي إعلامية وكانت تعمل مع الاتحاد وتتقاضى أجراً شهرياً منه، لم تُلق الضوء على موارد الاتحاد وميزانيته الفعلية المعلومة منها، والتي لا تكفي لتسديد التعرفة المطلوبة من شركة الأمانة العربية التي تسوّق لها. وصاحبة المقال لم تكن لتكتب إلّا بعد استبدال الإعلامية بآخر ببدل أقل بكثير مما كانت تتقاضاه كاتبة المقالة.

مجلس اتحاد بلديات الجومة

منبر

جان عبدالله خسارة وطنيّة وتربويّة

كثيرون يرحلون، أمّا الكبار فيبقون في ذاكرتنا وضمائرنا، نحن الذين عرفناهم وعرفنا نضالهم ومواقفهم الجريئة في خدمة الأجيال وإعلاء شأن لبنان هنا وفي الخارج. ناضل من أجل إنماء التعليم المهني والتقني وجعله يواكب حركة العصر إيماناً منهُ بأن المهارات هي ثروة الشعوب في عصرنا الحاضر. كان رجلَ المواقف الوطنيّة والجرأة في قول الحق ورفيق الرجالات الكبار وصنّاع القرار. كان رجل الإخلاص والصداقة والإيمان والاندفاع في خدمة لبنان والإنسان.

كان مكتبةً في رجُل ومرجعاً لأهل الفكر والمعرفة، عاش يحلم بوطن العزّة والكرامة والحداثة والإبداع. من أجل كلّ هذا قضى العمر في التخطيط والتأليف يحاضر في التعليم وفنون المحاسبة، وكانت الكتب خير دليل على عطاءاته.

لم يُنصَف في حياته، ولكنّ إنصافه كان في أنّ كل من عرفهُ بكاهُ وسيبقى حاضراً في ذاكرة طلّابه ومن تدرّب في معاهده وفي ضمائر الأوفياء.

فتعازينا الحارّة لأولاده الذين زرع فيهم محبّة العلم والمعرفة والأخلاق والوطنيّة الصادقة.

وتعازينا الحارّة لزوجته المثقّفة رفيقة عمره التي كانت تسهر الليالي الطوال من أجل نجاح مسيرته النضاليّة والتي ساهمت مساهمة فعّالة في خدمة الأجيال والوطن. لقد غاب عنّا في زمن حالت الأوضاع فيه دون القيام بما يستحق من تكريم.

أنتَ باقٍ يا دكتور جان في ضمائرنا. رحلتَ كبيراً وستبقى كبيراً.

نقيب المعاهد والمدارس الفنيّة والتقنيّة الخاصّة في لبنان
مارون غانم

جوي زلعوم احد اللاعبين الذي بقي في الظل لفترة غير قصيرة (سركيس بريتيسيان)

سبوت لايت

وجوهٌ شابّة ونجومٌ للمستقبل في بطولة كرة السلّة

الكثير من الاوجه الفنيّة افتقدتها بطولة لبنان لكرة السلة هذا الموسم. لكنها بلا شك قدّمت وجوهاً جميلة جداً إن كان على الصعيد التدريبي او على صعيد اللاعبين الذين اخذ بعضهم فرصته لإصابة التألّق أخيراً وقدّم البعض الآخر نفسه على أنه من نجوم المستقبل

شربل كريم

أسماء بارزة افتقدتها بطولة لبنان لكرة السلة في موسمها الحالي الذي شارف على نهايته. لكن رغم سرعة مرور هذا الموسم، فإن وجوهاً عدة قدّمت نفسها بشكل قوي، وتركت انطباعاً جيّداً بأن مستقبل اللعبة بأمان مع مدربين شبان ومثقفين، ومستقبل البطولة سيكون أفضل

كان مدرب الرياضي جورج جعجع الأفضل بين كل المدربين

تدريبياً، قدّمت البطولة هذه السنة العديد من المدربين الشبان في ظل غياب المدرب الأجنبي، لا بل إن القسم الأكبر من هؤلاء المدربين سجّلوا بداياتهم في دوري الأضواء، فانتقل جو غطاس من لاعب إلى مدرب ليقود الحكمة إلى «الفايفال 4» رغم صعوبة المهمة بفعل التشكيلة التي يملكها. كما أطل جورج «ودي» داغر بإنجاز مماثل جاعلاً من فريق أطلس الفرزل «الحصان الأسود» في البطولة. ويضاف إليهما غاسبار إسحق الذي بدّل من وجه بيبلوس في فترة من الفترات بعد تسلّمه له.

لكن مما لا شك فيه أن مدرب النادي الرياضي جورج جعجع كان الأفضل بين كل المدربين، إذ جاءت الخسارة الوحيدة لفريقه أمام أطلس بغيابه إثر إصابته بفيروس «كورونا». واللافت أنه منذ عودته قدّم الرياضي أداءً ممتعاً بعيداً من الفوز بمبارياته بسهولة تامة.

تميّز المدرب الشاب الذي لا يتجاوز عمره الـ 26 سنة (مواليد عام 1995)، ببدءاً من هذه النقطة، إذ إن الكثير من لاعبيه يفوقونه سنّاً، وخبرةً في الدرجة الأولى على أرض الملعب، وهو الذي لعب مثلاً مع لاعبه الحالي مازن منيمنة في الفريق نفسه في بيبلوس، وواجه جان عبد النور وأمير سعود وغيرهما مراراً. لكن رغم صغر سنّه فقد تمكن من فرض شخصيته بحُكم رفعة مستواه الفني ونضجه على الصعيد التكتيكي، وهو ما بدا واضحاً من خلال الخطط التي وضعها لكل لاعب على أرض الملعب، ومن خلال إصراره على احترام كل الخصوم ودفع لاعبيه إلى الأفضل في كل مباراة حتى لو كان متقدّماً بفارق كبير.

جعجع الذي جاء إلى الرياضي بتوصية من المدرب السابق أحمد فران سينتزع من الأخير لقب أصغر مدرب يحرز بطولة لبنان في حال تتويجه باللقب، وهو أمر غير مستبعد، جداً، بحيث يستعين به جعجع لخلق التوازن بين الدفاع والهجوم، مستغلاً رغبته الكبيرة في اللعب وحبوبته، إضافةً إلى قتاله تحت السلة على كل كرة مرتدة حيث يؤمّن غالباً فرصة ثانية له أو لزملائه.

«سوبر مارك» هو أيضاً من اللاعبين الذين يبشّرون بمستقبل جيّد قد يحمله إلى المنتخب الوطني، وذلك بعدما استغلّ فرصته على أكمل وجه هذه المرّة مع أحد الفرق الكبرى بعد مروره بالشانفيل ثم بيبلوس ولاحقاً الحكمة.

وتضاف إلى كل هذه المواهب أسماء أخرى لا يمكن إغفال حضورها اللافت بعد حصولها على فرصة للظهور، أمثال ثنائي هومنتمن كارل زلعوم وكريم جدايل، وهدّاف المتحد طرابلس ابراهيم حداد، ولاعب أطلس جان مارك جرّوج، وغيرهم الكثيرين ممن ينتظرون بشغف منذ الآن بداية الموسم المقبل بعد خروج فرقهم من السباق إلى اللقب.

مدربٌ أصغر من لاعبيه ومواهب شابة خطفت الأضواء بغياب الأجانب

..والحكمة ايضاً

وبالصورة نفسها أطلّ لاعب الحكمة كريستوف خليل متألقاً في التسجيل والمتابعات، فنافس بقوة أبي خرس في الجانب الثاني، وهو الذي يلعب في المركز نفسه أيضاً.

خليل فاجأ الجميع بأدائه المتميّز الذي يمزج بين الروح القتالية والسرعة والفعّالية من المسافات المختلفة، ما يجعله من اللاعبين الذين يمكنهم التحوّل إلى الساحة الدولية من دون مشكلات كثيرة، وخصوصاً أنه أظهر تطوّراً لافتاً مباراةً بعد أخرى، ما جعله عنصراً لا غنى عنه في تشكيلة غطاس.

لكنّ أكثر اللاعبين خوضاً للدقائق في الفترة الأخيرة، والذي اعتمد عليه مدرب الحكمة كثيراً هو مارك خوري «بوبو»، لاعبٌ صغير يحتاج بلا شك إلى المزيد من الخبرة التي سيُكسبه نُضجاً أكبر، لكنه رغم صغر سنّه فقد أظهر شخصية قوية على أرض الملعب يُحكم ثقته الكبيرة بنفسه، مستفيداً من إمكانات بدنية مميزة جعلته مدافعاً صلباً، ولاعباً قادراً على اختراق الدفاعات المختلفة وتسجيل السلات.

كما ينافس كل هؤلاء على النجومية لاعب الرياضي مارك خوري الذي بلا شك يُعدّ أفضل لاعب سادس في البطولة، وهو في كل مرّة يدخل فيها إلى أرض الملعب يترك بصمةً مهمة جداً، بحيث يستعين به جعجع لخلق التوازن بين الدفاع والهجوم، مستغلاً أساسي في معادلة المدربين المحليين، وتتحقق توقعات فران بقدرة خليفته على قيادة «رجال المنارة» إلى الأفضل، وهو الذي أوصى إدارة النادي بالتعاقد معه عندما قرّر الذهاب لخوض مغامرة خارجية في الكويت.

أطلس بقدم نجمين...

وإذا نظرنا إلى الفرق عامةً، يمكن إيجاد مواهب مثيرة للاهتمام في كلّ منها، لكن لا يخفى أن أطلس فاجأنا بأدائه وبنتائجه، وكذلك بأرقام لاعبيه على الصعيد الفردي.

أحد هؤلاء اللاعبين الذي بقي في الظل لفترة غير قصيرة هو صانع الألعاب جوي زلعوم، الذي مرّ مثلاً بالرياضي لكن بوجود وائل عرقجي وغيره من المميّزين في المركز الرقم 1 لم يتمكن من الحصول على الكثير من دقائق اللعب. أما مع الفريق البقاعي، فنافس زلعوم كل صانعي الألعاب على المركز الأول على صعيد أفضل ممرري الكرات الحاسمة، بحيث يحتل المركز الثاني بـ 8,05 تمريرات في المباراة الواحدة، وبفارق بسيط عن نجم الحكمة علي مزهر صاحب المركز الأول بـ 8,56 تمريرات.

وإذا كان نجل المدرب رزق الله زلعوم هو صاحب الدور القيادي الأكبر في الفريق الذي برز منه لاعبٌ آخر عاش الحالة نفسها مع الرياضي أي هشام الحلو، فإن تأثير وجود مارك أبي خرس في المركز الرقم 4 لا يمكن تجاهله إطلاقاً.

هذا الشاب الذي أخذ فرصته كغيره من اللاعبين الشبان بغياب العنصر الأجنبي فرض حضوراً قوياً تحت السلة في الجانبين الدفاعي والهجومي، فظهر على لائحة أفضل عشرة مسجلين بمعدّل 16,1 نقطة في المباراة الواحدة، وتسيّد لائحة أفضل ملتقطي الكرات المرتدة بـ 12,1 ريباوند في المباراة، منها 8,05 دفاعياً، و4,05 هجومياً حيث تبوّأ الصدارة أيضاً في الحالتين.

كوبا أميركا

اختبار «سهل» للبرازيل في نصف النهائي

في الطريق إلى ملعب ماراكانا الذي يحتضن المباراة النهائية، تصطدم البرازيل بجارتها البيرو، في نصف نهائي بطولة كوبا أميركا لكرة القدم (الساعة 2:00 من فجر غد الثلاثاء). المباراة ستكون تكراراً لمواجهة الدور الأول بين المنتخبين، حين فاز منتخب «السيليساو» بأربعة أهداف من دون رد، على ذات الملعب الذي سيحتضن مباراة نصف النهائي بعد ساعات من الآن، في مدينة ريو دي جينيرو.

البرازيل تبدو الأقرب لتحقيق الفوز والتأهل إلى المباراة النهائية، وذلك نتيجة المستوى الجيد الذي تقدمه في البطولة. رجال المدرب تيتي حقّقوا ثلاثة انتصارات حتى الآن أمام كل من فنزويلا وكولومبيا والبيرو، مقابل تعادل أمام الإكوادور، وهم يظهرون بمستوى جيدة في سبيل تحقيق اللقب العاشر في تاريخ المنتخب البرازيلي. وتستفيد البرازيل من إقامة البطولة على أرضها، بخاصة أنها توجت دائماً في البطولات التي تستضيفها، وذلك في 5 مناسبات، أعوام، (1919 ، 1922 ، 1949 ، 1989 و2019). أما البطولات الأربع الباقية فكانت في أعوام (1997 ، 1999 ، 2004 و2007).

المدرب تيتي سيعتمد على نجم المنتخب ونادي باريس سان جيرمان الفرنسي نيمار. الأخير سجل هدفين خلال البطولة، وصنع مثلهما، وهو يملك حافزاً كبيراً للفوز ببطولة مع المنتخب الأول، بعد الفوز بذهبية أولمبياد ريو دي جينيرو في عام 2016. وسيكون أبرز الغائبين عن المنتخب، مهاجم مانشستر سيتي الإنكليزي غابرييل خيسوس، الذي تعرض للطرد في مباراة منتخب بلاده في ربع النهائي أمام تشيلي، والتي انتهت بفوز البرازيل بهدف من دون رد سجله باكيتا.

وبعد مباراة تشيلي قال نيمار إن خيسوس سيئ الحظ، ولكنه أشاد بمنتخب بلاده الذي لعب أكثر من 30 دقيقة أمام تشيلي بعشرة لاعبين وتمكن من تحقيق الفوز في النهاية.

ورغم كل هذه الأمور تعتبر البرازيل صاحبة أفضل هجوم في البطولة مع 11 هدفاً، وهي لم تتلقّ غير أربعة أهداف في آخر 11 مباراة في البطولة القارية، كما في تصفيات كأس العالم. والرقم الصعب في دفاعات المنتخب البرازيلي هما تياغو سيلفا، بطل أوروبا مع نادي تشيلسي الإنكليزي، وزميله ماركينوس.

من جهته، قال صاحب الهدف في مرمى تشيلي لوكاس باكيتا: «حققنا أهم ما في الأمر وهو الفوز، واستغلال الميزة التي لدينا والتأهل لنصف النهائي. مواجهة تشيلي كانت واحدة من أصعب المباريات التي خاضتها البرازيل في النسخة الحالية من كوبا أميركا، ولكن اللاعبين تمكنوا في نهاية المطاف من تحقيق الهدف المنشود، وهو الانتصار والتأهل لنصف النهائي، حيث سنواجه منتخب بيرو».

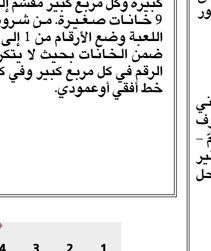

ويلتقي الفائز في المباراة النهائية المقررة على ملعب ماراكانا يوم السبت المقبل الموافق في 10 تموز/يوليو مع الأرجنتين أو كولومبيا اللتين تلتقيان فجر الأربعاء في العاصمة برازيليا.

وينتظر عشاق كرة القدم تأهل البرازيل والأرجنتين إلى المباراة النهائية، لمشاهدة كلاسيكو عالمي بين منتخبين من الأفضل دائماً، كما بين لاعبين هما نيمار وليونيل ميسي الطامحان لتحقيق إنجاز قاري، كلٌ مع منتخب بلاده.

(الأخبار)

استراحة

كلمات متقاطعة 3779

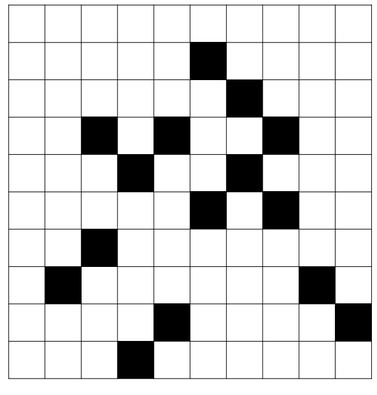

أفقيا

1- أغنية لصباح – 2- رتبة عسكرية – بلدة سورية تشتهر ببنابيعها – 3- من الحيوانات – التسمية السابقة لعاصمة كازاخستان – 4- هدم الحائط – مجرى في العروق – للتفسير – 5- برفقتك – بحر – عظام السمك – 6- قشر وكشط – من عشاق التاريخ – 7- حروبهم – حية زعم العرب أنها تطير – 8- دولة أوروبية – 9- امبراطور ياباني قديم – كثير الضحك – 10- فريق كرة قدم لبناني – واضح

عمودياً

1- مطربة لبنانية راحلة – 2- من الطيور – مرتفع من الأرض – 3- احتفال ديني يتكرر كل سنة – من العملات الآسيوية – 4- أمر فظيع – مناهج – 5- من لا يعرف الكتابة ولا القراءة – خافي السرّ – 6- جزء من ستة – دقيق الحسّ – 7- أرمَح – لمعان – 8- مدينة فلسطينية – سخّنَ الماء – أزور الأماكن المقدسة – 9- مليونير يوناني راحل إرتبط بجاكلين كينيدي – للتعريف – 10- موسيقي روسي راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- تاميا – خميس – 2- شوشو – بنّ – وع – 3- ارمادا – بُعد – 4- بلشّ – سودا – 5- كي – بنادق – 6- مخارج – أخ – 7- قول – تي – 8- سائر – انيسي – 9- حنّ – وبر – 10- يونس – النبي

عمودياً

1- تشايكوفسكي – 2- اورلي – وا – 3- مشمش – ملتون – 4- بوا – يخ – 5- دونان – 6- يا – اريانا – 7- خنّ – سدج – 8- بوق – زيّون – 9- يوعد – سبب – 10- سعد الحريري

sudoku 3779

		2			3	1		4
1	9		7					2
		4		6		7		9
		1	5		7	9		
7								3
		3	8		4	5		
3		5		7		2		
9					2		4	7
		7	6					

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3778

1	9	7	5	2	8	3	6	4
4	8	6	1	3	7	5	9	2
3	2	5	4	6	9	1	7	8
2	1	4	6	8	5	7	3	9
9	6	3	2	7	1	4	8	5
7	5	8	3	9	4	6	2	1
8	4	9	7	5	3	2	1	6
5	7	2	8	1	6	9	4	3
6	3	1	9	4	2	8	5	7

مشاهير 3779

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم بيولوجي أميركي (1866-1945) حصل على جائزة نوبل في الطب عام 1933 لإكتشافاته المتعلقة بدور الكروموزوم في الوراثة

5+4+3+2+1 = عاصمتها أبيا ■ 10+7+8+9 = آلة موسيقية غربية ■ 11+1+6 = ظهر الطائرة

حل الشبكة الماضية: أهل علم الدين

إعداد نعوم مسعود

الكرة اللبنانية

أداء جيّد وتعادل للمنتخب الأولمبي

يواصل منتخب لبنان الأولمبي لكرة القدم تحضيراته للتصفيات الآسيوية المقبلة إلى جانب بطولة غرب آسيا، وهو التقى منتخب سوريا الأولمبي وديّاً على ملعب بحمدون وتعادل معه 2-2. ظهر المنتخب اللبناني الأولمبي بصورة جيدة، حيث نجح في قلب تأخره بهدفين في الشوط الأول إلى تعادل مع تألّق أكثر من لاعب وخصوصاً مهدي الزين الذي ظهر بمستوى عالٍ إلى جانب علي الحاج. افتتح الأولمبي السوري التسجيل باكراً في الدقيقة الـ 4 عن طريق محمد الحلاق بعد تسديدة من علي بشماني، وأضاف أحمد الدالي الهدف الثاني في الدقيقة الـ 40، لينتهي الشوط الأول 2-0 لسوريا.

ومع انطلاق الشوط الثاني، لجأ المدرب جمال الحاج إلى تبديلات هجومية بإدخال كريم مكاوي وزين فران ويوسف الحاج، أسفرت عن تسجيل علي الحاج هدف تقليص الفارق من ركلة جزاء في الدقيقة الـ 54. وفي الدقيقة الـ 82، سجّل كريم مكاوي (الصورة) هدف التعادل للبنان بعد تمريرة من يوسف الحاج، لتنتهي المباراة 2-2.

ويلتقي المنتخبان في مباراة وديّة ثانية غداً الثلاثاء عند الساعة الخامسة عصراً على الملعب عينه.

حول العالم

باتريك فييرا مدرّباً لـ «بالاس»

أعلن نادي كريستال بالاس الإنكليزي لكرة القدم تعيين الدولي الفرنسي وقائد آرسنال السابق باتريك فييرا مدرباً للفريق الأول للمواسم الثلاثة المقبلة، بعد بحث طويل عن خليفة روي هودسون.

وقبل وصوله إلى بالاس، حظي لاعب الوسط السابق المتوّج بلقب الدوري الإنكليزي ثلاث مرات مع آرسنال كلاعب، بفترات متقلبة مع نيويورك سيتي الأميركي ونيس الفرنسي في أول تجربتين تدريبيتين له.

وجاء في بيان للنادي أن «كريستال بالاس سعيد للإعلان عن تعيين باتريك فييرا مدرباً جديداً للمواسم الثلاثة المقبلة». وقال فييرا: «أنا متحمّس للحصول على فرصة العودة إلى البريميرليغ والإشراف على هذا النادي العظيم، حيث سنبدأ سوياً فصلاً جديداً».

الإصابة تُبعد هرنانديز

خضع الظهير الفرنسي لوكاس هرنانديز الذي تعرّض لإصابة خلال كأس أوروبا لكرة القدم، لجراحة في ركبته اليسرى، وفق ما أعلن ناديه بايرن ميونيخ الألماني. وجاء في بيان للنادي البافاري: «خضع لوكاس هرنانديز لعملية جراحية ناجحة في ركبته اليسرى. تعرّض الدولي الفرنسي لتمزّق في الغضروف المفصلي خلال كأس أوروبا».

وبعد أن شارك في المباراة الأولى في فوز منتخب الديوك على ألمانيا بهدف نظيف، بقي هرنانديز على مقاعد البدلاء في الثانية ضد المجر (1-1)، فيما تعرض للإصابة في المباراة الثالثة أمام البرتغال (2-2) وخرج عند استراحة الشوطين.

ولم يلعب هرنانديز (28 مباراة دولية) في خروج أبطال العالم ضد سويسرا بركلات الترجيح في الدور ثمن النهائي. ولم يحدد بايرن فترة غيابه عن الملاعب.

فلسطين

تنتظر التهدئة في قطاع غزة أسبوعاً حاسماً، مع ترقّب الجانب المصري الردّ الإسرائيلي الرسمي على مطالب فصائل المقاومة. وعلى رغم أن ثمّة حالة جزئية، إلا أن الفصائل لا تزال تعتبر أن الخطوات الإسرائيلية قاصرة عن الحيلولة دون اندلاع جولة قتال جديدة. أبلغت المقاومة، القاهرة، أنها باتت أقرب من أيّ وقت مضى، في المقابل، وفي ما يبدو محاولة لتصعيد الضغط على الجانب الفلسطيني، تعود قيادة العدو إلى التلويح بخيار الحرب البرّية، مع أن هذا الخيار بات خارج حساباتها تقريباً، بفعل مسار تراكمي أفهمها أن دون «نقل المعركة إلى أرض العدو» خسائر كبيرة، ليس بمقدور المجتمع الإسرائيلي تحمّلها

مناوشات متصاعدة بين المقاومة والعدو

تهدئة غزة أمام أسبوع حاسم

جاءت الموافقة الإسرائيلية على العرض المصري بعد تكثيف الوحدات الشعبية في قطاع غزة إطلاق البالونات الحارقة (أ ف ب)

غزة - **رجب المدهون**

مع استمرار حكومة الاحتلال الجديدة في محاولة فرض شروطها في ما يتعلّق بالأوضاع في قطاع غزة، أبلغت الفصائل الفلسطينية، الوسيط المصري، تحذيرها من أن تجدّد المواجهة العسكرية بات أقرب من أيّ وقت مضى. وبحسب مصادر في حركة «حماس»، تحدّثت إلى «الأخبار»، فقد طلب المصريون من الفصائل الانتظار حتى نهاية الأسبوع الجاري لمعرفة ردّ الوفد الإسرائيلي الذي سيصل القاهرة منتصف الأسبوع، حاملاً رؤية الحكومة الجديدة في ما يتعلّق بملفّي غزة وصفقة تبادل الأسرى، التي قدّم في شأنها عرض مصري الأسبوع الماضي لتنفيذ المرحلة الأولى منها. كذلك أبلغ المصريون حركة «حماس»، ضمن مساعيهم للمحافظة على الهدوء، أن مباحثات جرت الليلة الماضية مع مسؤولين كبار في حكومة الاحتلال، وأن هناك إشارات إيجابية إلى إمكان حدوث تقدّم كبير في المفاوضات، وذلك بعد ساعات من مناقشة الحكومة الإسرائيلية في جلستها أمس ملفّي غزة والتبادل.

في هذا الوقت، وردّاً على تصريحات رئيس وزراء العدو، نفتالي بينت، حول أن «إسرائيل معنيّة بالسلام ولا مصلحة لها بإلحاق الأذى بأهل غزة»، دعا نائب قائد حركة «حماس» في غزة، خليل الحية، دولة الاحتلال إلى الإسراع في الاستجابة لمطالب المقاومة في ما يتعلّق بالحصار وإعادة الإعمار «إذا كانت مهتمّة بالهدوء وليس التوتّر».

وأشار الحية إلى أن الوضع الذي كان قائماً في غزة قبل جولة القتال الأخيرة، بما في ذلك التسهيلات على المعابر والتجارة وصيد الأسماك والمشاريع والأموال القطرية، يعود تدريجياً، إلا أنه لا يزال غير مرضٍ. وكان بينت أعلن أن إدخال حقائب الأموال القطرية إلى القطاع بالطريقة السابقة نفسها انتهى، مدّعياً أن حكومته تعمل مع عدّة جهات دولية من أجل حلّ يسمح بتقديم المساعدات الإنسانية إلى أهالي غزة. وفي هذا الإطار، كشف مصدر «حمساوي»، لـ«الأخبار»، أنه عُرض على الحركة،

> **طلب المصريون من الفصائل الانتظار حتى نهاية الأسبوع الجاري لمعرفة الردّ الإسرائيلي**

خلال مباحثات جرت مع المسؤولين الأمميين والقطريين، إدخال المنحة القطرية بطريقة جديدة، عبر البنوك الفلسطينية وبإشراف الأمم المتحدة، الأمر الذي وعدت «حماس» بدراسته. ولفت المصدر إلى أن الحركة قد توافق على هذا الخيار، شريطة أن تُصرف هذه الأموال من دون انتقاص لصالح الأسر الفقيرة، وأن يتمّ السماح بإضافة أسماء جديدة من الفقراء بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة. وسبق ذلك حديث مصادر فلسطينية عن أن المبعوث الأممي لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، عقد لقاءات وأجرى اتصالات مع عدّة أطراف، ومنهم إسرائيل وقطر، وأبلغهم بموافقة الأمم المتحدة على تولّي المسؤولية عن المنحة وصرفها. وجاءت الموافقة الإسرائيلية على العرض الأممي بعد تكثيف الوحدات الشعبية في قطاع غزة إطلاق البالونات الحارقة والمتفجّرة تجاه مستوطنات الغلاف، ما أدّى إلى اندلاع العديد من الحرائق هناك، ليردّ العدو بقصف عدد من مواقع المقاومة الفلسطينية، الأمر الذي أغضب الأخيرة وحَمّلها على إبلاغ المصريين بأن مثل هذا القصف سيؤدي إلى تصعيد كبير، تمثّلت أولى بوادره في إطلاق المقاومة رشقات من الرصاص الثقيل تجاه المستوطنات القريبة من القطاع. في غضون ذلك، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، أمس، أن إعادة تأهيل وإصلاح أحراج غلاف غزة التي أحرقت بفعل البالونات المنطلقة من القطاع قد تحتاج إلى ما بين 20 و30 عاماً. وأشارت الصحيفة، نقلاً عن عضو الصندوق القومي الإسرائيلي موشيه باروخي، إلى أن الحرائق التي اندلعت منذ يوم الخميس الماضي، أتت على ما يقرب من 40 دونماً من المحميّات الطبيعية.

تواصل التظاهرات المتضادّة في الضفة

استشهد الشاب الفلسطيني محمد فريد حسن (20 سنة) برصاص جيش العدو الإسرائيلي أمس، خلال مواجهات في قرية قصرة جنوب نابلس في الضفة الغربية المحتلة. واندلعت المواجهات بين فلسطينيّين من القرية ومستوطنين حاولوا السيطرة على منزل فيها، تعود ملكيّته إلى عائلة الشهيد. وادّعى جيش الاحتلال أنه تدخّل لتفريق الجانبَين، قبل أن «يتعرّف إلى مشتبه به وهو يُلقي جسماً مشبوهاً على الجنود الذين ردّوا بإطلاق النار»، ما أدّى إلى استشهاد حسن وإصابة آخرَين بجروح. وجاءت هذه التطوّرات في وقت تتواصل في مدينتَي رام الله والخليل التظاهرات المنَدّدة باغتيال الناشط نزار بنات، والمطالبة بالاقتصاص من المسؤولين عن مقتله، بل والداعية إلى رحيل رئيس السلطة، محمود عباس. وهي تظاهرات لا تزال حركة «فتح» تقابلها بمسيرات مضادّة مؤيدة لعباس، تحت شعار «الحفاظ على السلم الأهلي، والوقوف خلف القيادة الفلسطينية».

(الأخبار)

«نقل المعركة إلى أرض العدو» لم يَعُد خياراً

بينت يُلوّح بما لا يستطيع

أقرّ بينت بأن إسرائيل حرصت على تجنّب العملية البرّية نتيجة الخسائر التي ستتكبّدها بفعلها (أ ف ب)

علي حيدر

بالتزامن مع استمرار الاشتباك المتفاوضي بين المقاومة في قطاع غزة وكيان العدو، وفي ظلّ استمرار تبادل الرسائل النارية المنخفضة الوتيرة، في مرحلة ما بعد معركة «سيف القدس»، لم يكن تهديد رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، بتنفيذ «اجتياح برّي واسع إذا ما اقتضى الأمر»، مجرّد لجوء تقليدي متكرّر إلى سياسة التلويح بالخيارات العملياتية العدوانية، في مواجهة قطاع غزّة تحديداً. فهو ينطوي على أكثر من رسالة إلى الخارج في مضمونه وسياقه وتوقيته، لكنه يرتبط أيضاً بمجموعة عناصر داخلية إسرائيلية بدءاً من مؤسسة القرار وصولاً إلى الجيش والجمهور.

اختار بينت التلويح بالخيار البرّي، تحديداً، بعدما تبلور انطباع عام في الداخل الإسرائيلي وفي أوساط الجيش ولدى أعداء إسرائيل أيضاً، بأن القيادتين السياسية والعسكرية مرتدعتان عن الخيار البرّي الواسع في أيّ مواجهة عسكرية، خوفاً من الخسائر البشرية الكبيرة. وهو انطباع لم يتبلور بعد معركة «سيف القدس» فحسب، وإنما تعزّز في أعقابها واتّخذ أبعاداً إضافية، خصوصاً أن العدو كان قد روّج لعقيدة قتالية تمثّل العملية البرّية ركيزة أساسية فيها. وكان هذا الارتداع عن الاجتياحات البرّية الواسعة بدأ يسلك مساراً تراكمياً، منذ ما بعد صدمة تجربة لبنان التي حفرت في وعي الجيش وقادته قناعة بأن كلّ اجتياح برّي سيتحوّل إلى مستنقع للجيش الإسرائيلي، وفرصة للمقاومة من أجل اصطياد جنوده، لتتعمّق هذه القناعة لاحقاً في المواجهات المتتالية ضدّ المقاومة في قطاع غزة، وتحديداً منذ عام 2008. أمّا في الجولة الأخيرة، فقد بدا واضحاً أن قيادة العدو لا تثق بسلاح البرّ أصلاً، الأمر الذي دفع رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، إلى الالتقاء بجنود ذلك السلاح في محاولة لاحتواء حالة الإحباط التي يعانونها، وتحفيزهم بالوعد بأن يكون لهم دور في مرحلة ما من مراحل المواجهة. وشكّلت تلك «الفضيحة» امتداداً لما سبق أن تحدّث عنه الجيش قبل سنوات في وثيقة داخلية (الأخبار، السبت 9 شباط 2019)، حيث وُصفت حالة سلاح البرّ بأنها كارثية وسيّئة جدّاً، وأن السلاح المذكور لا يعمل، وأن القيادة العليا لا تعتمد عليه. وتتمثّل خطورة هذه الصورة التي ترسّخت في الوعي الإسرائيلي العام، في أنها بمستوى يهدّد الأمن القومي الإسرائيلي، بخاصة أنه يسلبه ما كان يُفترض أنه إحدى أهمّ أدواته في الحسم العسكري والردع، وهو سابقاً، هادفاً من وراء تهديده، أيضاً، إلى الضغط على الطرف الفلسطيني في سياق محادثات ما بعد المعركة، والتي تجري عبر وسطاء.

ويتزامن تهديد بينت مع محاولة العدو الإيحاء، عبر خطوات عملياتية، بأن المعادلة تغيّرت، وأنه عازم على الذهاب حتى النهاية إن لم يتوفّر الأمن للمستوطنات الجنوبية. وهو ما تنبئ به الضربات العسكرية المدروسة والمضبوطة التي ينفّذها في مواجهة البالونات الحارقة. مع ذلك، فقد أقرّ بينت، ضمناً، بأن إسرائيل حرصت على تجنّب العملية البرّية نتيجة الخسائر التي ستتكبّدها بفعلها، بقوله: «مثلما لا نحبّ المعركة، فنحن لا نحبّ الاجتياح البرّي»، مستدركاً بـ«أننا» إذا اعتقدنا أن أهداف المعركة تتطلّب مناورة (برية)، فلن نتردّد في تنفيذها، وستكون ضخمة وقوية». ومع أن أحداً لا يدّعي أن جيش العدو لا يملك قدرات هائلة على مستوى سلاح البرّ أيضاً، إلّا أن ما لا يستطيع تجاهله أو إنكاره أن إسرائيل تبذل كلّ جهودها لتجنّب هذه «الكأس المرّة»، التي قد تتجاوز خسائر تجرّعها قدرة المجتمع الإسرائيلي على التحمّل. ولذا، باتت المعادلة مقلوبة لدى مؤسسة القرار؛ فبدلاً من تحديد الأهداف التي يتطلّبها الأمن القومي الإسرائيلي، ثمّ تحديد الخيارات العملياتية لتحقيق تلك الأهداف، بما فيها الخيار البرّي، يتمّ اليوم وضع الأهداف على أساس أن لا تتطلّب الخيار البرّي الواسع، حتى لو فشل الخيار الجوّي والأسلحة الدقيقة في تحقيقها. وعلى رغم وجود اعتبارات جوهرية متّصلة بقواعد الاشتباك مع المقاومة في القطاع، في ما وراء خطاب بينت التهويلي، إلّا أن هناك أيضاً خلفيات داخلية لا تقلّ أهمية. إذ يحاول رئيس الحكومة إثبات قدرته، على خلاف ما روّج له نتنياهو، على مواجهة التحدّيات واتخاذ قرارات دراماتيكية، وهو هاجس سيظلّ يلاحقه ما بقي في هذا المنصب، وما دام شبح عودة نتنياهو حاضراً لديه ولدى أطراف حكومته.

في المقابل، تؤكد المقاومة في غزة، بمواقفها ورسائلها، أنها أبعد ما تكون عن التنازل عن مجموعة ثوابت تتّصل بسلاحها وبالعناوين الحياتية لسكّان القطاع. ومع أن العدو مضطر إلى الاستمرار في ممارسة الضغوط، جرّاء ضيق الخيارات أمامه ومحدوديتها وكلفتها العالية، إلّا أن الجولات السابقة أثبتت أن المقاومة لم تتراجع عن ثوابتها، فكيف عندما أصبحت أكثر تطوّراً وقدرة وخبرة، وبعدما أظهرت بالتجربة الملموسة المدى الذي يمكن أن تبلغه في حال تصاعد المواجهة العسكرية نحو سيناريوات أشدّ وأوسع مدى، وهو آخر ما تريده قيادة العدو.

> **يحاول بينت إثبات قدرته على مواجهة التحديات واتخاذ قرارات دراماتيكية خلافاً لما روّجه نتنياهو**

يمكن أن تتصاعد مفاعيله نحو سيناريوات أكثر دراماتيكية في المستقبل. وفي مواجهة هذا التحدّي الذي يقوّض صورة الجيش القادر على «نقل المعركة إلى أرض العدو»، تحاول القيادة الإسرائيلية، برأسيها السياسي والعسكري، معالجة ذلك الخلل الجوهري، وهو ما يندرج في إطاره تلويح بينت بالخيار البرّي. وتكمن خصوصية حديث بينت في أنه يأتي بعدما تبيّن بالتجربة العملياتية، مرّة أخرى، خلال معركة «سيف القدس»، أن سلاح الجو وكلّ الأسلحة الدقيقة لم تنجح في حسم المعركة، ولا في إسكات الصواريخ ولا إخضاع المقاومة ولا إضعاف قدراتها. ولذا، فقد حاول بينت الإيحاء بأن لدى إسرائيل خيارات بديلة يمكن أن تلجأ إليها، وإن ارتدعت عنها

العراق

تصعيد متجدّد بوجه الكاظمي: هل تطيّر الكهرباء الانتخابات المبكرة؟

تداخلت أزمة الكهرباء المستعصية على الحلّ في العراق، مع الصراع على الخيارات السياسية في هذا البلد، حتى باتت مادة رئيسة للسجال على عتبة الانتخابات النيابية المبكرة المقرّرة في العاشر من تشرين الأول المقبل. إن من باب الاستغلال في تعزيز المواقع الانتخابية، أو حتى من باب طرح تأجيل الانتخابات من أصلها

حسين إبراهيم

دخلت المعركة السياسية والانتخابية في العراق، خصوصاً بين رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي و«الحشد الشعبي»، فصلاً جديداً، مع الزجّ فيها بـ«سلاح» الكهرباء التي تتصدّر ما عداها من اهتمامات العراقيين راهناً، في ظلّ انغماس البلاد في أزمة عميقة، أدّت إلى انقطاع تامّ للخدمة قبل أيام. من وجهة نظر «تحالف الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، فإن ثمّة محاولة لاستغلال أزمة الكهرباء لتأجيل الانتخابات. وفي هذا الإطار، يقول القيادي في التحالف، أبو ميثاق المساري، في حديث إلى «الأخبار»، إن «هناك احتمالاً لتأجيل الانتخابات نتيجة سعي البعض لذلك، من خلال إحداث إرباك خدماتي عبر الكهرباء، تهيئةً للتأجيل». ويعتبر المساري أن «لا حظوظ أبداً للكاظمي للبقاء في منصبه بعد الانتخابات»، مضيفاً أن «الكتل السياسية المختلفة تعاهدت على طرده من خلال منعه من الترشّح للانتخابات النيابية». ويلفت إلى أنه «بخلاف كلّ تأكيدات جماعة الكاظمي، فإن رئيس الوزراء سوف يخوض الانتخابات بشكل غير مباشر عبر مقرّبين منه»، مستشهداً بـ«تأسيسه تيار المرحلة الذي اضطرّ لسحبه في ما بعد، تحت التهديد بإسقاط حكومته من قِبَل القوى السياسية التي أوصلته إلى رئاسة الحكومة».

لكنّ مستشار الكاظمي لشؤون الانتخابات، عبد الحسين الهنداوي، ينفي التقارير التي تتحدّث عن تشجيع رئيس الوزراء مقرّبين منه على خوض الانتخابات، قائلاً في حديث إلى «الأخبار» إن «أيّ تقارير أو آراء تؤكد خوض الكاظمي للانتخابات المقبلة كجزء من تحالف سياسي أو أيّ صيغة أخرى، هي، على حدّ علمي، محض تكهنات ومحاولات جسّ نبض، وقد تُعبّر عن مخاوف أحياناً. بل يمكن اعتبارها بلا أساس، نظراً إلى أن الكاظمي أعلن أمام الملأ مراراً، وبلا مواربة، أنه لن يدخل التنافس في 10 تشرين الأول المقبل». ولكنّ الهنداوي لا ينكر وجود طموح لدى رئيس الوزراء في العمل السياسي، وأيضاً في دخول معترك الانتخابات، مستقبلاً، تأسيساً على تجربته الحالية في رئاسة الوزراء، معتبراً أن «نجاح العراق في أن تكون الانتخابات التشريعية المقبلة نزيهة وعادلة وتراعي المعايير الدولية، هو نجاح لحكومة الكاظمي، وبالتالي مكسب شخصي له، وقد يستفيد منه في حياته السياسية مستقبلاً، أو، إذا شاء، في انتخابات لاحقة غير المقبلة، وهو حقّ طبيعي بداهة».

وإذ يتفادى الهنداوي الإجابة مباشرة على سؤال في شأن ما إذا كان الكاظمي يسعى للبقاء في رئاسة الحكومة بعد الانتخابات المقبلة، فهو يقول إن «هذا سؤال مؤجّل وكذلك جوابه، إلى ما بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات، وما تسفر عنه من أحجام للقوى المشاركة فيها. وكلّ الاحتمالات قائمة». ويرى أن «تياراً عراقياً من أولوياته بناء دولة عراقية حديثة قوية وموحّدة وذات سيادة كاملة تماماً، وديمقراطية تماماً، ودولة حقوق مدنية تماماً، تعلي الانتماء الوطني وحده هوية للجميع (لكن تحترم الانتماءات الفرعية الدينية والقومية والطائفية والمناطقية وما شابه...) هو الذي سيفوز في الانتخابات العراقية عاجلاً أم آجلاً». لكن في المقابل، لا يتوقّع المساري أن تؤدّي الانتخابات إلى تعديلات جذرية في الخارطة السياسية الحالية، بل إلى تغيير طفيف فقط في المشهد السياسي، مستدركاً بأنها يمكن أن تُخفّف من

> **تحوّل ملفّ الكهرباء إلى مادّة أولى للحملات الانتخابية التي لم تبدأ رسمياً بعد**

الفساد، خاصة إذا نجم عنها إقصاء بعض الوجوه الفاسدة. إلّا أن علاقة الانتخابات بالفساد تظلّ واقعاً جزئية فقط، فيما من غير المتوقع أن تحدث هذه الدورة تحوّلاً جذرياً على هذا الصعيد.

ومع استفحال أزمة الكهرباء، تحوّل هذا الملفّ إلى مادّة أولى للحملات الانتخابية التي لم تبدأ رسمياً بعد، بما في ذلك تحرّكات الكاظمي للتعامل مع هذه الأزمة.

وخلال كلمة في اجتماع الخلية التي شكّلها مع المحافظين، قال الكاظمي إن «ثمّة حملة شرسة من الجماعات الإرهابية لتفجير أبراج نقل الطاقة»، معتبراً أنه «يجب أن لا تلتقي مصالح الإرهاب مع مصالح البعض، تحت عنوان انتخابي». ونجمت مشكلة الكهرباء العراقية أساساً عن نقص الغاز اللازم لتشغيل محطات التوليد، وعن عمليات تخريب لمحطّات التوليد وأبراج الضغط العالي، وأيضاً عن فساد مستشرٍ في قطاعَي الطاقة والنفط. كذلك، تُجرى محاولات أميركية لإقحام العامل الإيراني في أزمة الكهرباء، باستخدام سيف العقوبات، من خلال التحكّم باستيراد الغاز واستجرار الطاقة من إيران. وهي محاولات يوازيها، وفق ما تظهره تقارير لوسائل إعلام غربية منها هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» ووكالة «أسوشيتد برس» وأخرى خليجية من مثل قناة «العربية»، اشتغال علني على تحريض العراقيين على طهران، علماً أن واشنطن هي التي تستخدم العقوبات ضدّ الأخيرة سلاحاً لمنع العراق من التوسّع في استيراد الغاز واستجرار الطاقة من البلد الجار. وتتقاطع هذه الوقائع مع عمليات تخريب خطوط النقل وأبراج التوتر العالي التي ينفّذها تنظيم «داعش»، والتي كان آخرها انفجار استهدف خطّاً ينقل 400 ميغاوات من الكهرباء من إيران إلى محافظة ديالى العراقية. وتُمثّل تلك الكمّية ثلث كمّية الكهرباء المنقولة من إيران إلى العراق، والتي بدورها تشكّل أقلّ من خمسة في المئة من الاستهلاك العراقي. وكانت الولايات المتحدة قد سمحت للحكومة العراقية بدفع قيمة مستوردات العراق من السلع والبضائع الإيرانية بالدولار، لكن من دون أن يشمل الاستثناء الغاز والكهرباء. ويصل الغاز الإيراني إلى العراق عبر خطَّي أنابيب إلى 4 محطّات لتوليد الكهرباء في البصرة والسماوة والناصرية وديالى. وبحسب «مركز إدارة معلومات الطاقة الأميركي»، فإن 23 في المئة من الكهرباء التي أنتجها العراق كانت بإمدادات الغاز القادمة من إيران خلال عام 2019، بينما استورد نحو 5 في المئة من حاجته من الكهرباء من إيران في العام المذكور نفسه.

تجري محاولات أميركية لإقحام العامل الإيراني في أزمة الكهرباء، باستخدام سيف العقوبات (أ ف ب)

سوريا

لا نهاية لعطش الحسكة: واشنطن منافِسةً على خطّ المياه

دخلت أزمة انقطاع مياه الشرب عن غالبية أحياء مدينة الحسكة وأريافها، شهرها الثاني على التوالي، في ظلّ استمرار توقّف محطّة «علوك» عن العمل بشكل كامل. وفيما تُبذل جهود روسية وأممية محدودة لحلّ المشكلة، تُكثّف واشنطن مساعيها لسحب الملفّ من موسكو، وإدارته بنفسها بهدف تحقيق مكاسب سياسية

الحسكة - **إيهم مرعي**

تكرّرت أزمة انقطاع المياه عن نحو مليون شخص في مدينة الحسكة وأريافها، نتيجةَ الخلافات بين «قوات سوريا الديموقراطية»، «قسد»، والفصائل المسلّحة المدعومة من تركيا، وهو ما أدّى إلى الخروج التدريجي لمحطّة «علوك» عن الخدمة، قبل توقّفها عن العمل بشكل كامل. ويأتي تجدّد الأزمة نفسها، التي تضاعف من معاناة أهالي المدينة حالياً في ظلّ تجاوز درجات الحرارة الـ45 درجة مئوية، بعد توصُّل الجانبَين المتصارعَيْن، برعاية الجانب الروسي، إلى اتفاق في نهاية نيسان الماضي، قضى بتزويد مدينتَي رأس العين وتل أبيض المحتلّتَيْن بالكهرباء من محطّة «مبروكة»، في مقابل تزويد الحسكة وأريافها الغربية بالمياه من محطة «علوك».

وأدّى انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات إلى توقّف محطة «مبروكة» عن العمل، ما نتج عنه تالياً انقطاع شبه تامّ للكهرباء عن رأس العين وأريافها، دفع الفصائل المسلّحة إلى التعدّي على خطّ الكهرباء الواصل إلى محطّة «علوك». تعدّيات تسبّبت، بدورها، في انخفاض الوارد المائي من «علوك» من 80 ألف متر مكعّب يومياً، إلى أقلّ من 10 آلاف، وتالياً في انقطاع المياه عن غالبية أحياء الحسكة، منذ نحو شهر. ودفعت التعدّيات المتكرّرة من جانب الفصائل المسلّحة، «الإدارة الذاتية» الكردية إلى اتخاذ خطوة مضادّة بقطع الكهرباء كلّياً عن محطة «علوك»، ما أدّى إلى توقّفها عن العمل وانقطاع الكهرباء عن كامل مدينة رأس العين وأريافها.

> **دفعت التعديات المتكرّرة من الفصائل المسلّحة «الإدارة الذاتية» إلى قطع الكهرباء عن محطة «علوك»**

وفي هذا السياق، أكدت مصادر مطّلعة، لـ«الأخبار»، أن «الإدارة الذاتية الكردية قامت بقطع الكهرباء عن محطّة علوك، ردّاً على مخالفة الفصائل بنود الاتفاق، واستجابةً للنصائح الأميركية». وأوضحت المصادر أن «أنقرة تريد الضغط على الجانب التركي من خلال قطع الكهرباء عن رأس العين، لحلّ مشكلة المياه في الحسكة، في محاولة منها لتحسين صورتها في المنطقة، في ظلّ تنامي الاستياء الشعبي ضدّها». وأضافت أن «الولايات المتحدة تريد سحب الملفّ من روسيا وإدارته بنفسها، لتحقيق مكاسب سياسية»، ولا سيما أن «الجهود الأميركية ضعيفة وغير مؤثّرة، وسط غياب النفوذ الأميركي في المنطقة الممتدّة بين تل تمر وصولاً إلى عين عيسى». كما كشفت المصادر عن «عقد الجانب الروسي اجتماعَيْن منفصلَيْن مع ممثّلين عن الجهات الحكومية والإدارة الذاتية الكردية، لنقل رؤيتهم إلى الاحتلال التركي، وإيجاد حلول ثابتة لمشكلة مياه الشرب»، متوقّعةً أن «تنجح الجهود الروسية خلال هذا الأسبوع، بإعادة المياه إلى المنطقة مجدداً».

بدوره، أشار محافظ الحسكة، اللواء غسان حليم خليل، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «هناك جهوداً حكومية وروسية مكثّفة ومستمرّة لإيجاد حلّ لجريمة الحرب الموصوفة المرتكبة بحقّ نحو مليون مواطن في الحسكة وأريافها»، لافتاً إلى «اجتماع الجانب الروسي مع وفد فنّي من مؤسسة المياه لشرح وقائع المشكلة، والرؤية الحكومية للحلّ المناسب لها». وأضاف أن «التواصل يؤمي ومستمرّ مع المنظمات الدولية والجانب الأممي، لتوحيد الجهود للضغط لإنهاء معاناة الأهالي»، مطالباً «المنظّمات الدولية بأداء دورها في وقف الجريمة، وترجمة التصريحات والأقوال إلى أفعال، من خلال تحييد محطّة علوك عن الصراعات». كما لفت المحافظ إلى أن «المؤسّسات الحكومية، بالتعاون مع الهلال الأحمر، بدأت باتّخاذ حلول إسعافية وموقّتة، من خلال تسيير صهاريج لتوفير مياه الشرب للأهالي، مع بحث إمكانية تعبئة الخزانات المنزلية للأهالي». واعتبر أن «الاحتلال التركي يريد تحقيق مكاسب وتنازلات في الملفّ، وهو ما يؤخّر عملية تشغيل المحطة»، محذّراً من أن «تقديم التنازلات سيؤدّي إلى تمادٍ تركي إضافي، وبحوّل الملفّ إلى ورقة ابتزاز بحقّ الأهالي والحكومة».

ضاعفت ماساة الانقطاع المتكرر للمياه من معاناة أهالي الحسكة (الأخبار)

تقرير

الخلافات تعصف بالحوار الليبي: لا قاعدة دستوريّة لإجراء الانتخابات

تبدو الخلافات بين الأطراف الليبيّين في ذروتها، وسط رغبة كلّ من هؤلاء في تحقيق مكاسب سياسية ذاتية، فضلاً عن الصعوبة في الاتفاق على القاعدة الدستورية التي ستُجرى الانتخابات المقرّرة في نهاية العام الحالي، على أساسها. يأتي ذلك فيما يلفّ الغموض الموعد المقبل لاجتماعات «ملتقى الحوار السياسي» الذي بدأت الانشقاقات تضرب صفوفه من الآن

وصلت الخلافات بين الأطراف الليبيين إلى ذروتها، في ظلّ التخوّف من النظام السياسي الذي ستفرزه الانتخابات المقرّرة يوم الـ24 من كانون الأوّل المقبل، فضلاً عن تواصل ظهور معوّقات أمام إجراء العملية الانتخابية. وعلى رغم الإخفاق في التوصّل إلى قاعدة دستورية تُجرى الانتخابات على أساسها، حسمت البعثة الأممية إلى ليبيا قرارها بعدم النظر في أيّ مقترحات أو تصوّرات يترتّب عليها إرجاء الاستحقاق. وهو قرار دفع عدداً من أعضاء «ملتقى الحوار السياسي» إلى توقيع بيان يتّهمون فيه البعثة بالانحياز، علماً بأن الخطوة الأممية جاءت مدفوعة برغبة أميركية ـ أوروبية في متابعة المسار السياسي وفق الجدول الزمني المتّفق عليه، من دون أيّ تعديلات جوهرية، على أن تستكمل المناقشات في الجولة الجديدة من مفاوضات «ملتقى الحوار» بحلول نهاية الشهر الحالي، أو مطلع الشهر المقبل على أقصى تقدير.

واتّهم عدد من أعضاء الملتقى، رئيس البعثة يان كوبيتش، بالمسؤولية المباشرة عن الارتباك الذي نتج ممّا وصفوه بـ«إضاعة الوقت من أطراف معروفي الأهداف والرؤى»، مع تغييب القاعدة الدستورية من النقاش، والتي يُفترض أن تكون أساساً للحوار. وكانت البعثة الأممية قد أعلنت، من جهتها، أن المناقشات التي جرت على مدار خمسة أيام لم تنجح في التوافق على القاعدة الدستورية، على رغم مناقشة اقتراح توافقي وضعته اللجنة الاستشارية استناداً إلى مقترح اللجنة القانونية، إلى جانب ثلاثة مقترحات أخرى جرى طرحها. وفي ضوء الإخفاق الأممي الذي لم يُغلق الباب أمام إجراء الانتخابات في موعدها، ستجرى مناقشات منفردة ومشاورات بشكل منفصل مع مسؤولي البعثة وأعضاء الملتقى، بهدف إعداد ثلاثة مقترحات للتصويت عليها بأغلبية الثلثين أو النصف زائداً واحداً. وهي المقترحات التي ستتمّ بلورتها في غضون الأيام المقبلة، في ظلّ غياب الحلول النهائية، حتى في ما يتعلّق بآلية اختيار الرئيس من قِبَل البرلمان، أو بالاقتراع المباشر من الشعب.

غياب التوافق على القاعدة الدستورية لم يمنع المفوضية العليا للانتخابات من افتتاح المركز الإعلامي الخاص بها، والسماح بتسجيل البيانات للناخبين من أجل إدراج أسمائهم، في وقت تعهّد فيه رئيس الحكومة، عبد الحميد الدبيبة، بالعمل من أجل توفير كل احتياجات المفوضية لإجراء الانتخابات في موعدها. الدبيبة الذي يُتّهم بالتخطيط للبقاء على رأس الحكومة لفترة أطول، مستفيداً من تعثّر المسار السياسي، تحدّث عن رغبته في تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، وحثّ جميع الأطراف على «تقديم تنازلات لتوفير بيئة مناسبة لإنجاح العملية الانتخابية وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الشخصية والقبلية». من جهته، يقود رئيس البرلمان الليبي، عقيلة صالح، تحرّكات عبر عدّة مسارات من أجل ضمان الالتزام بالموعد النهائي للانتخابات وعدم تعديله، على رغم وجود تحركات مضادة من قِبَل أعضاء في «المجلس الرئاسي»، في ظلّ غموض موقف كثيرين واتهامات تُساق ضدّ صالح بالعمل على تعزيز الانقسام، وخصوصاً بعدما عرقل البرلمان عدداً من القرارات المهمّة للحكومة الانتقالية. وبينما يلتزم اللواء المتقاعد خليفة حفتر الصمت التامّ، تتحدّث وسائل إعلام ليبية عن وساطة مصرية بينه وبين الدبيبة ورئيس «المجلس الرئاسي» محمد المنفي، الذي التقى، أوّل من أمس، الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في جلسة مباحثات ثنائية في القاهرة، تناولت وضع حفتر ومسألة توحيد المؤسسة العسكرية في ليبيا، وسط تشديد مصري على ضرورة تجنّب أيّ نقاط مثيرة للجدل في الوقت الحالي، والعمل على تسوية هذه الخلافات في أقرب فرصة من دون أن يكون لها تأثير على العملية الانتقالية.

ويبدو، حتى الآن، أن محاولات الاتفاق على القاعدة الدستورية ستبقى معقّدة للغاية، وخصوصاً في ظلّ التنافس الشديد المتوقّع، بالإضافة إلى أن التأخير في الإعلان سيضمن المسار الأوحد المرغوب فيه، وهو إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في اليوم نفسه، على أن يتمّ تقييد سلطة النظام المنتخَب، إلى حين صياغة دستور جديد ينتج نظاماً جديداً، لكن مقيّد الصلاحيات بدوره، في انتظار آخر يأتي بعده عقب كتابة دستور يفصل بين السلطات ويضمن مساواة بين الأقاليم الليبية الثلاثة، ويحدّد شكل وهوية الدولة التي تقترب من التحوّل إلى النموذج الفدرالي.

(الأخبار)

> **تتحدّث وسائل إعلام ليبيّة عن وساطة مصريّة بين حفتر والدبيبة والمنفي**

لم تنجح أيّ من المناقشات في التوصّل إلى حلول تتّسق مع خريطة الطريق (أ ف ب)

تقرير

أزمة سدّ النهضة إلى مجلس الأمن: مكاسب مصرية محدودة

القاهرة – **الأخبار**

يعقد مجلس الأمن جلسة خاصة، الخميس المقبل، لمناقشة أزمة ملف سدّ النهضة، بناءً على طلب مصري - سوداني، في خطوة من شأنها تصعيد مسار الأزمة على المستوى الدولي، خصوصاً بعدما بدأت إثيوبيا بالملء الثاني لخزّان السد، من دون تنسيق مع مصر والسودان.

وفي هذا الإطار، أكّد السفير الإثيوبي لدى الخرطوم أنّ عملية الملء الثاني للسدّ تتمّ لا إرادياً، ولا يمكن إيقافها. واعتبر أنّ المطالب المشتركة للقاهرة والخرطوم لا يمكن تنفيذها على أرض الواقع، في وقت لا تنوي فيه بلاده الإضرار بالبلدين كما قال، خصوصاً أنّ ثمّة فوائد ستعود على السودان من بناء السد، من بينها الحصول على طاقة كهربائية في الجنوب بسعر زهيد.

تصريحات السفير الإثيوبي عكست حقيقة علمية، مرتبطة باستكمال السلطات الإثيوبية لعملية التعلية في خزانات السدّ بشكل مستمر، خلال الأسابيع الماضية. ويعني ذلك ضرورة تخزين المياه في البحيرة، وفق الارتفاعات التي جرى الوصول إليها سلفاً، أي تخزينها قبل أن تتدفّق مجدداً في مجراها الطبيعي إلى السودان، ثم إلى مصر.

وفي هذا السياق، توجّه وزير الخارجية المصري، سامح شكري، إلى نيويورك أمس، للمشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستسبقها لقاءات عديدة، يعقدها بالتنسيق مع البعثة المصرية في الأمم المتحدة والسفارة المصرية في واشنطن. وتأتي تحركاته هذه بالتنسيق مع نظيرته السودانية مريم الصادق المهدي، التي ستصل قبل الجلسة. ومع ذلك، ليس من المتوقّع أن تخرج جلسة مجلس الأمن بأيّ قرارات ملزمة تجاه إثيوبيا، أو بأي إجراءات من شأنها وقف الملء الثاني، ولكن ستحثّ الأطراف الثلاثة على مزيد من التفاوض، وربما الضغط للعودة إلى طاولة المفاوضات برعاية الاتحاد الأفريقي.

صحيح أنّ الخيار العسكري مطروح، وقد جرى التلويح به من قبل الرئيس المصري، لكنّ تداعياته على المدَيين المتوسط والبعيد ليست في مصلحة مصر، وهو ما يدفع نحو مزيد من التأنّي قبل اتخاذ هذه الخطوة، التي إن جرت ستكون بقرار مشترك مصري - سوداني، مع استعداد لتحمّل التبعات الدولية. ولن يجري اتخاذ قرار كهذا إلّا بعد استنفاد الحلول كافة، بما فيها السياسية، التي يعمل عليها البلدان في الوقت الحالي، عبر محاولة عزل إثيوبيا عن محيطها الأفريقي وتعزيز التعاون مع جيرانها، فضلاً عن اكتساب مزيد من المواقف المؤيّدة من حلفاء أديس أبابا.

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

إعلانات رسمية

اعلان

تعلن مصلحة استثمار مرفأ طرابلس عن رغبتها في اجراء مناقصة عمومية لتخطيط منطقة الحاويات في مرفأ طرابلس وذلك على الشكل التالي:
1 – تنفيذ الصفقة بطريقة المناقصة العمومية.
2 – تسلم دفاتر الشروط اعتباراً من يوم الجمعة الواقع فيه 9/7/2021 من قلم المصلحة الكائن في منطقة المعرض بناية رويال خلف نقابة المهندسين.
3 – آخر مهلة لتقديم العروض يوم الخميس الواقع فيه 5/8/2021 قبل الساعة الثانية عشر ظهراً في العنوان المشار اليه.
4 – تفض العروض يوم الجمعة الواقع فيه 6/8/2021 عند الساعة التاسعة صباحاً في العنوان اعلاه.

مدير المصلحة
د. أحمد تامر

.....

اعلان

تعلن مصلحة استثمار مرفأ طرابلس عن رغبتها في إعادة اجراء المناقصة العمومية العائدة لتأمين أعمال الحراسة في مرفأ طرابلس وذلك على الشكل التالي:
1 – تنفيذ الصفقة بطريقة المناقصة العمومية.
2 – تسلم دفاتر الشروط اعتباراً من يوم الجمعة الواقع فيه 9/7/2021 من قلم المصلحة الكائن في منطقة المعرض بناية رويال خلف نقابة المهندسين.
3 – آخر مهلة لتقديم العروض يوم الاثنين الواقع فيه 26/7/2021 قبل الساعة الثانية عشر ظهراً في العنوان المشار اليه.
4 – تفض العروض يوم الثلاثاء الواقع فيه 27/7/2021 عند الساعة التاسعة صباحاً في العنوان اعلاه.

مدير المصلحة
د. أحمد تامر

.....

سينما

في فيلمه الجديد «قلتلك خلص» الذي يطرح بدءاً من الخميس في الصالات اللبنانية، يدعونا إيلي خليفة إلى رحلة مخرج تائه يبحث عن أفكار لفيلمه الجديد ويضيع بين شخصياته. العمل الذي نراه فيه مخرجاً ومنتجاً وممثلاً استغرق تصويره أشهراً طويلة ويجول حالياً في عدد من المهرجانات

إيلي خليفة: «قلتلك خلص» كوميديا تميل إلى سينما المؤلّف

راوية الشاب وإيلي خليفة في مشهد من «قلتلك خلص»

ساندرا الخوري

لا يخفي إيلي خليفة ميله إلى الأفلام الكوميدية، وهذا يظهر في أعماله السابقة. في حديث مع «الأخبار»، يخبرنا: «منذ البداية، أردت إنجاز فيلم قد أرغب في رؤيته في السينما. أحبّ الأفلام الكوميدية التي تميل في الوقت نفسه إلى سينما المؤلف. حاولت التفكير في كوميديا تبدو فنية. في الأعمال التجارية أو في السينما الهوليوودية، يعلم المُشاهد كل شيء ولا يجد أيّ داعٍ للتفكير. من جهتي، رغبت في إنجاز فيلم كوميدي قريب من البوليسي لأنّ في هذا النوع من الأفلام غموضاً ولا نعرف ما يحصل حتى النهاية. لذا قررت أن تكون بنية الفيلم بوليسية».

لم يتبع خليفة طريقة تقليدية للعمل على الفيلم، إذ امتدّ التصوير على نحو 20 شهراً، علماً أنه كان يختار يوماً واحداً في الشهر للتصوير: «كنت أقدّم الطلبات بالتوازي مع بداية التصوير، للحصول على الدعم وأكمل المشروع. لذا وجدت طريقة خاصة للإنتاج، بما أنني أعطي الدروس أيضاً وأستطيع أن أتحمّل التصوير لأشهر عدة. فخصّصت نهار تصوير واحداً في الشهر مع فريق عمل مختصر. لم أحصل في المنطقة إلا على دعم من «إي. أر. تي» التي اشترت حقوق العرض بناءً على السيناريو. عندما شاركت لاحقاً في «مهرجان مالمو» لمرحلة ما بعد الإنتاج، نجحت في الحصول على مساعدة لإنجاز مِيكساج الصوت في تونس. شقّ الفيلم طريقه وحده، وكان العمل عليه سلساً. فالفريق يضمّ عدداً قليلاً من الأشخاص. كما أن الممثلين قدّموا لي وقتهم وحدّدت مواعيد التصوير وفقاً لجدول أعمالهم. وسرعان ما وجد الفيلم طريقه إلى المهرجانات، وها هو يجول فيها وأنا جالس هنا».

بالإضافة إلى الإخراج والإنتاج، يخوض خليفة تجربة التمثيل مؤدّياً دور الشخصية الرئيسية، وهو، كما يشرح لنا، دور فرض نفسه عليه من دون أن يخطط له. عن تجربة التمثيل، يقول: «في البدء، كان الأمر صعباً. لكن الظروف تبدّلت تدريجاً. تركت المَشاهد التي تتضمن حوارات أكثر ثقلاً حتى النهاية وبدأت بتلك الخفيفة أولاً. أجمل ما في الأمر أنني كنت أملك حرية مطلقة وسهولة لأنني كنت أريد أن أصوّر كما أريد. ثم تعلّمت تدريجاً. عاشرت ممثلين رائعين في الفيلم، تعلّمت منهم جميعاً. أعطيتهم النص ولكنني كنت منفتحاً على كل الخيارات والاعتراضات. واقترحت التفكير معهم في الشخصيات. هو فيلم حرّ، ولم أشأ أن يكون النصّ المكتوب مفروضاً بحذافيره عليهم». ويضيف خليفة بأن الفيلم فرض نفسه عليه وسارت الأمور بسرعة: «أحبّ أفلام ناني موريتي كثيراً وكذلك أفلام الأخوين كوين، وكيفية تعاملهما مع الشخصيات الثانوية. دعاني الفيلم إلى داخله من دون أن أدري. فأنا لا أنجز «كاستينغ» عادة. واتبعت إحساسي لكي أوزّع الأدوار على من عملوا فيه. كنت أرى الجميع في أدوارهم باستثناء المخرج وسرعان ما رأيت نفسي مضطلعاً بدوره».

يتأرجح الفيلم بين التجريبي والكوميدي والبوليسي أحياناً. يعتبر خليفة أن الأمر انعكس بطريقة إيجابية على التوليف الذي «عملنا عليه بالتوازي مع التصوير. بعض مدراء المهرجانات مثل «موسترا فالنسيا» ومهرجان «قابس سينما فن» في تونس أُغرموا بالفيلم. من ناحية أخرى، هناك مهرجانات تجارية جداً لم يفهم القائمون عليها العمل، واعتبروه قادماً من الفضاء».

> الموسيقى تلعب دوراً بارزاً في هذا الشريط الذي يتأرجح بين التجريبي والكوميدي والبوليسي

لا يرى خليفة أن الفيلم يكتفي بتصوير شيء من سيرته الشخصية أو أنه مستوحى من تجاربه الخاصّة فحسب، بما أنه يتحدّث عن مخرج يضيع في عملية إنجاز فيلمه، بل يتعلّق بكل العاملين في السينما: «في لبنان، عندما نبدأ العمل على فيلم، نواجه جميعنا الصعوبات نفسها. نبحث عن منتج ونصبح مهووسين بإنجاز هذا الفيلم، ونتسبّب بالصداع لكل الناس الذين يحيطون بنا ولا نكفّ عن الحديث عن الفيلم كأن لا شيء آخر لدينا في وقت يكون فيه الجميع منشغلاً بأمور أخرى. ويُقال لنا غالباً: لا تحلموا كثيراً، أنتم في لبنان، فكيف تريدون صنع سينما؟ أعتقد أن جميع من يعملون في المجال في لبنان، يعيشون الأمر نفسه. المخرج في الفيلم يعاني ضياعاً كلياً. لا يفرّق بين الشخصيات التي يخلقها وشخصيات الحياة اليومية. وهذا الأمر يُظهر إلى أي درجة يكون المخرج مركزاً على الشخصيات إلى حد يعتقد أنها حقيقية، ويراها في الأشخاص الذين يجلس معهم ويلتقيهم. هذا ما أتحدث عنه في الفيلم عندما تنتفض الشخصيات على المخرج».

خلف غلاف الكوميديا، يرغب خليفة في إلقاء نظرة نقدية أيضاً على العمل في المجال السينمائي والمجتمع عموماً: «عندما ننظر إلى أنفسنا وننظر حولنا، ندرك أننا لسنا طبيعيين. لذا شخصيات فيلمي جميعها غير طبيعية وتعكس حالتنا جميعنا. ألا ترين ما يحصل أمام محطات الوقود؟ عندما سألت صحافية أوروبية في إحدى المقابلات محمود درويش «ما هو أكثر شيء تحسدنا عليه في أوروبا؟»، أجابها: «الضجر». وللأسف هذا صحيح». ويضيف في المقابل: «أعطيت نفسي الحرية التامة لإنجاز فيلم مستقل بما أنني المخرج والمنتج في آن، لكي تكون النتيجة كوميديا خفيفة تتيح المجال لقراءات عدة. فقد يختار بعضهم التوقف عند القراءة الأولى للفيلم، فتكون أشبه بـ«فشة خلق» في عمل خفيف وظريف، وقد يرى بعضهم الآخر فيه أكثر من ذلك. عندما بدأت تركيب هذا الفيلم، استوحيت من عمل أنجزته سابقاً هو «تاكسي سرفيس». اتبعت الطريقة نفسها واتجهت نحو الكوميديا السوداء التي تتمتع في الوقت نفسه بطبقات عدّة».

للموسيقى دور بارز في الفيلم، فهي ترافق المخرج دائماً في السيارة كما أنها حاضرة في الفيلم بطريقة خفية أو مباشرة في الغناء، فتفرض نفسها على المُشاهد كشخصية أخرى تُضاف إلى البقية. في هذا الصدد، يخبرنا خليفة: «عملت عليها بالفعل وكأنها شخصية. هناك الموسيقى التي ترافق المخرج بشكل دائم. نظن أنها في رأسه ولكنها حاضرة معه في السيارة طوال الوقت. هناك أيضاً موسيقى الفيلم الذي عملت عليها مع زيد حمدان، كما سمح لي المايسترو هاروت فازليان باستخدام عزف الاوركسترا في ما يتعلّق بالأعمال الكلاسيكية التي نسمعها. من جهة أخرى، تؤدي ستيفاني عطالله أغنية «قلتلّك خلص» التي تحمل عنوان الفيلم والآتية من خيال المنتج. يتصورها الأخير في رأسه ويكمل فيها».

* «قلتلك خلص»: بدءاً من الخميس 8 تموز (يوليو) في الصالات اللبنانية

بطولة أمم أوروبا

L’arbitro: الحياة... كرة قدم!

شفيق طبارة

بما أننا في أجواء بطولة أمم أوروبا، لا يمكن إلّا أن نتذكر ونشاهد مرة أخرى أو عدة مرات، أفضل فيلم روائي قدم عن كرة القدم وما حولها. «كل ما أعرفه عن الحياة تعلمته من كرة القدم» بهذه العبارة لألبرت كامو، يبدأ المخرج الإيطالي باولو زوكا فيلمه الطويل الأول «الحكم» L’arbitro (2013). فيلم أول غير عادي، وغريب. في «الحكم» كرة قدم حقيقية، محرجة وعميقة وعاطفية. فقيرة لكنها مخلصة جداً للعبة. إنها كرة قدم الهواة، صورة كاريكاتورية لكل شيء. في «الحكم»، ليس هناك توتي ولا رونالدو ولا ميسي، إنها روعة الكرة غير المنظمة. فيلم كوميدي مصقول وأنيق، صُوِّر بذوق استثنائي. خفيف جداً، فكاهي أحياناً وملحمي أيضاً. من طموحات حكم إلى منافسة بين فريقين من الدرجة الثالثة في سردينيا، يحكي لنا زوكا أحلام ورغبات رجال مختلفين. شغف باللعبة في بلدة ريفية صغيرة، الحاجة إلى استعادة الحياة من خلال الإحساس بفرحة كرة القدم والحاجة إلى شيء ما للتعلق به للخروج من دناءة الحياة. وأخيراً وحتماً، «الحكم» يتحدث عن الحب.

يروي باولو زوكا في «الحكم» قصتين متوازيتين في موطنه سردينيا، تلتقيان لاحقاً. من ناحية لدينا «أتلتيكو باباريلي»، أضعف فريق في دوري الدرجة الثالثة بقيادة مدرب أعمى! فريق يتعرض للإذلال بشكل منهجي من قبل فريق «مونتكراستو» الذي يديره مالك للأراضي ورئيس عصابة. تتغير الأمور تماماً عندما يعود ماتزوتزي (جاكوبو كولين) الموهوب إلى المدينة الريفية ويلعب مع فريق «أتلتيكو باباريلي». من ناحية أخرى، لدينا قصة الحكم الطموح ألبيترو كروتشياني (ستيفانو أكورسي) الذي يرتقي في حياته المهنية بقوة الفساد.

يبدأ الفيلم بكرة القدم لينتقل بسهولة وخفة إلى نقد الأزياء والدراما الشعبية والكوميديا الإيطالية ويضيف القليل من الموسيقى كذلك. البعد الجمالي الذي يوفره اللونان الأبيض والأسود يرسم إضاءة مثالية. والميلودراما تلمح إلى العداوات والفساد الرياضي المتمثل في حمامات البخار والكاثوليكية والثراء. تمكّن زوكا من خلط كل شيء في كرة القدم وتوسيع الزمن ونطاق الإيماءات وشوّه الوجوه والأفعال. فعل كل هذه بواقعية إيطالية شعرية لا تخطئ. والنتيجة خليط من الاضطراب المثير للاهتمام والكوميديا والسخرية والسوريالية التي يُظهر زوكا أنه يستطيع التعامل معها بثقة.

«الحكم» كوميديا سوداء تظهر شغف كرة القدم وطبيعتها الغامضة بطريقة ممتعة. يكشف لنا كيف يمكن لهذه اللعبة أن تغيّر مبادئنا، من المحترفين إلى لاعبي الكرة في الحي، الجميع يريد الفوز على حساب أي حدث عرضي يقع، وهذا يعني أنّ تغيّرنا مع مجريات اللعبة فوري. كرة القدم، هي حافز وبطريقة ما توليفة من السلوكيات الاجتماعية. وبهذا المعنى، فإن «الحكم» هو هجاء جريء وغير تقليدي إلى حد ما. جنون وارتباك وغضب ومراوغة ونشوة والكثير من الغبار في الملعب. «الحكم» هو للجميع، لعشّاق كرة القدم وللذين لا يحبونها! فيلم يسخر من العديد من الأفكار المبتذلة التي نراها في كرة القدم، من دون ادعاء التنديد بأي شيء، بل فقط لمجرد الضحك على مدى سخافة كرة القدم للحظات، مثل استعارة المدرب الأعمى التي تشير إلى هؤلاء المدربين الذين لا يمكن لأحد أن يفهم قراراتهم... مورينيو؟

> «الحكم» هو للجميع، خليط من الكوميديا والسخرية والسوريالية

مشهد من L’arbitro

في الصالات

«سريع وغاضب 9»: كل هذا الجنون!

نحن نعلم أنّ «الأخيار» لا يُقهرون، و«الأشرار» يخسرون دوماً. مع ذلك، لا يمكننا إلا أن نشاهد أفلام الأكشن. «سريع وغاضب 9» يستحق المشاهدة، ليس كسينما بثقلها الثقافي، إنما بدورها الترفيهي. «الملحمة السريعة 9» مثير من الناحية الفنية. سوف نرى دومينيك (ڤان ديزل) وفريقه يمرون بأصعب الظروف أثناء ملاحقتهم من قبل الأشرار: مروحيّات تنفجر، سباق سيارات، أسلحة وذخائر لا تنتهي، سيارة «بونتياك» قديمة متصلة بصاروخ سينفجر، وكل ما يمكن تخيّله ورأيناه من قبل في هذه السلسلة وأكثر. حتى إنّنا سوف نشاهد كيف يلعب فريق «دوم» بالحقول المغناطيسية ويتحدى جميع قوانين الجاذبية والفيزياء والمنطق. كأي فيلم من هذه السلسلة، العيوب واضحة. مع ذلك، فهو مثير للإعجاب ومشوق. بعد خروجنا الجزئي من جائحة كورونا، السينما بحاجة إلى هذا النوع من الأفلام التي تتصدر شباك التذاكر، كما أنّ الجزء المسؤول عن التفكير المنطقي في عقلنا بحاجة إلى راحة لمدة ساعتين ونصف الساعة.

أربع سنوات مرت منذ آخر مرة رأينا فيها دومينيك توريتو وفريقه. لم نكن متأكدين متى سوف نلقاهم مجدداً بسبب كثرة الشائعات ووباء كورونا، ولكن ها هم يعودون إلى الشاشة الكبيرة، بفيلم من إخراج جاستين لين مرة أخرى. بعد سنوات عدة على أحداث الفيلم السابق، وعلى الرغم من أن دوم استقر أخيراً مع زوجته ليتي (ميشيل رودريغز) وابنهما الصغير بريان، يجتمع الطاقم مجدداً مع شقيقة دوم ميا (جوردانا بروستر)، والصديق القديم هان (سونغ كانغ) ورومان (تيريس غيبسون) وتيج باركر (لوداكريس) لإيقاف العدو الأكثر إثارةً للتحدّيات حتى الآن: جاكوب (جون سينا)، شقيق دوم وميا.

لا يمكن لأي شخص ولا حتى سلسلة أفلام «مهمة مستحيلة» الاقتراب من عبثية أفلام «سريع وغاضب». بعدما شاهدنا كيف يمكن سحب خزنة كبيرة بواسطة سيارتين في شوارع ريو دي جانيرو، إيقاف دبابات في منتصف طريق سريع، تحليق بالسيارات الخارقة بين ناطحات السحاب، النجاة من هجوم غواصة نووية... من الصعب أن نأمل بأن يكون هناك أي شيء جديد، ولكن الفريق لا يمكن أن يخيّب آمالنا. مشاهد الاكشن في الفيلم الجديد سخيفة وغير مقنعة ومربكة، وتحوي أكثر الكليشيهات السينمائية، ولكنها في الوقت نفسه إبداعية ممتعة وتقوم بدورها المطلوب منها. تراوح المشاهد في هذه الملحمة السريعة بين غير المعقولة إلى المضحكة تماماً. هناك مشاهد لا تُنسى، مثل السباق في شوارع لندن المزدحمة في شاحنة مغناطيسية تجذب كل الأجسام المعدنية على طول الطريق. ولكن أفضل شيء في «أف 9» هو أنّ الفيلم والشخصيات يعترفان علانية بمدى سخافة كل هذا. بصرف النظر عن الإيماءات الواضحة للمشاهدين، فإن المشروع نفسه وكل من يشارك فيه يعتنقون الجنون تماماً، مما يشجع المشاهد على فعل الشيء نفسه.

> حتى سلسلة «مهمة مستحيلة» لا يمكنها الاقتراب من عبثية «سريع وغاضب»

إذا كنا قادرين (حقاً) على قبول أي شيء يظهر على الشاشة على مدى أكثر من ساعتين، والاستمتاع بالسخرية والترفيه ومشاهدة التشويق بينما نفرغ دلو الفشار الكبير، فإنّ «سريع وغاضب 9» مناسب تماماً. ومع ذلك، لا أعتقد أن الفيلم الجديد سوف ينتهي بأن يكون المفضل لمحبّي هذه السلسلة. لا يزال «فاست 5» هو أفضل ما قدّمته الأخيرة.

شفيق ...

مشهد من Fast and 9 Furious

Fast and Furious 9
في الصالات

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 5 تموز 2021 العدد 4382

صورة وخبر

بدل الاصطفاف في الطوابير أمام محطات الوقود بفعل الأزمة الاقتصادية التي تعصف بلبنان، اختار هذان الشابان الصيداويان البحر كمفرّ وملجأ للهروب من الضغوط النفسية المسيطرة. في موجة الحر التي تخيّم على لبنان، قررا إطفاء حرّهما وحرّ حصانيهما بالغوص في مياه بحر صيدا. ظاهرة يلجأ إليها مقتنو الخيول والكلاب عادة. (علي حشيشو)

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

المقتل

الحبُّ مَقتَل. الوحدةُ مقتَل. التعاسةُ مقتَلٌ، والفرحُ مقتل.

الأملُ مقتَل.

فقدانُ الحبِّ مقتلٌ، وخيبةُ الأملِ مقتل.

اليأسُ مقتلٌ، والإفراطُ في الشجاعة مقتل.

الخوفُ مقتلٌ، وطمأنينةُ مَن لم يَعد خائفاً مقتل.

حسناً! لا يَخَفْ عليّ أحد!

أنا واقعٌ في مَقتَلِ الحياة، ومَقتَلي يروقُ لي.

: شَبعتُ خوفاً.

وأُسامِحُ بالهواء

كلُّ ما أطلبهُ من هذه البلادِ الغالية:

قبرٌ على قياسِ عظامي، وحفنةُ هواءٍ على قياسِ قلبي.

وَ : لأعدائها ما تَبَقّى!

..

تعقيب:

القبرُ مسامِحٌ به...

فحيثما ارتحلتُ بجثماني، سأجدُ تراباً كافياً.

حسناً: وبالهواءِ أيضاً.

اضطراب ما بعد الصدمة: حوار وتوعية

ضمن مَعرض «عنبر» المقام حالياً، يستضيف الفنان أدهم الدمشقي في بيته (منطقة الجعيتاوي. بيروت) بعد غد الأربعاء الإعلامية خلود الدمشقي (الصورة)، في حوار حول اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD). خلود الدمشقي، هي صاحبة قناة Khouloud على يوتيوب التي تنشر الوعي في مواضيع الصحة النفسية والعقلية. كما أنّها من مؤسسي «اللقاء الثقافي» في الشوير. وقد أصدرت مقالات أدبية نقديّة في مجلات أكاديمية. وكان الفنان أدهم الدمشقي الذي كان في بيته لحظة انفجار مرفأ بيروت، افتتح معرض «عنبر» المستمرّ حتى 4 آب، في بيته القريب من موقع الانفجار، فقارب فيه موضوع اضطراب ما بعد الصدمة.

حوار مع خلود الدمشقي: الساعة 6:08 مساء بعد غد الأربعاء ـ الأشرفية (الجعيتاوي مقابل «البنك اللبناني الفرنسي»- المبنى الرابع – ط1)

أميمة وبيار جعجع: «عصفور» راقص

تعود الحياة إلى الروزنامة الفنية في بيروت. لكنّ موعداً فريداً يضربه لنا مسرح «مونو» (الأشرفية) يومَي 10 و11 تموز (يوليو). إنّها للمرة الأولى التي سنرى فيها الراقص اللبناني الأصمّ بيار جعجع (الصورة) مع مجموعة فريق الصم يؤدون أشهر أغنيات أميمة الخليل «عصفور» بمشاركة الفنانة. رغم أنّه أصم، إلا أنّ بيار جعجع اشتهر بمهارته في تجسيد الإحساس بالموسيقى رقصاً. وكان قد تخرّج من «معهد متخصص للصم والبكم» في لبنان، بشهادة إجازة في التدريب على السمع والنطق. وفي سن الـ14، دخل عالم الرّقص وبدأ يتدرب على الرقص الكلاسيكي كالباليه، والباليه جاز.

بيار جعجع ومجموعة فريق الصم مع أميمة الخليل: السبت 10 والأحد 11 تموز (يوليو) ـ مسرح «مونو» (الأشرفية) . الدعوة عامة، والحجز ضروري على الرقم: 81/873079

ايريس سكوت: الرسم برؤوس الأصابع

ظهيرة يوم مشمس من عام 2009، كانت التشكيلية الأميركيّة إيريس سكوت (1984) تعمل على إحدى لوحاتها عندما اكتشفت بأنها استنفدت كل ريشات الرسم النظيفة قبل أن تستكمل لمسات الإنهاء. وبما أن الرسم لحظة إبداع متفردة قد لا تتكرر، لجأت إلى رؤوس أصابعها، تغمرها بالطلاء وتنهي المساحات الباقية. كانت تلك بمثابة لحظة سحريّة، إذ أن تأثير المناطق الملونة برؤوس الأصابع أضاف إلى اللوحة مزاجاً انطباعيّاً نادراً. ومن يومها، تخلّت سكوت نهائياً عن فرشاة الرسم، واعتمدت رؤوس أصابعها لتنقل مشاعرها إلى العالم من خلال أكثر من 500 لوحة ـ إلى الآن ـ تقبض في كل منها على لحظة شاردة من الحياة العاديّة، أو ملمح جمال عابر من أجواء الطبيعة أو زاوية نظر ساحرة للوجوه البشريّة والأجساد. سكوت قالت في مقابلة لها مع موقع فنيّ متخصص بأن الرسم برؤوس الأصابع كسر وساطة فرشاة التلوين بين قماش اللوحة واللون، وعمّق قدرتها على التعبير ونقل صورة كيف ترى الأشياء من حولها للآخرين. وتقيم سكوت في ولاية نيومكسيكو جنوب الولايات المتحدة، ويمكن الاطلاع على نماذج من أعمالها على موقعها الإلكتروني: www.irisscottfineart.com

«ميّل يا غزيّل»: هيكل أونلاين!

ابتداءً من الأول تموز (يوليو) لغاية الثامن منه، يمكن للمشاهد رؤية وثائقي اليان الراهب «ميّل يا غزيّل» (2016) على موقع «قافلة بين سينمائيات». في هذا الشريط، تواصل المخرجة اللبنانية النبش في ذاكرة الحرب الأهلية انطلاقاً من الراهن. تأخذنا إلى أعالي عكّار، حيث يعيش «هيكل» في منطقة «الشمبوق»، القريبة من الحدود السورية. هذا الكهل قرّر البقاء في مسقط رأسه والعمل في الزراعة والمقهى الصغير الذي يديره. سنشاهد كيف تتقاطع قضايا عدة: الاختلافات الاجتماعية والطائفية والمصاعب الاقتصادية والتهميش وانعكاسات الأزمة السورية على الداخل اللبناني، إلى جانب طبعاً التيمة الحاضرة أبداً: ذاكرة الحرب الأهلية اللبنانية

«ميّل يا غزيّل»: أونلاين حتى 8 تموز (يوليو) ـ womencaravan.online

الإثنين 5 تموز 2021 العدد 155
Lundi 5 Juillet 2021 no155

الأخبار

رأس المال

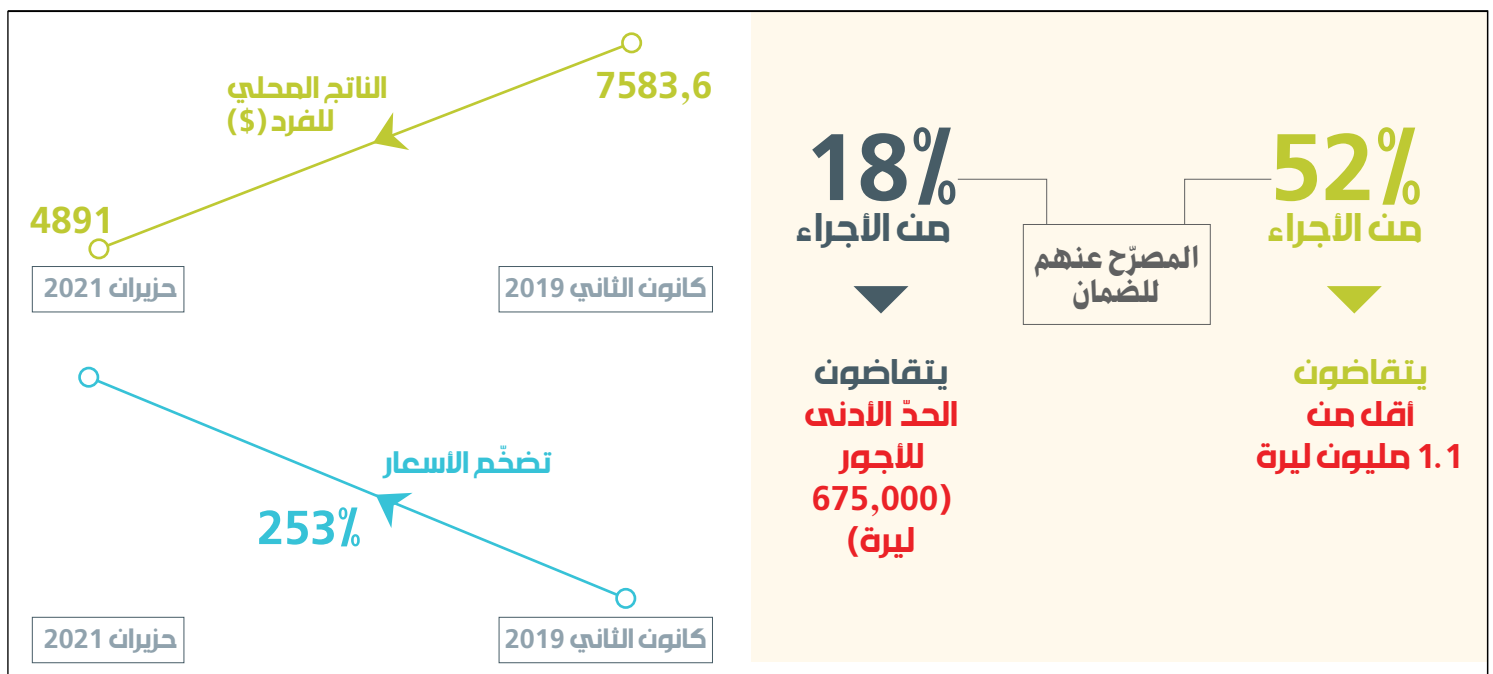

في العدد

03
مودعو المصارف عددهم وقيمة ودائعهم

05
سوق السيارات بعد الإنهيار

06
ماهر سلامة
مصر بعد صندوق النقد: بيع إيرادات المستقبل

06
حسين رحال
مكاسب إسرائيل بالمفاوضات أكبر من الحروب: النفط بعد المياه

08
أندرو كورنفورد
ترويض البنوك الضخمة

خسائر الأجور أكبر مما نتخيّل

محمد وهبة

لم تعد الأجور تكفي لتغطية المتطلّبات الأساسية للحياة. فالعامل عليه أن يدفع فوق قيمة أجره ليتمكن من العيش. بمعنى ما، هذا يعني أن الأجور أصبحت سلبية. نعم، يمكن أن تصبح الأجور سلبية، كما يحدث مع معدلات الفائدة (المثال لتوضيح المسألة وليس لقياسها). ففي بعض الاقتصادات تكون معدلات الفائدة مرتفعة، وفي بعضها منخفضة، لكنها في اقتصادات أخرى تكون سلبية، أي يجري الاقتطاع من الأموال للسماح بادّخارها. الأمر نفسه يحصل مع الأجر، أي أنه منخفض في بعض الاقتصادات ومرتفع في بعضها الآخر، لكنه يكون سلبياً، أي أن العامل يخسر من أصل قوّة عمله. للتبسيط، المسألة على النحو الآتي: قوّة العمل هي رأس مال العامل الوحيد، وبالتالي، إن إعادة إنتاج قوّة عمله، تتطلّب أن يكون مردود قوّة العمل كافياً لتشغيل الفرد، وصيانته أيضاً. تشغيل الفرد يتطلب الغذاء، بينما استمرار قوّة عمله يتطلب «الصيانة» مثل الرعاية الصحية والراحة وسواهما. لذا، عندما تكون عملية إعادة إنتاج قوّة العمل، أو رأس مال العامل ناقصة صيانة الفرد، يصبح الأجر سلبياً. أي أن مردود قوّة العمل ليس كافياً لصيانتها، وبالتالي يكون العامل أمام خيارات محدودة من بينها انعدام الحصول على الرعاية الصحية مثلاً، وإن حصل على رعاية صحية ما، فإنه سيحصل على نوعية سيئة من الخدمة وجودة أدنى، أو أنه سيضطر أن يرهن مستقبله ومستقبل عائلته، وقوّة عمله المستقبلية مقابل الاقتراض لتمويل الحصول على الرعاية الملائمة. يمكن قياس هذا المثال على التعليم أيضاً، وعلى نواحي الحياة الأخرى كالغذاء والملابس والعناية الشخصية... هذا ما يحصل في لبنان تحديداً. القسم الأكبر من الأجور في لبنان صار سلبياً بعد نحو سنتين من الانهيار المالي والنقدي والاقتصادي، والتداعيات المريرة التي خلّفها انتشار جائحة كورونا، ثم انفجار مرفأ بيروت، وانعدام الاستقرار السياسي. كل هذه العوامل وربما غيرها أيضاً، تُمهّد لانهيار المجتمع بعد انهيار النقد والأجور.

بحسب الأرقام الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، يبلغ متوسط الأجور في لبنان (معدل كل الأجور) 1,18 مليون ليرة. تعرّض هذا الأجر إلى تضخّم بمعدل 253% منذ مطلع 2019 ولغاية أيار 2021، أي بات يوازي فعلياً نحو 331 ألف ليرة. هذا هو الأجر الحقيقي حالياً وهو أقلّ من الحد الأدنى للأجور.

أكثر من ثلث هذا الأجر يذهب لشراء الخبز، بينما الباقي لا يغطي أكثر من ثلاث صفائح بنزين. ماذا عن الغذاء؟ سعر كيلوغرام لحمة البقر بات يبلغ 150 ألف ليرة، أي نصف الأجر الحقيقي، وهو بالتأكيد لا يكفي لشراء حذاء أو بنطلون جينز للأولاد...

قد تكون مقاربة الأجر الحقيقي ليست كافية لاختزال كلفة المعيشة في لبنان، لأن الدعم يمثّل جزءاً أساسياً من هذه الكلفة. لكن في الواقع أن تضخّم الأسعار يتضمّن أيضاً كلفة الدعم، أي أن معدل التضخّم سيكون أكبر بكثير إذا لم تُحتسب كلفة الدعم ضمن سلّة استهلاك الأسر التي تمثّل قاعدة احتساب تضخّم الأسعار، وبالتالي مع رفع الدعم بشكل جزئي أو نهائي، سترتفع معدلات التضخّم أكثر فأكثر خلال الفترة المقبلة وستؤدي إلى انخفاض إضافي في قيمة الأجر الحقيقي. ولكنْ، اليوم هناك سؤال أساسي مطروح: ما هي كفاية الأجر الحقيقي قياساً على خطوط الفقر؟

خطّ الفقر الأعلى كان يبلغ 21105 ليرات يومياً، وشمل في عام 2019 نحو 27% من مجموع المقيمين في لبنان، إلا أن التقديرات عن عام 2020 تشير إلى أنه بات يشمل أكثر من 45% من المقيمين، وهذه النسبة عرضة للزيادة في عام 2021. على أي حال، إن انعكاس تضخّم الأسعار على خط الفقر الأعلى يجعله موازياً لنحو 74500 ليرة يومياً بسبب تضخّم الأسعار بين عام 2019 وأيار 2021. هذه الكلفة تتطلب شهرياً نحو 2,2 مليون ليرة شهرياً، أي ما يوازي تقريباً 6,7 أضعاف الأجر الحقيقي. الفرق بينهما، يدفعه العامل حالياً من مدّخراته أو من قوّة عمله. فهو يخسر من صحته ومن تعليم أولاده ومن مستقبله من أجل الحصول على كفاية الحد الأدنى من الضروريات للعيش. وإذا قسنا الأمر على خطّ الفقر الغذائي الذي كان يبلغ 12060 ليرة ومع التضخّم صار 42500 ليرة، فإن كلفته الشهرية تبلغ 1,277,154 ليرة أي 3,8 أضعاف الأجر الحقيقي، وبالتالي لم يعد الأجر الحقيقي كافياً لبلوغ حافة الفقر المدقع.

في هذا السياق، إن رفع الدعم، بما يعنيه من رفع للأسعار الداخلية، هو خطيئة، والفقر بكل نواحي الحياة سيكون نمطاً في يوميات المقيمين في لبنان. هذا النمط أنتجته قوّة الانهيار ومفاعيله الممتدة على فترة زمنية طويلة. ففي آذار 2019 بدأت الإرهاصات الأولى لاختلال سعر الصرف، لكن سبقتها في عام 2016 الهندسات المالية التي كانت تشير بما لا لبس فيه إلى أن النظام القائم على سعر الصرف الثابت سينكسر قريباً. بحسب البنك الدولي فإن سنة الانهيار هي سنة 2018 ومنذ ذلك الوقت بدأ التدهور يجتاح نوعية الحياة اليومية. الأجر الحقيقي صار سلبياً، والناتج الفردي خسر 40% من قيمته، أي أنه عاد 20 سنة إلى الوراء وإعادته إلى وضعه السابق قد تأخذ 19 سنة كما أشار البنك الدولي. هذه الخسارة هي اقتصادية، وهي تصيب صميم الأجور في لبنان. تصيب الأسر المتوسطة التي انزلقت إلى خطوط الفقر أو ما زالت على هوامشها، والفقراء الذين أصيبوا إصابات بالغة قد لا تكون إصاباتهم قابلة للترميم ولو بعد 19 سنة. الوقوف في الصف للحصول على سلعة ما أو على خدمة ما بات أمراً مألوفاً في الحياة اليومية مثله مثل ارتفاع سعر الدولار وتضخّم أسعار السلع والخدمات. كل ذلك يدفع نحو العنف والهجرة.

في مواجهة التضخّم المتعمّد

دعم الطبابة والتعليم والنقل

أيّ معركة لا تبدأ بإعادة هيكلة مصرف لبنان والمصارف هي معركة عبثية متواطئة مع المسار الذي خطّط له وينفّذه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، إن تقليص نزف الاحتياطات بالعملات الأجنبية والاستشفاء والتعليم والنقل المشترك

محمد وهبة

بالنسبة إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، إن تقليص نزف الاحتياطات بالعملات الأجنبية لا يمكن أن يحصل من دون رفع الأسعار الداخلية للسلع المستوردة من الخارج. رفع هذه الأسعار من خلال رفع الدعم هو ضريبة يسعى سلامة إلى تكريسها توازياً مع رفع سعر الدولار الجمركي إلى 3900 ليرة مقابل الدولار. بهذه الطريقة يكون سلامة قد أوجد تمويلاً للمالية العامة ولنزف الاحتياطات مقابل تدفيع الغالبية ثمن الضريبة. بمعنى آخر هو تضخّم متعمّد للأسعار متواصل منذ أكثر من سنة، وهو يعوّض سلامة عن المسّ بالقطاع المصرفي.

خطة التعافي الحكومية وأبرز بند فيها إعادة هيكلة القطاع المصرفي، «الكابيتال كونترول»، التدقيق الجنائي... هذه ليست مشاريع قيد التسوية حالياً، إنما هي مشاريع عفت عنها قوى السلطة لمصلحة مشروع آخر ينفّذه سلامة منذ أكثر من سنة. هذا الرجل لديه مشروع واضح المعالم: التضخّم المتعمّد. يقوم هذا المشروع على رفع الأسعار من أجل خفض الاستهلاك. خفض الاستهلاك في بلد يعتمد بصورة أساسية على استيراد السلع الأساسية، يعني تقليص نزف الاحتياطات بالعملات الأجنبية.

هنا مربط المسألة كلّها. ليست هذه الاحتياطات هي الذخيرة الوحيدة الأخيرة (باستثناء الذهب) الباقية للبنان؟ باستثناء سلامة وبضعة أشخاص يعملون لديه ويثق بهم، لا أحد لديه علم بالقيمة الفعلية لهذا المخزون من الذخيرة، ولا الالتزامات المترتّبة عليه، أي لا أحد يعلم ما هو المبلغ القابل للاستعمال من هذه الأموال. أما ما يرد على الورق في الموازنات المنشورة لمصرف لبنان ليس سوى أخبار غير دقيقة يتطلب إدراكها الغوص في تفاصيل لا يملكها إلا سلامة. من الضروري جداً معرفة حجم هذه الذخيرة حتى يتسنّى التفكير ببدائل للمخطّطات السائدة حالياً. هذه أيضاً لم يقدّمها سلامة للفريق الحكومي المعنيّ بوضع خطّة للتعافي، ولم يقدّمها لغيره أيضاً. البديل الوحيد الذي يطرحه سلامة هو التضخّم المتعمّد. كيف يحصل التضخّم المتعمّد؟ عندما لا يكون هناك استعداد لمقاربة الأزمة من الباب الأساسي، أي مصدر الخسائر الذي ظهر بعد الأزمة، فإن القيام بما قام به مصرف لبنان يصبح سبيلاً وحيداً: إفلات سعر الصرف والحفاظ على طبقات متعددة منه تسمح بإطفاء الخسائر بشكل غير معلن ومن دون تحميل المصارف أيّ فلس من أموالها الخاصة. في مقابل إفلات سعر الصرف، تبدأ عملية رفع الدعم عن أسعار السلع الأساسية بهدف رفع أسعارها وتقليص الاستهلاك المباشر واستهلاك السلع المرتبطة بها. هناك أكثر من أداة في هذا المجال كلّها تصب في تقنين استهلاك السلع أو إجبار الناس على خفض حصّتهم منها. هذا ما نراه حالياً على أبواب المستشفيات والصيدليات ومحطات المحروقات، ورأيناه في مراحل مختلفة على أبواب الأفران، وفي تقنين الكهرباء سواء ذلك الذي تنتجه مؤسسة كهرباء لبنان أو المنتَج بواسطة مولدات الأحياء.

> **حتى الآن يدفع عموم الناس ضريبة التضخّم المتعمّد بينما المصارف تطفئ خسائرها ولا يمسّها أحد**

وفيما تكون أسعار السلع الأخرى قد تناغمت مع سعر الصرف في السوق الحرّة وبدأ التكيّف الشعبي معها مهما ارتفعت ومهما كان ضررها كبيراً، يبدأ العمل على أسعار السلع المدعومة. هذه السلع هي الأكثر حساسية والأكثر كلفة على الاحتياطات بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. هنا محكّ آخر لقرار التضخّم المتعمّد. فلا أحد يملك الجرأة على اتخاذ قرار واضح برفع الدعم، لذا بدا التمهيد له منذ أشهر. سُربت رسائل تحذيرية موجّهة من مصرف لبنان إلى وزارة المال عن نفاد الأموال من مصرف لبنان باستثناء الاحتياطات الإلزامية، ثم أتبعت باجتماعات على مستوى أعلى هرم السلطة في القصر الجمهوري، وفي أدناها أيضاً مثل اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحضير الشارع للخطوة التي لم يعد منها مفرّ، كما روّج لها. بعد فترة تبيّن أن مصرف لبنان متمسك بتطبيق القوانين، وتحديداً المادة 91 من قانون النقد والتسليف، نسي مهامّه المتعلقة بسلامة النقد والاقتصاد والقطاع المصرفي، وبدأ يركّز على هذه المادة تحديداً التي تتيح له إقراض الدولة لتمويل الدعم. فجأة عارضه وزير المال غازي وزني في الاجتماعات التي عُقدت في القصر الجمهوري، لأن الدولة لا يمكنها أن تستعمل هذه القروض من أجل تمويل عمليات يقوم بها القطاع الخاص، بل يمكنها استعمال هذه الأموال حصراً في العمليات المتعلقة بالقطاع العام مثل الفيول لمؤسسة كهرباء لبنان. لاحقاً، اتفق الطرفان تحت مظلّة بعبدا على الاستمرار بخطّة التضخّم المتعمّد. أيضاً اجتمع المجلس النيابي من أجل المشاركة بهذه الخطّة. دوره هو أيضاً أنه كان يناقش الكابيتال كونترول، وأنه يمكن لأيّ نائب أن يقدّم مشاريع قوانين ترمي إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي بما يتلاءم مع خطّة التعافي الحكومية، أو تحسينها عبر هذه المشاريع. انغمس المجلس في نقاش ما يحق للأسرة أن تحصل عليه من أموال الدعم، تماماً كما انغمست لجانه الفرعية سابقاً في إلغاء أي مفاعيل لخطّة التعافي وحجم الخسائر التي تكبّدها النظام المصرفي.

في هذا الوقت بلغ تضخّم الأسعار حدوداً جنونية لم يبلغها في عزّ الانهيارات السابقة التي حصلت تحت مظلّة الحرب الأهلية. وبات الناس يقفون بانتظام في الطوابير في انتظار حصّتهم من الدعم. بعض أنواع العنف التي حصلت في السوبرماركت أو على محطات المحروقات تصنّفها السلطة ضمن الضرر الجانبي، أو الموضعي الذي يمكن استيعابه. أما ما يحصل من قطع للطرقات وتحرّكات منظّمة و«مرتبة» في المناطق فإن غالبيتها عبارة عن تسوية حسابات بين أطراف السلطة نفسها، أي لا يعوّل عليها في أي برنامج تغييري.

في الوقت الفاصل بين إقرار البطاقة التمويلية وبين رفع الدعم، كان سلامة يبحث عن أدوات إضافية لتعزيز مشروعه. أصدر التعميم 158، وقبله 151. الأول يمنح بعضاً من المودعين قسماً ضئيلاً من أموالهم بأسعار مختلفة أيضاً. والثاني يمنح المودعين بعضاً من أموالهم ضمن سقف محدّد شهرياً بحدّ أقصى 15 ألف دولار بسعر 3900 ليرة. على المودعين أن يختاروا بين الأمرين، أو اللجوء إلى السوق الحرّة لبيع أموالهم بواسطة الشيكات المصرفية... في مجمل هذه العمليات الاقتطاع من الودائع واحد، بينما نسبة الاقتطاع ووتيرتها هي التي تتغيّر.

طبعاً لم يسمح مصرف لبنان حتى الآن بإفلاس أيّ مصرف. كارثة من النوع الذي نشهده بسبب جشع المصارف وانعدام مسؤوليتهم الائتمانية المنصوص عنها قانوناً تجاه المودعين، لا تتطلب إحالة أي مصرف إلى الهيئة المصرفية العليا. لا بل أكثر من ذلك، فلا تزال الدولة تدفع فوائد على سندات الخزينة التي تحملها المصارف، ومصرف لبنان أيضاً يدفع فوائد على إيداعات المصارف لديه. وهذه المدفوعات هي التي تموّل الخسائر المتوقّعة في موازنات المصارف.

المستغرب في هذا الأمر، أن كل هذه الضرائب التي يفرضها سلامة على الشركات والأفراد، تبدو كأنها لا تصيب المصارف بشيء. في الواقع، إن ضريبة التضخّم لا تفيد الدولة إلا إذا قرّرت هذه الأخيرة رفع الدولار الجمركي، وعندها تزداد قيمة الإيرادات المحصّلة. لكنّ المصارف التي تُعدّ السبب الرئيسي للأزمة تواصل أعمالها بشكل شبه اعتيادي. يومياً تفتح فروعها، وتستقبل المودعين، ويجري موظفوها اتصالات بالمقترضين المتخلّفين عن سداد ديونهم لتهديدهم بالدفع أو استرداد الضمانة. طبعاً محامو المصارف لديهم أسلوب وعبارات ملائمة لهذا العمل. المصارف تطفئ خسائرها ولا يمسّها أحد.

> **المصارف لا تدفع أي فلس من ضريبة التضخّم. لا بل إنه في هذه الحالة، لا تدفع أي فلس عن كل الإيرادات التي تحصل عليها من الدولة باستثناء ضريبة الفوائد**

المصارف لا تدفع أي فلس من ضريبة التضخّم. لا بل إنه في هذه الحالة، لا تدفع أي فلس عن كل الإيرادات التي تحصل عليها من الدولة، باستثناء ضريبة الفوائد التي باتت متدنّية قياساً على حاصلات الضريبة. المصارف «سترمط» من الإفلاس بينما سيدفع الشعب كلّه الثمن. كل مدّخرات المغتربين، وكل جهود المقيمين طار 80% منها. الأموال المجمّعة من عمليات الفساد هُرّبت إلى الخارج. والمصارف لم تدفع شيئاً بعد. موازناتها ما زالت قائمة وأصولها ما زالت على حالها. عملياً، ما يحصل هو أن الناس يدفعون من مدّخراتهم وأجورهم وأصولهم، ثمن خسائر المصارف من دون أيّ مقابل سوى تلك البطاقة التمويلية.

في ظل هذا المسار لا يمكن توقع أي تصحيح في الأجور من هذه السلطة. أصلاً في الأيام العادية لا يمكن استجداء تصحيح للأجور، بل يمكن فرضه فرضاً. لكن المسألة الأساسية لا تكمن في القدرة على فرض التصحيح، بل أي أجور نسعى إلى زيادتها. قد لا يكون متاحاً في الأشهر المقبلة القدرة على زيادة الأجر النقدي للعمال، لذا يجب اللجوء إلى الأجر الاجتماعي: إلغاء أعباء الطبابة والاستشفاء والتعليم عن موازنات الأسر سيكون له مردود أكبر في مواجهة تضخّم الأسعار. فالدعم بشكله القائم لا يمثّل أدوات فاعلة لمواجهة التضخّم. يجب أن يكون للدعم جدوى اجتماعية واقتصادية، وخصوصاً أنه يستهلك الذخيرة الحيوية التي ما زال لبنان يملكها في حسابات المصرف المركزي. في أيّ اتجاه يجب استخدام هذا الدعم، أليس الأجدى دعم الطبابة والاستشفاء للجميع؟ أليس الأفضل دعم التعليم؟ أليس الأجدى دعم النقل العام المشترك؟ من الواضح أن هناك قراراً متعمّداً بإطالة أمد الأزمة، وهو يفرض متطلباته، أي أن معارضته لن تكون أمراً سهلاً، ولكن أيّ حلّ لا يبدأ بإعادة هيكلة مصرف لبنان والمصارف ليس سوى معركة عبثية.

186
تريليون ليرة هي قيمة الخسائر التي تكبدتها المصارف لغاية نهاية 2019 بحسب تقديرات خطة التعافي المالية

توقعات خطة التعافي الحكومية

	2019	2020	2021	2022	2023	2024
سعر نفط البنت ($/ برميل)	64,3	31,8	35,9	39,7	42,9	45,4
سعر صرف الليرة مقابل الدولار	1,508	3,500	3,684	3,878	4,082	4,297
الإنخفاض في قيمة العملة (%)	%4,70	%56,90	%59,10	%61,10	%63,10	%64,90
نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	%6,90-	%13,80-	%4,40-	%1,60	%2,90	%3,10
الناتج المحلي الإسمي (مليار ليرة)	77,419	90,912	111,441	120,215	130,921	142,360
الناتج المحلي الإسمي (مليار دولار)	49	26	30,2	31	32,1	33,1
التضخّم (%)	%2,90	%53,00	%23,30	%6,60	%6,40	%6,20
الرصيد الأساسي للميزانية (نسبة من الناتج المحلي)	%0,90-	%1,50-	%3,00-	%2,30-	%0,20-	%1,60
رصيد الميزانية الإجمالي (% الناتج المحلي الإجمالي)	%11,30-	%5,30-	%5,60-	%4,80-	%2,60-	%0,70-
الدين الحكومي العام (% الناتج المحلي الإجمالي)	%175,60	%102,80	%97,70	%101,40	%102,10	%99,20
ميزان الحساب الجاري (% الناتج المحلي الإجمالي)	%23,90-	%13,70-	%9,40-	%8,30-	%7,70-	%7,10-

المصدر: الخطة المالية للحكومة اللبنانية

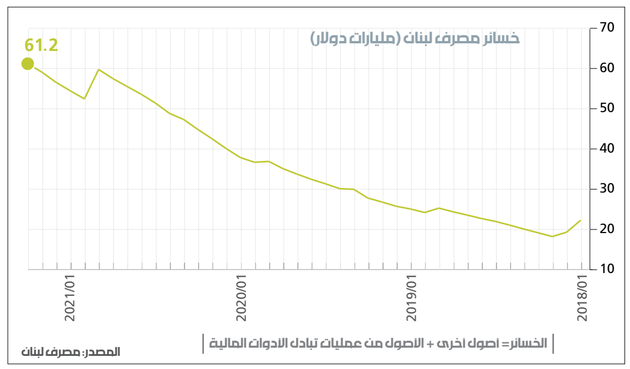

المصدر: مصرف لبنان

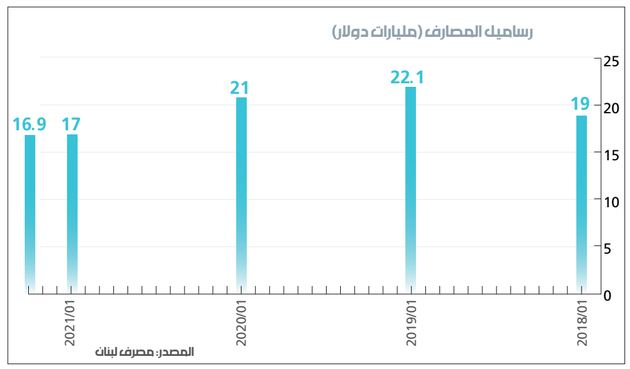

المصدر: مصرف لبنان

مودعو المصارف بالدولار كم عددهم؟ ما قيمة ودائعهم؟

في السنوات الماضية كانت الإحصاءات الصادرة عن لجنة الرقابة على المصارف تعتمد معيار الحساب المصرفي. هذا يعني أن عدداً من المودعين يملكون أكثر من حساب مصرفي واحد، ما كان يخفي نسب التركّز المصرفي بين المودعين. أما اليوم، فقد أجرى مصرف لبنان إحصاءً في إطار تحديد المودعين الذين يحقّ لهم الاستفادة من التعميم 158 (يتضمن التعميم تسديد 400 دولار نقداً و400 دولار نصفها على سعر السوق نقداً ونصفها الثاني في الحساب لا تستعمل إلا عبر البطاقة المصرفية أو الشيكات). هذا الإحصاء يشير إلى عدد المودعين الذين يملكون حسابات بالدولار الأميركي (لا يتضمن الحسابات بالليرة أو الحسابات الطازجة بالدولار)، بلغ في نهاية آذار 2021 نحو 1,451,829 مودعاً لديهم 107,28 مليارات دولار.

الشريحة الأكبر من المودعين بالدولار، هم الذين يملكون ودائع في كلّ منها أقل من 5 ملايين ليرة. يبلغ عددهم 695959 مودعاً ويملكون ما مجموعه 369,9 مليون دولار. في المقابل، هناك الشريحة الأدنى هم الذين يملكون ودائع تفوق الـ150 مليار ليرة. يبلغ عددهم نحو 17 مودعاً يملكون ما مجموعه 3819,1 مليون دولار.

التركّز في الودائع واضح المعالم. المودعون الذين يملكون في حساباتهم أقلّ من 30 مليون ليرة يمثّلون 68,3% من مجموع عدد المودعين بالدولار في القطاع المصرفي، لكن لديهم 2,9% من مجموع الأموال المودعة بالدولار. وفي المقابل، إن المودعين الذين يملكون في حساباتهم أكثر من 15 مليار ليرة، فإنهم يمثّلون 0,04% من مجمل عدد المودعين، ويملكون نحو 14,9% من مجموع الودائع بالدولار.

ليست هناك إحصاءات مماثلة متوافرة عن الفترات الماضية، إلا أن التغيّر طاول بالتأكيد الشرائح الأدنى من خلال عدد من التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان، والتي أتاحت إطفاء القسم الأكبر من الودائع التي يقلّ ما فيها عن 5 ملايين ليرة، إلا أنه بسبب إتاحة السحب على سعر صرف يبلغ 3900 ليرة، فإن شرائح أعلى من المودعين، وخصوصاً الشريحة التي تملك في الحسابات المصرفية أقلّ من 30 مليون ليرة، سحبت بعضاً من أموالها وانزلقت نحو شريحة المودعين الذين يملكون أقل من 5 ملايين ليرة في حساباتهم. أما في الشرائح الأقل عدداً والأكبر في القيم المالية، وتحديداً شريحة الذين يملكون أكثر من 100 مليون دولار (150 مليار ليرة) فمن اللافت أن مجموع ودائعهم بالدولار بلغ 3,8 مليارات دولار مقارنة مع مجموع ودائع هذه الفئة ضمن الإحصاءات السابقة والتي تتضمن ودائع الليرة أيضاً، 4,8 مليارات دولار، وأن يكون عددهم قد تراجع من 23 حساباً إلى 17 مودعاً. فهذا يعني أن هؤلاء المودعين كان لديهم أكثر من حساب مصرفي واحد بقيم كبيرة جداً، أو أن بعضهم تمكّن من تهريب كل أمواله وإقفال حساباته.

شرائح المودعين كما في 2021/03/31	عدد المودعين	قيمة الودائع (مليون دولار)
أقل من 5 مليون	695959	369
بين 5 و7 مليون	47232	187
بين 7 و30 مليون	247911	2620
بين 30 و75 مليون	160001	5172
بين 75 و150 مليون	116633	8237
بين 150 و300 مليون	84513	11565
بين 300 و750 مليون	66274	20537
بين 700 و1500 مليون	19812	13445
بين 1500 و3000 مليون	8032	10752
بين 3000 و4500 مليون	2226	5347
بين 4500 و7500 مليون	1593	6008
بين 7500 و15000 مليون	1025	6956
بين 15000 و30000 مليون	406	5460
بين 30000 و75000 مليون	163	4715
بين 75000 و150000 مليون	32	2086
أكثر من 150000 مليون	17	3819
المجموع	1,451,829	107,281

المصدر: مصرف لبنان

أسعار الطاقات المتجدّدة 2020 كسر الأسعار مع الفحم الحجري

مارك أيوب*

أتى تقرير الوكالة الدولية للطّاقة المُتجدّدة IRENA حول أسعار الطاقات المُتجدّدة لعام 2020 ليؤكّد المؤكّد. الطاقات المتجدّدة الموضوعة على الشبكة حديثًا لم تعُد فقط أرخص بكثير من كل أنواع الوقود الأحفوري، بل باتت تنافس معامل الإنتاج العاملة على الفحم الحجري والتي كانت تعدّ من أرخص مصادر الطاقة. فنحو 800 ألف ميغاواط من هذه الأخيرة هي اليوم تنتج الكهرباء بأكلاف تشغيلية أعلى من أي مشروع جديد يعمل على الطاقة الشمسية الفوتوفولطائية أو طاقة الرّياح على البرّ.

يرتكز هذا التقرير إلى خزّان معلومات وأسعار لنحو 20 ألف مشروع طاقة مُتجدّدة حول العالم، بمجموع طاقوي يوازي 1,900 غيغاواط (مليون و900 ألف ميغاواط) ويغطّي المشاريع الموضوعة أو التي ستوضع على الشبكة في السنوات القليلة المقبلة. تستند الدراسة أيضاً إلى معلومات عن مناقصات معامل إنتاج الكهرباء لنحو 13 ألف مشروع، أي نحو 582 غيغاواط (582 ألف ميغاواط) من الطاقة.

كلفة منخفضة

في الواقع، شكّل عام 2020 عام كسر الأسعار لمختلف أنواع الطاقات المتجددة، وقد أضيفت 261 غيغاواط (261 ألف ميغاواط)، منها 162 غيغاواط أتت بأسعار أقلّ من الفحم الحجري، ما شكل 62% من الإضافات الصافية في السنة المذكورة، وهي توزّعت على النحو الآتي: الطاقة الشمسية الفوتوفولطائية أولاً، تليها طاقة الرّياح، ثمّ الطاقة الكهرومائية (Hydropower)، الطاقة الحيوية (Bioenergy) والطاقة الحرارية الأرضية (geothermal).

كذلك، شهدت الأشهر الـ18 الأخيرة أرقاماً قياسية لناحية السعر الأدنى للطاقة الشمسية الفوتوفولطائية، من 0,0157 سنت/كيلواط ساعة في قطر، إلى 0,0135 سنت/كيلواط ساعة في الإمارات، و0,0104 سنت/كيلواط ساعة في السعودية، ما يعني أنه يمكن بلوغ أسعار تقلّ عن 0,02 سنت/كيلواط ساعة في حال تأمنت البيئة الاستثمارية الحاضنة لذلك.

في هذا السياق، انخفض معدّل كلفة الإنتاج العالمية Global LCOE للطاقة الشمسية الفوتوفولطائية بنحو 7%، من 0,061 سنت/كيلواط ساعة في 2019، إلى 0,057 سنت/كيلواط ساعة في 2020. وباتت كلفة التركيب الإجمالية لكل كيلواط من هذا التقنية، تقدّر بنحو 883 دولاراً. وانخفض معدّل كلفة الإنتاج العالمية Global LCOE لطاقة الرياح على البرّ بنحو 13%، والطاقة الشمسيّة المركّزة (CSP) بنحو 16%، وطاقة الرياح في البحر بـ9%. وقد ساهم في ذلك التطوّر التكنولوجي في تصنيع المعدّات ما ينعكس على كلفة التركيب الإجمالية، اقتصادات الحجم، والتنافسيّة في تأمين المعدّات بأرخص الأسعار.

انخفاض مستمر للأسعار

ما بين عامي 2000 و2020، ازداد الإنتاج الكهربائي من الطاقات المتجدّدة حول العالم بنحو 3,7 أضعاف، من 754 غيغاواط (754 ألف ميغاواط) إلى 2,799 غيغاواط (مليونين و799 ألف ميغاواط). وقد أصبح جلياً أن هذه الطاقات ستشكّل العمود الفقري للنظام الكهربائي في العقود المقبلة، خصوصاً مع أهداف قمم المناخ في تخفيف الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2050.

إنّما الفترة الأكثر بروزاً هي العقد المنصرم، تكمن بين 2010 و2020. فأسعار هذه الطاقات، وتحديداً طاقتي الشمس والرياح، شهدت انخفاضاً ملحوظاً نتيجة عوامل عدّة ساهمت في أن تنافس الوقود الأحفوري. فمنذ 2010، أضيف ما مجموعه 644 غيغاواط (644 ألف ميغاواط) على الشبكة بأسعار تنافسية، وارتفعت الأرقام التراكمية للطاقة الشمسية الفوتوفولطائية من 40 غيغاواط (42 ألف ميغاواط) في 2010 إلى 714 غيغاواط (714 ألف ميغاواط) في 2020.

أمّا بالنسبة إلى طاقة الرياح على البر، فقد انخفض معدّل كلفة الإنتاج العالمية Global LCOE بنسبة 56%، من 0,089 سنت/كيلواط ساعة في 2010 إلى 0,039 سنت/كيلواط ساعة في 2020، وقد ساهم في ذلك انخفاض سعر توربينات الرّياح والإكلاف التشغيلية المرافقة. كذلك، انخفض معدّل كلفة الإنتاج العالمية

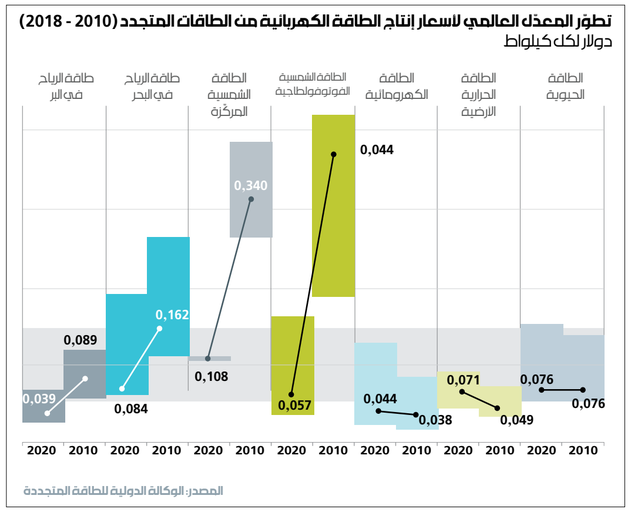

> عرضٌ بناء محطّة طاقة شمسية في البقاع بسعر 5,7 سنت/كيلواط ساعة يتلاءم مع تقديرات دراسة IRENA

Global LCOE لطاقة الرّياح في البحر بنسبة 48% في 10 سنوات، من 0,162 سنت/كيلواط ساعة في 2010 إلى 0,084 سنت/كيلواط ساعة في 2020. في ما يتعلّق بالطاقة الشمسية المركزة (CSP)، فقد انخفض سعرها بين 2010 و2020 بنحو 68%، من 0,34 سنت/كيلواط ساعة في 2010 إلى 0,108 سنت/كيلواط ساعة في 2020.

لبنان ليس ببعيد. ولكن...

في ظلّ الأزمة الاقتصادية الحادّة التي يعاني منها لبنان، والتي تتجلّى أبرز انعكاساتها في قطاع الطاقة مع ارتفاع مخاطر العتمة الشاملة، ومع شحّ الدولارات وتضاؤل القدرة على استيراد الفيول بالكميات اللازمة، ما ينعكس على الناس تقنيناً قاسياً، تبرز أهميّة الطاقات المتجدّدة ودورها في الأمن الطاقوي للبلاد. فماذا لو استثمر لبنان بجدّية أكبر في هذه الطاقات خلال العقد المنصرم من خلال مشاريع ضخمة في المناطق اللبنانية كافّة؟ أما كانت الأزمة أقل حدّية ومزيجنا الطاقوي أكثر تنوّعاً؟

خلال العام الماضي، فُتحت العروض المالية لمناقصة بناء محطات موزّعة على الطاقة الشمسية بقدرة 180 ميغاواط (12 مشروعاً بقدرة 15 ميغاواط لكل منها) كانت قد أُطلقت قبل الأزمة النقدية وانهيار العملة اللبنانية، فجاءت أدنى العروض لمحطة في محافظة البقاع بسعر 5,7 سنت/كيلواط ساعة. وهذا الأخير يقع ضمن نطاق أسعار الطاقة الشمسيّة التي قدّرته دراسة IRENA من خلال بنك معلوماتها. علماً بأنه كلما ارتفعت أحجام المحطات، كلما ازدادت الأسعار تنافسيّة. هذا المؤشر يدلّ على أن لبنان قادر على المضي قدماً في استثمار هذه الطاقات، إلّا أنه يحتاج إلى خلق البيئة الضرورية لإعادة الثقة في قطاع الطاقة وجذب المستثمرين الذين، متى توفرت البيئة الملائمة، سيكونون على استعداد للدخول في مشاريع جدّية كهذه لا تسهم فقط في زيادة قدرتنا الإنتاجية، إنما تسمح بتطوير البنى التحتية في مناطق داخلية هي بأمسّ الحاجة لذلك، وخلق فرص عمل في مجالات جديدة تتعلق بالصيانة والتشغيل في هذه المحطات.

* باحث في مجال الطاقة – معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية

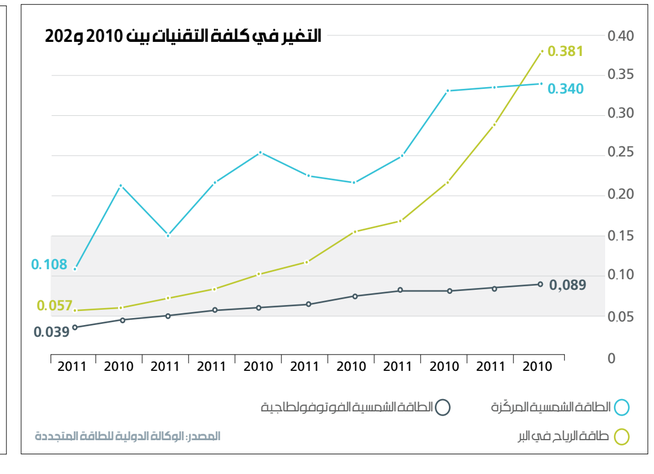

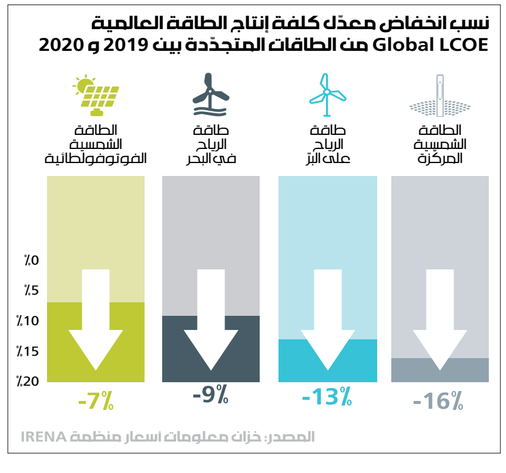

إحصاءات

سوق السيارات بعد الإنهيار

تلقّت سوق السيارات الضربة الأكبر في الأزمة. أصلاً هذه السوق كانت واحداً من المصادر الأساسية لعجز الميزان التجاري الذي يمثّل الحصّة الأكبر من عجز ميزان المدفوعات. بمعنى آخر هي مصدر أساسي في نزف العملات الأجنبية. لذا، فإن الانهيار وما تلاه، أعادا تشكيل هذه السوق لتصبح أكثر تلاؤماً مع الواقع الجديد. فقد انخفض استيراد السيارات بشكليها المستعمل والجديد، وبقيمتها وبعددها أيضاً. بين عامَي 2018 و2020 تراجع عدد السيارات المستوردة بنسبة 83% وتراجعت قيمتها بنسبة 74%. هو تراجع متوقّع مع تدهور القوّة الشرائية لليرة اللبنانية وتدهور مداخيل القسم الأكبر من اللبنانيين. لكن رغم ذلك، ما زالت هناك فئة من المقيمين في لبنان قادرة على شراء سيارة. بحسب إحصاءات الاستيراد، فإن هذه الفئة هي التي تقدر على تسديد ثمن سيارة كبيرة (رباعية الدفع)، وربما يمكن أن يُعزى ذلك إلى أن هذه الفئة لديها أموال عالقة في المصارف تحاول تصريفها عبر شراء سيارات. لذا لم نرَ بعد، انهياراً كبيراً في بنية سوق السيارات رغم أنه متوقّع في الفترة المقبلة، أي أن وكلاء البيع الحصريين في لبنان لن يتمكنوا من الاستمرار في بيع السيارات ضمن سوق ستزداد ضيقاً بمرور الزّمن وتقلّص التمويل.

الانهيار لم يُعد تشكيل سوق السيارات فحسب، بل كشف عن صورة أوضح للفرز المجتمعي في لبنان. بين فئات القادرين على امتلاك سيارة، وأولئك غير القادرين. أصلاً المشكلة تكمن في التشريعات التي تحمي وتحفّز دخول السيارة واستعمالها في لبنان. ففي مقابل هذه السياسة، كانت الدولة تمتنع، ورغم مرور 30 سنة على انتهاء الحرب الأهلية، عن إنشاء نقل مشترك. في هذه الفترة، كان تحفيز الانتقال بالسيارة وامتلاك مجموعة من السيارات في الأسرة الواحدة جزءاً أساسياً من بنية النظام القائمة على الاستهلاك المفرط المدعوم بتثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار. كانت التدفقات بالدولار تأتي من الخارج، لكنّ النظام لم يوفّر إلا حلولاً تستهلك هذه الدولارات وتحوّلها إلى عقارات وسيارات... أياً يكن الحال، فإن الأمر انتهى اليوم وباتت سوق السيارات مكشوفة على إعادة هيكلة واسعة في بنيتها الحصرية، وفي شكلها التنافسي بين السيارات الجديدة والمستعملة. كل ذلك يجب أن يكون في إطار تحديد دور السيارة في لبنان ومدى الضرر اللاحق من التركّز العالي في وجود السيارة.

بعد إفلاس القطاع المصرفي، لم يعد بالإمكان الحصول على تمويل لشراء السيارات التي كان الحصول عليها يُعتبر سهلاً لا يحتاج إلى أكثر من شهادة راتب وهوية وبعض الأوراق الرسمية. فما إن اهتزّ سعر صرف الليرة، حتى انطلق المسار نحو نهاية النموذج اللبناني الاستهلاكي، وعلى رأسها استيراد السيارات. ففي عام 2018 استورد لبنان 89543 سيارة بقيمة 1,13 مليار دولار، أي ما يوازي 7% من العجز التجاري في تلك السنة، ومع بداية الانهيار في مطلع 2019، بدأ الاستيراد يتراجع ليبلغ في نهاية السنة 48330 سيارة بقيمة 748 مليون دولار، ومع تعمّق نتائج الانهيار في عام 2020، انخفض عدد السيارات المستوردة إلى 14825 سيارة بقيمة 296 مليون دولار.

الحصّة الأكبر من تراجع الاستيراد عدداً وقيمة هي من نصيب السيارات الجديدة التي تراجعت بين عامَي 2018 و2020. ففي هذه الفترة تراجع استيراد عدد السيارات الجديدة بنسبة 84%، وتراجعت قيمتها بنسبة 79%. في المقابل، تراجع استيراد عدد السيارات المستعملة بنسبة 83% وتراجعت قيمتها بنسبة 69%. في هذه الفترة كانت سوق السيارات المستوردة تتوزّع (عددياً) بنسبة 34% للجديد و66% للمستعمل، وفي عام 2020 ازدادت الحصّة السوقية للسيارات المستعملة إلى 67,4% مقابل 32,6% للسيارات الجديدة.

التغيّر الأساسي هو في الحصص السوقية للسيارات حسب قدرتها. السيارات الصغيرة كانت من حصّة الوكلاء الحصريين، بينما كان مستوردو السيارات المستعملة يبيعون السيارات ذات القدرة المتوسطة والكبيرة بثمن أقل يجعلهم أكثر تنافسية في هذه السوق تحديداً. اليوم أصبحت السيارات الجديدة الصغيرة غير مرغوبة كثيراً بسبب الانهيار. هذا النوع من السيارات الذي كان ممولاً بالقروض المصرفية للطبقات الوسطى والفقيرة، لم يعد قائماً بسبب الانهيار، ما جعل التنافس على أشدّه بين السيارات الجديدة والمستعملة ذات القدرة الأكبر.

وتشير الإحصاءات الجمركية إلى أن السيارات الصغيرة سجّلت تراجعاً في قيم استيرادها بنسبة 81,4% بين عامَي 2019 و2020، وتلتها السيارات المتوسّطة الحجم التي تراجعت بنسبة 66,7%. في المقابل شهدت السيارات الكبيرة أقل نسبة تراجع بما يقارب 48%. ويدلّ هذا الأمر على أن الفئات القادرة على شراء السيارات الكبيرة، وهي بمعظمها من الفئات الميسورة، كانت الأقل ضرراً من الأزمة أو هي الفئة التي تحاول تهريب أموالها العالقة في المصارف. وقد ظهر هذا الأمر أيضاً في معدّل سعر السيارات المستوردة، حيث ارتفع معدل سعر السيارة الواحدة من 15,300 دولار في عام 2019 إلى نحو 20,000 دولار في عام 2020، وهو ارتفاع كبير يشكل نسبة 30,7%.

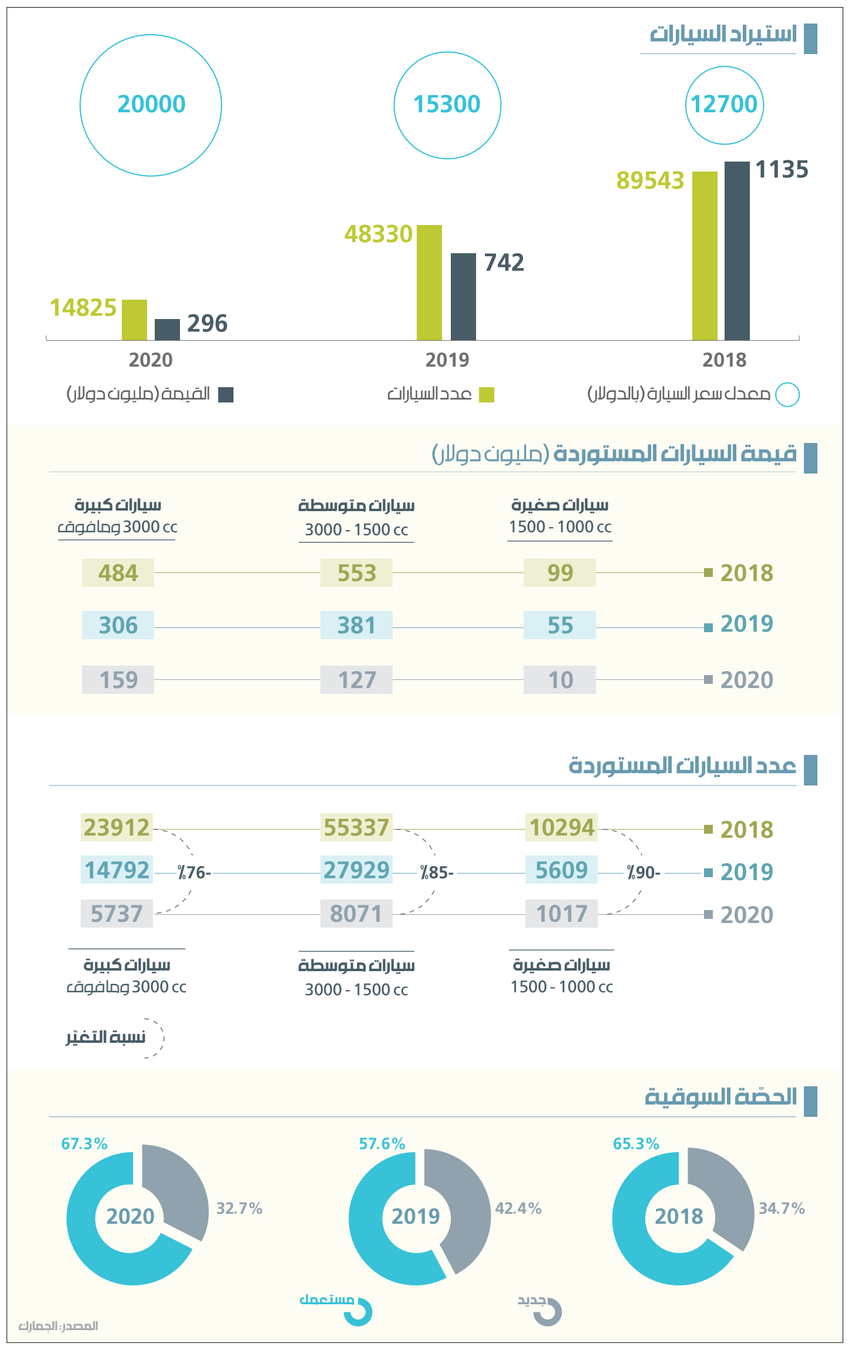

مصر بعد صندوق النقد: بيع إيرادات المستقبل

دخلت مصر في المسار الذي رسمه لها صندوق النقد الدولي منذ عام 6102 ما سمح لها باستئناف عمليات الاستدانة من الأسواق العالمية. هذه هي الآلية المعروفة عن التعامل مع صندوق النقد. فهو يفرض على الدول إعادة هيكلة بنيوية تتيح لها إعادة الديون للصندوق والنفاذ إلى الأسواق الدولية للاستدانة. لكنّ العلاقة مع الصندوق أكثر تعقيداً. فإعادة الهيكلة تشمل «بيع الذات». هذا ما يحصل في مصر التي لجأت أخيراً الى بيع «الحقوق والمستحقات المالية المتوقّعة»!

ماهر سلامة

أتى الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي في إطار برنامج يتضمن شروطاً معيّنة، يفترض أن يهدف الاتفاق إلى «تحسين» بعض المؤشرات، مثل نمو الناتج المحلي وخفض العجز في الحساب الجاري. وفي مقابل هذه الأهداف يُضفي الاتفاق مع الصندوق نوعاً من الغطاء لمصر في الأسواق المالية، إذ يُحسّن تصنيفها الائتماني بشكل يخوّلها العودة إلى الاقتراض من هذه الأسواق.

إذا كان الهدف الأول والأخير من الاتفاق، هو الاستدانة والمزيد من الاستدانة، وهذا الأمر ليس حصرياً للحالة المصرية فحسب، بل ينطبق على أي بلد أضطر إلى المضي في اتفاق مع الصندوق. فقد لجأت مصر إلى صندوق النقد بعد معاناة مالية تمثّلت في عجز الموازنة العامة بنسبة 12,47% من الناتج المحلي في عام 2016، وعجز في الحساب الجاري بلغ 20,4 مليار دولار في عام 2016 ما أدى إلى نزيف حادّ في احتياطات العملات الأجنبية لديها. انخفضت الاحتياطات من 37 مليار دولار في عام 2010 إلى 15,8 ملياراً في نهاية 2015. كذلك كانت تعاني من تضخّم في سعر العملة المثبتة على سعر لا يمثّل القيمة الحقيقية للجنيه المصري. وبمعزل عن الدوافع السياسية، إلا أن الحكومة المصرية لجأت إلى صندوق النقد الذي أقرضها 12 مليار دولار في إطار برنامج يمتدّ على ثلاث سنوات. تضمّن البرنامج شروطاً قاسية مثل رفع الدعم، تحرير سعر الصرف، اتّباع سياسات مالية تقشّفية.

> **في أيار الماضي وافقت هيئة الرقابة المالية في مصر على مشروع قانون يهدف لاستحداث آلية تسنيد الحقوق والمستحقات المالية المستقبلية المتوقّعة**

ما نتج عن الاتفاق مع الصندوق كان بالفعل عودة ناجحة لمصر إلى الأسواق المالية، بنتيجة هذه العودة تحسّن تصنيفها الائتماني بشكل شبه فوري بعد عقد الاتفاق مع الصندوق وحتى قبل أن تبدأ نتائج تطبيق شروط البرنامج بالظهور. فبعدما كانت وكالة S&P للتصنيف قد صنّفت مصر في خانة (B-) في شهر أيار 2016 مع توقعات سلبية، تحوّلت إلى توقعات تميل الى الاستقرار في شهر تشرين الثاني، أي بعد الاتفاق مع الصندوق بشهر واحد فقط. وتحوّل التصنيف بعد ذلك إلى (B) في عام 2018.

ومنذ دخول الاتفاق مع الصندوق حيّز التنفيذ في نهاية عام 2016 ارتفعت الديون الخارجية في مصر من 55 مليار دولار إلى 123 ملياراً في الربع الثاني من عام 2020. ارتفاع يعكس المسار الذي رسمه الصندوق للحكومة المصرية. ولكنه، في المقابل، لم يظهر أي مؤشّر لمعالجة جذور المشكلة، فالقطاعات الأكبر هناك لا تزال من القطاعات الريعية الطابع غير المنتجة، مثل القطاع المالي وقطاع الإنشاءات. ولم تتم معالجة جذور المشكلة المتمثّلة بالعجز الكبير في الميزان التجاري الذي شهد تحسّناً طفيفاً من 49 مليار دولار في عام 2016 إلى 42 ملياراً في عام 2020، وهذا التحسّن يعود إلى رفع الدعم عن المحروقات والسلع الغذائية الذي كانت مفاعيله بمثابة المفاعيل الضريبية التي ترفع الأسعار الداخلية وتخفّض الطلب على الاستهلاك والاستيراد.

إلا أن الحكومة المصرية لم تكتفِ بالديون الخارجية، التي تراكمت خلال هذه الفترة. فقد قررت أنها بحاجة إلى تدبير طرق مبتكرة جديدة غير الاتفاقات الثنائية وغير سندات الدين المقوّمة بالعملات الأجنبية. ففي شهر أيار الماضي وافقت هيئة الرقابة المالية المصرية على مشروع قانون يهدف لاستحداث آلية تسنيد (securitization) الحقوق والمستحقات المالية المستقبلية المتوقّعة.

آلية «التسنيد» هذه جديدة نسبياً في الأسواق المالية، فبحسب صندوق النقد استُخدمت للمرة الأولى في الولايات المتحدة الأميركية في السبعينيات. وتضمنت هذه العمليات حينها تجميع الديون و«إعادة تحزيمها» لبيعها كأوراق مالية قابلة للتداول تستند على الديون الأصلية. وهذه الأوراق تصدرها الجهة الدائنة وتبيعها لمستثمرين آخرين. ومنذ ذلك الوقت شهدت عمليات التسنيد تطوراً، فأصبحت تعتمد تجميع أصول أخرى، حتى وصلت إلى تسنيد الإيرادات والمستحقات المالية المستقبلية (future cashflows). بمعنى آخر هذه الآلية تتيح إصدار سندات دين، تستند إلى الإيرادات المالية المتوقعة مستقبلاً. أو يمكن القول بأنها عملية بيع للإيرادات المستقبلية. فمثلاً إذا كان سند الدين أصدر بهدف إنشاء محطة مترو جديدة، يكون هذا السند مضموناً بإيرادات هذه المحطة. خصخصة الإيرادات المستقبلية هي العنوان الأكثر تعبيراً عن مفاعيل هذه الآلية.

وتُعدّ هذه الآلية طريقة لتخفيف المخاطر عن الدائنين، بحيث يضمن الدائن أخذ مستحقاته، في حال تخلّف المدين عن الدفع، من خلال أخذ الإيرادات المحددة. لكن في المقابل، هذه المخاطر المخفّفة عن الدائن تتحول إلى كاهل المدين. ففي حالة السندات السيادية العادية، هناك بنود في الاتفاق يمكن أن تحمي الدولة المدينة، في حالة عدم قدرتها على الدفع، سواء عبر بند الإجراء الجماعي، الذي يتيح للدولة إجراء اتفاقات مع الأكثرية الساحقة من حاملي السندات لإعادة الجدولة أو إعادة الهيكلة، أو غيرها من البنود الرائجة التي يمكن أن تحمي الدولة المدينة. إلا أن السندات التي تعتمد على تسنيد الإيرادات، فيها آلية واضحة في حال التخلف عن الدفع، لاستحواذ الدائنين على إيرادات أو جزء من إيرادات الجهة المدينة.

> **68**
> مليار دولار هي قيمة الزيادة في الدين الخارجي المصري منذ الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي في تشرين الثاني 2016 إذ ارتفعت من 55 مليار دولار إلى 123 ملياراً في حزيران 2020

نوع آخر من سندات الدين

أصدرت مصر في أيلول الماضي «السندات الخضراء» التي تهدف إلى تمويل مشاريع صديقة للبيئة بقيمة 750 مليون دولار وبأجل استحقاق، يمتد إلى خمس سنوات بفائدة 5,25%، وبحسب «مبادرة السندات المناخية» سيبلغ حجم سوق السندات الخضراء عالمياً ما بين 400 مليار دولار و450 مليار دولار في عام 2021. علماً بأن مصر تُعدّ الدولة الأولى في الشرق الأوسط التي تقوم بإصدار هذا النوع من السندات.

وفي 6 حزيران الجاري، وافق مجلس النواب المصري على قانون «الصكوك السيادية»، وهي آلية جديدة للدين، بالنسبة إلى مصر، تعادل أو تشبه السندات، من ناحية أنها من أدوات الدخل الثابت (fixed income security)، تعتمد على أصل الدين وعلى دفعات ثابتة، ولكن تحكمها ضوابط الشريعة الإسلامية، في ما يخص موضوع الفائدة، لكونها محرّمة في الفقه الإسلامي. لذا تُستبدل الفائدة في الصكوك، من خلال عملية تملّك الدائن لحصّة من الأصل الذي يقوم عليه الصك، في مقابله يأخذ الدائن دفعات ثابتة من إيرادات الأصول، بحيث تأتي هذه الدفعات بدلاً من دفعات الفائدة في السندات العادية. وعند انتهاء مدّة الصكّ يدفع المدين المبلغ الأصلي للدائن ويستعيد الملكية الكاملة للأصول. وتشبه هذه العملية بطريقة أو بأخرى آلية تسنيد الإيرادات المستقبلية المذكورة سابقاً، مع فرق أن الصكوك هي نوع من المضاربة، بحيث يتحمّل الدائن مخاطر خسارة المشروع مثله مثل المدين.

إن هذا القانون، بالإضافة إلى مشروع قانون تسنيد الإيرادات المستقبلية، هما مؤشّر إضافي على محاولات الحكومة المصرية لابتكار طرق جديدة للاستدانة، لإشباع حاجة تمويل الدولة. وإن تراكم الديون في الفترة السابقة، وتحولها لابتكار طرق جديدة للدين ترهن إيرادات الدولة المستقبلية، يشيران إلى بوادر أزمة، قد تكون مؤجّلة، في ما يخص الدين الخارجي والإجمالي. وهذا الأمر سيقود مصر إلى صندوق النقد لطلب مساعدات جديدة، ولكن بشروط أقسى هذه المرة. وبهذا تكون قد دخلت في حلقة مفرغة، أو ما يُعرف بفخّ الدين.

داريو كاستيليوس المكسيك

قراءات

مقال

مكاسب إسرائيل بالمفاوضات أكبر من الحروب: النفط بعد المياه

حسين رمال *

قبل 70 عاماً، أفصح قادة الحركة الصهيونية عن أطماعهم بالمياه العربية كشرط رئيسي لقيام الكيان. يزعمون أن التوراة أورد حدود دولتهم من الفرات إلى النيل، ومن نهر دان إلى بئر السبع. هكذا أنشأ القادمون الأوائل، من دول أوروبا الشرقية، 79 مستعمرة حول بحيرة طبريا، كما انتشرت المستعمرات على منابع الروافد العليا لنهر الأردن: الدان، الحاصباني، 500 هكتار في مرج الخيام بمحاذاة الدردارة، والوزاني، ونهر البراغيث، فضلاً عن مستعمرات أخرى في الغور والضفة الغربية التي تحتوي على 750 مليون متر مكعب من المياه.

خمس حروب على «جبهة المياه»

في حروبها الخمس التي شنّتها إسرائيل على العرب، حقّقت في كل منها، مكاسب على «جبهة المياه». جاءت أول عملية سطو في حرب عام 1948، التي أعقبت قرار تقسيم فلسطين، ثم وسّعت حدودها على حساب حصّة العرب بهدف ملاءمة ما تبقّى من مصادر مائية.

- في حرب عام 1967 سيطرت إسرائيل نهائياً على المنابع العليا لروافد نهر الأردن التي تسبّبت بإبعاد الجيش السوري المرابط على الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، إذ كان وجوده يشكل خطراً على منشآت مشروعها المائي الذي نفّذته في عام 1964 (الناقل القطري، طبريا - النقب). وأتاحت لها حرب الأيام الستة، أن تستولي على الجزء الأكبر من هضبة الجولان، ولامس توسّعها قمم جبل الشيخ المشرفة على دمشق. الجولان يشكل مع تلال كفرشوبا، وجبل الشيخ خزان المياه الأكبر الذي يزوّد إسرائيل حالياً، بنحو 34% من حاجاتها المائية.

- جرت عملية السطو الثانية على المياه العربية، في عام 1964. يومها اقدمت إسرائيل على سرقة مياه الروافد العليا لنهر الأردن، وسحب مياهها عبر تنفيذ مشروعها الاستراتيجي عبر الناقل القطري: طبريا – النقب الذي آمَنَ لإسرائيل ثاني عملية سطو موصوفة على مياه العرب. استغرق تنفيذ هذه العملية سبع سنوات ونيفاً، وخلالها حاولت إسرائيل ضخّ مياه الروافد قبل دخولها إلى بحيرة طبريا. لكنّ مدفعية الجيش السوري المرابط على الضفة الشرقية والشمالية حالت دون تنفيذ الأشغال ما دفع بإسرائيل إلى ضخّها من قعر البحيرة إلى الضفة الغربية بواسطة محطة ضخّ علاقة مكوّنة من أربع مضخات، طاقة الواحدة منها 23 ألف حصان وهي قادرة على رفع المياه إلى المنسوب 250م حيث توجد محطة الطابغة.

في المقابل ردّ العرب على عملية السرقة هذه، بدعوة مجلس الجامعة العربية إلى عقد مؤتمر قمّة في القاهرة حضره الرئيس جمال عبد الناصر وكلّ الرؤساء العرب. واتخذ المؤتمر قراراً بالإجماع، دعا فيه دول المنابع العليا (لبنان، سوريا والأردن)، إلى تحويل الروافد. ومن أجل حماية ورش التحويل، شكّل المؤتمر قوّة عسكرية بقيادة علي علي عامر، رابطت عند نقاط التحويل. وباشر لبنان بفتح ورشة على نهر الحاصباني قرب بلدة كوكبا (320م)، لتحويل مياه النهر باتجاه الخردلي (240م) بواسطة الجاذبية، ثم ضخّها إلى سدّ ميفدون. كذلك باشرت سوريا، بالتعاون مع الأردن، بتحويل أنهر بانياس، والدان، والرقاد، في اتجاه سدّ مشترك (سدّ الوحدة).

> **بحروبها الخمس التي شنتها إسرائيل على العرب حققت مكاسب على جبهة المياه بحصولها على كمية تُقدر بنحو 500 مليون م3. بينما حصلت عبر المفاوضات على مكاسب اعلى**

الردّ الإسرائيلي جاء سريعاً بشنّ حرب استمرت عدة أيام دمّرت كل الأشغال المنفذة في منطقة التحويل. في الواقع، أتاحت المياه التي حولتها إسرائيل من الروافد، توفير ما بين 400 و500 مليون م3، لري أراض في النقب تبلغ مساحتها نحو 30 ألف هكتار، واستقبال نحو مليون ونصف مليون مهاجر جديد. وعندما توقف القصف الإسرائيلي، قامت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، بنقل ما تبقّى سليماً في ورشة كوكبا، من أنابيب ضخمة، ومضخات إلى مستودع قريب من بحيرة القرعون. لكن المثير للدهشة، أن إسرائيل استولت على هذه التجهيزات أثناء احتلالها للمنطقة في اجتياح 1982، وهي موضبة توضيباً جيداً في صناديقها، ولم يبادر القيمون على قطاع المياه في لبنان من استعمالها في مشروع ري آخر.

- أما ثالث عملية سطو على المياه العربية فقد حصلت في أعقاب حرب الأيام الستة. ففي هذه الحرب التي اندلعت في حزيران عام 1967، شنّت إسرائيل حربها الثالثة على بلدان الطوق وتمكنت من التوسع شرقاً عبر إبعاد الجيش السوري عن الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، وعن أنهر الدان والرقاد وبانياس، حتى وصل جيشها إلى تلال كفرشوبا فاحتلها مع بعض تلال جبل الشيخ. وبذلك تكون إسرائيل قد استولت نهائياً على جميع مصادر المياه التي تشكل الروافد العليا لنهر الأردن والجولان السوري المحتل الذي يُعد خزان المياه الأكبر والذي بات يزود إسرائيل بنسبة 34% من حاجاتها إلى المياه.

من أهم نتائج حرب الأيام الستة على جبهة المياه، الاستيلاء على جميع مصادر المياه التي تغذي بحيرة طبريا. كذلك آمّن الكيان الإسرائيلي، حماية منشآت مشروعه الاستراتيجي (الناقل القطري: طبريا - النقب)، وأبعد الجيش السوري إلى ما وراء هضبة الجولان. ومنذ احتلالها هضبة الجولان، بدأت إسرائيل بتنفيذ سياستها التوسعية الاستيطانية من خلال إنشاء مستوطنات بلغ عددها حتى عام 2000 نحو34 مستوطنة يقيم فيها أكثر من 10 آلاف مستوطن. كما استولت على أربعة سدود من أصل عشرة. وفي عملية تخريبية للسدود الواقعة في الجزء المحرر من الجولان، في عام 1992، فتحت إسرائيل كوّة في منخفض سد المنطرة لتمرير فيضان هائل من المياه، أدى تدفقه إلى تدمير السدود السورية التي تقع تحت سد المنطرة وتدفق تيار هائل من المياه نحو بحيرة طبريا.

يُذكر أن إسرائيل حفرت أيضاً عشرات الآبار الارتوازية في الجزء المحتلّ من الجولان.

- في حرب الغفران التي شنّتها على سوريا ومصر، وسّعت إسرائيل حدودها على الجبهة الشرقية، واحتلت ينابيع مياه أخرى، وبحيرات طبيعية في هضبة الجولان وجبل الشيخ.

- في حربها الخامسة التي شنتها على لبنان في حزيران 1982 تمكّنت إسرائيل من تنفيذ منشآت مشروع جر مياه الليطاني إلى الجليل الأعلى، وصولاً إلى بحيرة طبريا. يقوم هذا المشروع على سرقة مياه الليطاني عبر نفق أرضي ينقل المياه (240م)، إلى الجليل الأعلى عند جسر بنات يعقوب. قدرة الأنبوب 150 مليون م3، ومنها إلى محطة الطابغة (نقطة انطلاق مشروع طبريا - النقب). إلا أن إسرائيل لم تتمكن من إنجاز المشروع بشكل كامل إذ كان يتطلب بناء جدار في عرض النهر للتمكن من تحويل المياه. المقاومة اللبنانية الباسلة كانت لها بالمرصاد، ومنعتها من استكمال مشروع السرقة. وفي عام 2000، انسحبت إسرائيل منذحرة من الشريط الحدودي، من دون أن تحقق أطماعها التاريخية بالاستيلاء على مياه الليطاني (انظر إلى الخريطة).

أدوات التفاوض

- في اتفاقية وادي عربة، التي أبرمتها مع الأردن، حققت إسرائيل مكسباً على جبهة المياه، بحصولها على حصّة من مياه اليرموك.

- في اتفاقية كامب دافيد، كانت مياه النيل من بين البنود السريّة للاتفاقية. إذ سبق للسادات، خلال زيارته إسرائيل، أن أعطى وعداً للصهاينة، بتزويدهم بحصّة من مياه النيل تُقدّر بنحو 750 مليون م3. وهذه الحصّة تفوق بكثير كمية المياه التي حصلت عليها إسرائيل في حروبها الخمس التي شنتها على العرب. وقد أطلق على هذه الاتفاقية اسم "شرعة السلام" وهي تنقل كمية المياه المتفق عليها عبر خطين: الأول ينطلق من نقطة قرب بور سعيد عبر أنبوب يخترق غزة وخان يونس، وصولاً إلى صحراء النقب. بينما الثاني ينطلق من الإسماعيلية نحو النقب.

وقد اشترط السادات مقابل تزويد إسرائيل بهذه الحصة من مياه النيل، أن يُنقل سكان المستوطنات في الضفة الغربية إلى داخل إسرائيل، إلا أن اغتيال السادات، أوقف تنفيذ هذا المشروع.

وفي أي مفاوضات مستقبلية مع لبنان، إذا وافق هذا الوطن المقاوم الدخول فيها، فسوف تطرح إسرائيل السيناريو التالي:

أن تُترك المياه المشغّلة لمعامل الطاقة الثلاثة والتي تُقدر بنحو 350 مليون م3 تجري في المجرى الطبيعي للنهر، لتسحب إسرائيل منها 250 مليون م3، من نقطة انطلاق مشروعها، أي عبر نفق الخردلي - جسر بنات يعقوب – طبريا. وتبقى كمية 100 مليون م3، لمشروع ري الجنوب على أن يُعوض على لبنان كمية من الطاقة الكهربائية تعادل ما تنتجه معامل الليطاني حالياً وقدرها 190 ميغاوات.

وباستغلال مساقط المياه بين معمل عبد العال (680م) وطبريا، يتم إنشاء ثلاثة معامل جديدة هي: معمل عبد العال 34 ميغاوات، معمل عند الخردلي (240م) ينتج نحو 70 ميغاوات، معمل عند جسر بنات يعقوب ينتج نحو 60 ميغاوات، ومعمل عند ملامسة المياه حدود طبريا (-212م) ينتج نحو 34 ميغاوات.

في مشروع كهذا، تربح إسرائيل بحصولها على كمية مياه تُقدر بنحو 250 مليون م3، وبحصل لبنان على كمية الطاقة المنتجة في معامله الثلاثة كما يحصل مشروع ري الجنوب على حاجاته من المياه.

الحروب VS المفاوضات

إذاً، بحروبها الخمس التي شنتها إسرائيل على العرب حققت مكاسب على جبهة المياه بحصولها على كمية تُقدر بنحو 500 مليون م3، بينما حصلت عبر المفاوضات على مكاسب اعلى!

وفي زمن التطبيع مع الدول المنتجة للنفط، ستستولي إسرائيل على نفط العرب. اليوم نفط الإمارات والبحرين، وغداً نفط المملكة العربية السعودية ربما. وبذلك، أصبحت إسرائيل شريكاً «شرعياً» يقاسم العرب نفطهم ومياههم. فهل تسمح لها عملية التطبيع مع السودان أن تحصل على أمنها الغذائي عن طريق استثمار 15 مليون هكتار تُروى من مياه النيل؟ هل ستحصل إسرائيل على حصة من مياه «أنابيب السلام» التي تنقل مياه الفرات إلى الأردن، ودول الخليج، والمشروع يُنفّذ بتمويل عربي.

يحصولها على مياه النيل والفرات تحقق إسرائيل شعارها التاريخي: «حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل»!

الجمهورية
بحيرة طبريا
(-212)
سد المنطرة
(-44)
(-240)
(A)
(B)
(C)
(150 m)
(D)
(E)
(F)
(G)
(H)
(I)
(J)
(K)
(L)
(M)
(N)
(O)
(P)
(Q)
(R)
(S)
(T)
(U)
(V)
(W)
(X)
(Y)
(Z)
(AA)
(AB)
(AC)
(AD)
(AE)
(AF)
(AG)
(AH)
(AI)
(AJ)
(AK)
(AL)
(AM)
(AN)
(AO)
(AP)
(AQ)
(AR)
(AS)
(AT)
(AU)
(AV)
(AW)
(AX)
(AY)
(AZ)
(BA)
(BB)
(BC)
(BD)
(BE)
(BF)
(BG)
(BH)
(BI)
(BJ)
(BK)
(BL)
(BM)
(BN)
(BO)
(BP)
(BQ)
(BR)
(BS)
(BT)
(BU)
(BV)
(BW)
(BX)
(BY)
(BZ)
(CA)
(CB)
(CC)
(CD)
(CE)
(CF)
(CG)
(CH)
(CI)
(CJ)
(CK)
(CL)
(CM)
(CN)
(CO)
(CP)
(CQ)
(CR)
(CS)
(CT)
(CU)
(CV)
(CW)
(CX)
(CY)
(CZ)
(DA)
(DB)
(DC)
(DD)
(DE)
(DF)
(DG)
(DH)
(DI)
(DJ)
(DK)
(DL)
(DM)
(DN)
(DO)
(DP)
(DQ)
(DR)
(DS)
(DT)
(DU)
(DV)
(DW)
(DX)
(DY)
(DZ)
(EA)
(EB)
(EC)
(ED)
(EE)
(EF)
(EG)
(EH)
(EI)
(EJ)
(EK)
(EL)
(EM)
(EN)
(EO)
(EP)
(EQ)
(ER)
(ES)
(ET)
(EU)
(EV)
(EW)
(EX)
(EY)
(EZ)
(FA)
(FB)
(FC)
(FD)
(FE)
(FF)
(FG)
(FH)
(FI)
(FJ)
(FK)
(FL)
(FM)
(FN)
(FO)
(FP)
(FQ)
(FR)
(FS)
(FT)
(FU)
(FV)
(FW)
(FX)
(FY)
(FZ)
(GA)
(GB)
(GC)
(GD)
(GE)
(GF)
(GG)
(GH)
(GI)
(GJ)
(GK)
(GL)
(GM)
(GN)
(GO)
(GP)
(GQ)
(GR)
(GS)
(GT)
(GU)
(GV)
(GW)
(GX)
(GY)
(GZ)
(HA)
(HB)
(HC)
(HD)
(HE)
(HF)
(HG)
(HH)
(HI)
(HJ)
(HK)
(HL)
(HM)
(HN)
(HO)
(HP)
(HQ)
(HR)
(HS)
(HT)
(HU)
(HV)
(HW)
(HX)
(HY)
(HZ)
(IA)
(IB)
(IC)
(ID)
(IE)
(IF)
(IG)
(IH)
(II)
(IJ)
(IK)
(IL)
(IM)
(IN)
(IO)
(IP)
(IQ)
(IR)
(IS)
(IT)
(IU)
(IV)
(IW)
(IX)
(IY)
(IZ)
(JA)
(JB)
(JC)
(JD)
(JE)
(JF)
(JG)
(JH)
(JI)
(JJ)
(JK)
(JL)
(JM)
(JN)
(JO)
(JP)
(JQ)
(JR)
(JS)
(JT)
(JU)
(JV)
(JW)
(JX)
(JY)
(JZ)
(KA)
(KB)
(KC)
(KD)
(KE)
(KF)
(KG)
(KH)
(KI)
(KJ)
(KK)
(KL)
(KM)
(KN)
(KO)
(KP)
(KQ)
(KR)
(KS)
(KT)
(KU)
(KV)
(KW)
(KX)
(KY)
(KZ)
(LA)
(LB)
(LC)
(LD)
(LE)
(LF)
(LG)
(LH)
(LI)
(LJ)
(LK)
(LL)
(LM)
(LN)
(LO)
(LP)
(LQ)
(LR)
(LS)
(LT)
(LU)
(LV)
(LW)
(LX)
(LY)
(LZ)
(MA)
(MB)
(MC)
(MD)
(ME)
(MF)
(MG)
(MH)
(MI)
(MJ)
(MK)
(ML)
(MM)
(MN)
(MO)
(MP)
(MQ)
(MR)
(MS)
(MT)
(MU)
(MV)
(MW)
(MX)
(MY)
(MZ)
(NA)
(NB)
(NC)
(ND)
(NE)
(NF)
(NG)
(NH)
(NI)
(NJ)
(NK)
(NL)
(NM)
(NN)
(NO)
(NP)
(NQ)
(NR)
(NS)
(NT)
(NU)
(NV)
(NW)
(NX)
(NY)
(NZ)
(OA)
(OB)
(OC)
(OD)
(OE)
(OF)
(OG)
(OH)
(OI)
(OJ)
(OK)
(OL)
(OM)
(ON)
(OO)
(OP)
(OQ)
(OR)
(OS)
(OT)
(OU)
(OV)
(OW)
(OX)
(OY)
(OZ)
(PA)
(PB)
(PC)
(PD)
(PE)
(PF)
(PG)
(PH)
(PI)
(PJ)
(PK)
(PL)
(PM)
(PN)
(PO)
(PP)
(PQ)
(PR)
(PS)
(PT)
(PU)
(PV)
(PW)
(PX)
(PY)
(PZ)
(QA)
(QB)
(QC)
(QD)
(QE)
(QF)
(QG)
(QH)
(QI)
(QJ)
(QK)
(QL)
(QM)
(QN)
(QO)
(QP)
(QQ)
(QR)
(QS)
(QT)
(QU)
(QV)
(QW)
(QX)
(QY)
(QZ)
(RA)
(RB)
(RC)
(RD)
(RE)
(RF)
(RG)
(RH)
(RI)
(RJ)
(RK)
(RL)
(RM)
(RN)
(RO)
(RP)
(RQ)
(RR)
(RS)
(RT)
(RU)
(RV)
(RW)
(RX)
(RY)
(RZ)
(SA)
(SB)
(SC)
(SD)
(SE)
(SF)
(SG)
(SH)
(SI)
(SJ)
(SK)
(SL)
(SM)
(SN)
(SO)
(SP)
(SQ)
(SR)
(SS)
(ST)
(SU)
(SV)
(SW)
(SX)
(SY)
(SZ)
(TA)
(TB)
(TC)
(TD)
(TE)
(TF)
(TG)
(TH)
(TI)
(TJ)
(TK)
(TL)
(TM)
(TN)
(TO)
(TP)
(TQ)
(TR)
(TS)
(TT)
(TU)
(TV)
(TW)
(TX)
(TY)
(TZ)
(UA)
(UB)
(UC)
(UD)
(UE)
(UF)
(UG)
(UH)
(UI)
(UJ)
(UK)
(UL)
(UM)
(UN)
(UO)
(UP)
(UQ)
(UR)
(US)
(UT)
(UV)
(UW)
(UX)
(UY)
(UZ)
(VA)
(VB)
(VC)
(VD)
(VE)
(VF)
(VG)
(VH)
(VI)
(VJ)
(VK)
(VL)
(VM)
(VN)
(VO)
(VP)
(VQ)
(VR)
(VS)
(VT)
(VU)
(VV)
(VW)
(VX)
(VY)
(VZ)
(WA)
(WB)
(WC)
(WD)
(WE)
(WF)
(WG)
(WH)
(WI)
(WJ)
(WK)
(WL)
(WM)
(WN)
(WO)
(WP)
(WQ)
(WR)
(WS)
(WT)
(WU)
(WV)
(WW)
(WX)
(WY)
(WZ)
(XA)
(XB)
(XC)
(XD)
(XE)
(XF)
(XG)
(XH)
(XI)
(XJ)
(XK)
(XL)
(XM)
(XN)
(XO)
(XP)
(XQ)
(XR)
(XS)
(XT)
(XU)
(XV)
(XW)
(XX)
(XY)
(XZ)
(YA)
(YB)
(YC)
(YD)
(YE)
(YF)
(YG)
(YH)
(YI)
(YJ)
(YK)
(YL)
(YM)
(YN)
(YO)
(YP)
(YQ)
(YR)
(YS)
(YT)
(YU)
(YV)
(YW)
(YX)
(YY)
(YZ)
(ZA)
(ZB)
(ZC)
(ZD)
(ZE)
(ZF)
(ZG)
(ZH)
(ZI)
(ZJ)
(ZK)
(ZL)
(ZM)
(ZN)
(ZO)
(ZP)
(ZQ)
(ZR)
(ZS)
(ZT)
(ZU)
(ZV)
(ZW)
(ZX)
(ZY)
(ZZ)
(AAA)
(AAB)
(AAC)
(AAD)
(AAE)
(AAF)
(AAG)
(AAH)
(AAI)
(AAJ)
(AAK)
(AAL)
(AAM)
(AAN)
(AAO)
(AAP)
(AAQ)
(AAR)
(AAS)
(AAT)
(AAU)
(AAV)
(AAW)
(AAX)
(AAY)
(AAZ)
(ABA)
(ABB)
(ABC)
(ABD)
(ABE)
(ABF)
(ABG)
(ABH)
(ABI)
(ABJ)
(ABK)
(ABL)
(ABM)
(ABN)
(ABO)
(ABP)
(ABQ)
(ABR)
(ABS)
(ABT)
(ABU)
(ABV)
(ABW)
(ABX)
(ABY)
(ABZ)
(ACA)
(ACB)
(ACC)
(ACD)
(ACE)
(ACF)
(ACG)
(ACH)
(ACI)
(ACJ)
(ACK)
(ACL)
(ACM)
(ACN)
(ACO)
(ACP)
(ACQ)
(ACR)
(ACS)
(ACT)
(ACU)
(ACV)
(ACW)
(ACX)
(ACY)
(ACZ)
(ADA)
(ADB)
(ADC)
(ADD)
(ADE)
(ADF)
(ADG)
(ADH)
(ADI)
(ADJ)
(ADK)
(ADL)
(ADM)
(ADN)
(ADO)
(ADP)
(ADQ)
(ADR)
(ADS)
(ADT)
(ADU)
(ADV)
(ADW)
(ADX)
(ADY)
(ADZ)
(AEA)
(AEB)
(AEC)
(AED)
(AEE)
(AEF)
(AEG)
(AEH)
(AEI)
(AEJ)
(AEK)
(AEL)
(AEM)
(AEN)
(AEO)
(AEP)
(AEQ)
(AER)
(AES)
(AET)
(AEU)
(AEV)
(AEW)
(AEX)
(AEY)
(AEZ)
(AFA)
(AFB)
(AFC)
(AFD)
(AFE)
(AFF)
(AFG)
(AFH)
(AFI)
(AFJ)
(AFK)
(AFL)
(AFM)
(AFN)
(AFO)
(AFP)
(AFQ)
(AFR)
(AFS)
(AFT)
(AFU)
(AFV)
(AFW)
(AFX)
(AFY)
(AFZ)
(AGA)
(AGB)
(AGC)
(AGD)
(AGE)
(AGF)
(AGG)
(AGH)
(AGI)
(AGJ)
(AGK)
(AGL)
(AGM)
(AGN)
(AGO)
(AGP)
(AGQ)
(AGR)
(AGS)
(AGT)
(AGU)
(AGV)
(AGW)
(AGX)
(AGY)
(AGZ)
(AHA)
(AHB)
(AHC)
(AHD)
(AHE)
(AHF)
(AHG)
(AHH)
(AHI)
(AHJ)
(AHK)
(AHL)
(AHM)
(AHN)
(AHO)
(AHP)
(AHQ)
(AHR)
(AHS)
(AHT)
(AHU)
(AHV)
(AHW)
(AHX)
(AHY)
(AHZ)
(AIA)
(AIB)
(AIC)
(AID)
(AIE)
(AIF)
(AIG)
(AIH)
(AII)
(AIJ)
(AIK)
(AIL)
(AIM)
(AIN)
(AIO)
(AIP)
(AIQ)
(AIR)
(AIS)
(AIT)
(AIU)
(AIV)
(AIW)
(AIX)
(AIY)
(AIZ)
(AJA)
(AJB)
(AJC)
(AJD)
(AJE)
(AJF)
(AJG)
(AJH)
(AJI)
(AJJ)
(AJK)
(AJL)
(AJM)
(AJN)
(AJO)
(AJP)
(AJQ)
(AJR)
(AJS)
(AJT)
(AJU)
(AJV)
(AJW)
(AJX)
(AJY)
(AJZ)
(AKA)
(AKB)
(AKC)
(AKD)
(AKE)
(AKF)
(AKG)
(AKH)
(AKI)
(AKJ)
(AKK)
(AKL)
(AKM)
(AKN)
(AKO)
(AKP)
(AKQ)
(AKR)
(AKS)
(AKT)
(AKU)
(AKV)
(AKW)
(AKX)
(AKY)
(AKZ)
(ALA)
(ALB)
(ALC)
(ALD)
(ALE)
(ALF)
(ALG)
(ALH)
(ALI)
(ALJ)
(ALK)
(ALL)
(ALM)
(ALN)
(ALO)
(ALP)
(ALQ)
(ALR)
(ALS)
(ALT)
(ALU)
(ALV)
(ALW)
(ALX)
(ALY)
(ALZ)
(AMA)
(AMB)
(AMC)
(AMD)
(AME)
(AMF)
(AMG)
(AMH)
(AMI)
(AMJ)
(AMK)
(AML)
(AMM)
(AMN)
(AMO)
(AMP)
(AMQ)
(AMR)
(AMS)
(AMT)
(AMU)
(AMV)
(AMW)
(AMX)
(AMY)
(AMZ)
(ANA)
(ANB)
(ANC)
(AND)
(ANE)
(ANF)
(ANG)
(ANH)
(ANI)
(ANJ)
(ANK)
(ANL)
(ANM)
(ANN)
(ANO)
(ANP)
(ANQ)
(ANR)
(ANS)
(ANT)
(ANU)
(ANV)
(ANW)
(ANX)
(ANY)
(ANZ)
(AOA)
(AOB)
(AOC)
(AOD)
(AOE)
(AOF)
(AOG)
(AOH)
(AOI)
(AOJ)
(AOK)
(AOL)
(AOM)
(AON)
(AOO)
(AOP)
(AOQ)
(AOR)
(AOS)
(AOT)
(AOU)
(AOV)
(AOW)
(AOX)
(AOY)
(AOZ)
(APA)
(APB)
(APC)
(APD)
(APE)
(APF)
(APG)
(APH)
(API)
(APJ)
(APK)
(APL)
(APM)
(APN)
(APO)
(APP)
(APQ)
(APR)
(APS)
(APT)
(APU)
(APV)
(APW)
(APX)
(APY)
(APZ)
(AQA)
(AQB)
(AQC)
(AQD)
(AQE)
(AQF)
(AQG)
(AQH)
(AQI)
(AQJ)
(AQK)
(AQL)
(AQM)
(AQN)
(AQO)
(AQP)
(AQQ)
(AQR)
(AQS)
(AQT)
(AQU)
(AQV)
(AQW)
(AQX)
(AQY)
(AQZ)
(ARA)
(ARB)
(ARC)
(ARD)
(ARE)
(ARF)
(ARG)
(ARH)
(ARI)
(ARJ)
(ARK)
(ARL)
(ARM)
(ARN)
(ARO)
(ARP)
(ARQ)
(ARR)
(ARS)
(ART)
(ARU)
(ARV)
(ARW)
(ARX)
(ARY)
(AR

كتاب

أجرى أندرو كورنفورد مراجعة لكتاب «ترويض البنوك الضخمة» للكاتب آرثر ويلمارث. الكتاب يغطي مناطق مثيرة للاهتمام من ضمنها إصلاحات ضرورية لإعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي، أي «إلغاء المصارف العالمية الكبيرة و«مصارف الظل» لكسر ما يسميه «حلقة الهلاك» التي تربط هذه المؤسّسات بالحكومات والمصارف المركزية». يعلّق كورنفورد، على مضمون الكتاب مشيراً إلى أن «ويلمارث يطرح قضيته بشكل مثير للإعجاب، إلا أن فكّ التكتل بين المصارف الكبيرة سيكون أمراً صعباً. جماعات اللوبي المالية ستعارض توجهاً كهذا، وستحصل على الدعم من داخل القطاع ومن أطراف كبيرة من النخب الفكرية والتنظيمية». ومن الخلاصات التي استخرجها كورنفورد من الكتاب، أنه «يتم إعطاء الاهتمام لعمليات الدمج والاندماج بين المؤسسات في العديد من البلدان، بغرض إعادة تنظيم القطاعات المصرفية وتعزيزها، لكن على النقيض من ذلك، غالباً ما تكون الإصلاحات الهيكلية المصاحبة محدودة»

ترويض البنوك الضخمة

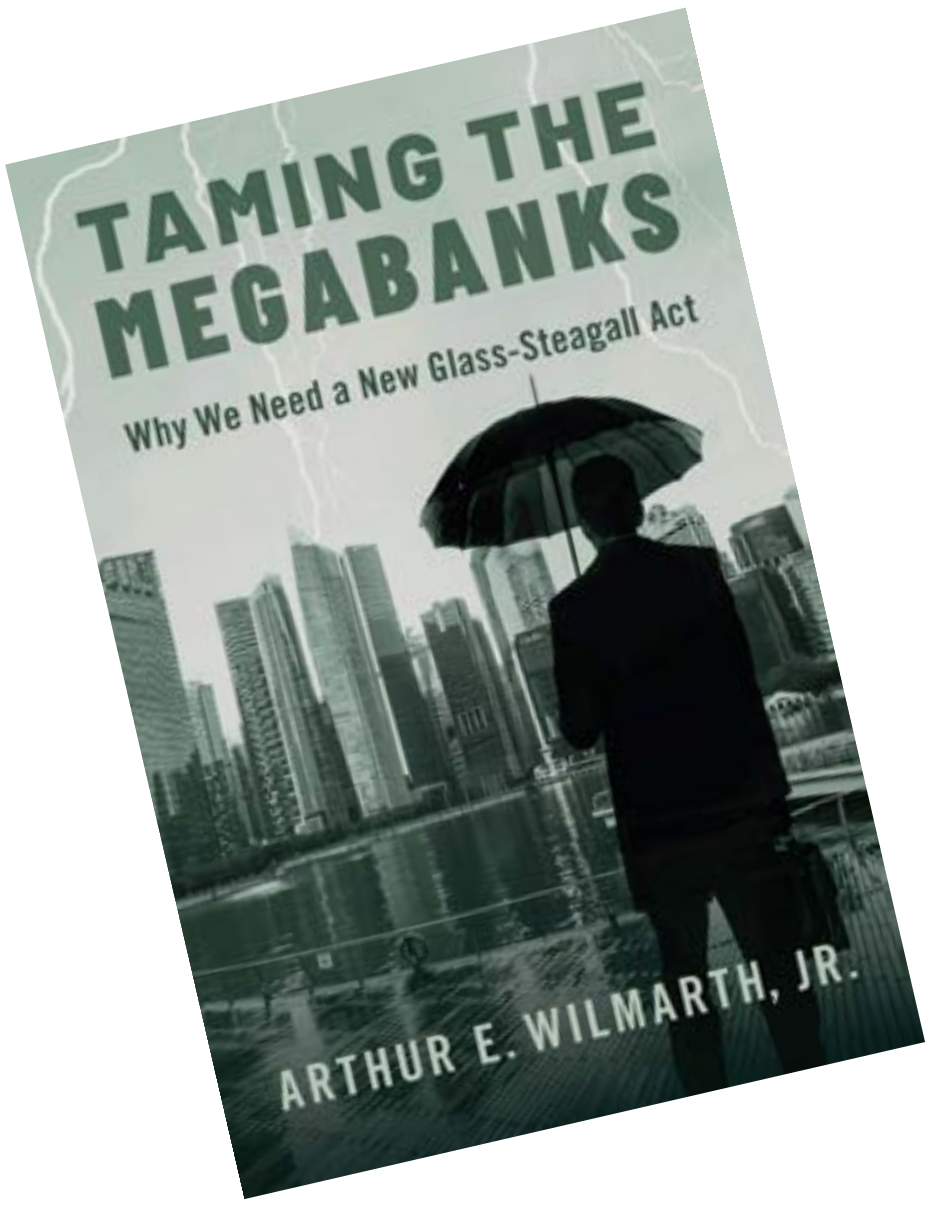

أندرو كورنفورد *

الأزمة المالية العالمية في عام 2008 لم تتبعها تغييرات جوهرية في النظم المالية لبلدان مجموعة G20. نقاط الضعف التنظيمية، التي كشفت عنها الأزمة، شكّلت نقطة انطلاق برنامج شامل لإصلاح النظام المالي العالمي استهدف زيادات في رأس المال، وإدارة أفضل للمخاطر، وحوافز مصممة بشكل أفضل. رغم ذلك، لم يتضمن البرنامج التغييرات الهيكلية الرئيسية التي يُعتقد أنها ضرورية. وفي كتابه الجديد: «ترويض البنوك الضخمة: لماذا نحتاج إلى قانون غلاس-ستيغال جديد؟»، يعرض آرثر ويلمارث، الإصلاحات التي أجريت في أعقاب الأزمة المالية العالمية، مشيراً إلى أن محور أجندة الإصلاح يجب أن يكون إلغاء المصارف العالمية الكبيرة و«مصارف الظل» لكسر ما يسميه «حلقة الهلاك» التي تربط هذه المؤسّسات بالحكومات والمصارف المركزية. يقول أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال قانون «غلاس-ستيغال» جديد لإنشاء فصل هيكلي واضح بين المصارف والأسواق المالية.

هناك اتفاق بين المراقبين على أن السمات الرئيسية للأزمة المالية العالمية في مصارف الاقتصادات المتقدمة، تمثّلت في استخدام الرافعة المالية بشكل مفرط، ومخصّصات السيولة غير الكافية. الرافعة المالية هي مقياس تعرّض المؤسّسات المالية للمخاطر مقارنة مع طبقاتها الوقائية في رأس المال. تعرّض كهذا، يعكس انكشافاً على المخاطر بسبب الأدوات المالية التقليدية مثل القروض، والمشتقات المالية، (أي الأدوات التي تتطلب القليل من الاستثمار الأولي، أو لا تتطلب أي استثمار مبدئي، وسعرها مشتق من سعر أصل آخر) والالتزامات المرتبطة بخدمات مالية أخرى. أما السيولة، فتشير إلى قدرة المؤسّسة المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

من وجهة نظر ويلمارث، يجب الآن توسيع البعد الاحترازي الكلّي في القوانين المالية، والذي يتضمن أصلاً تأثير الروابط بين الشركات المالية، على أن يشمل هذا التوسيع الاستجابة شبه التلقائية للحكومات والمصارف المركزية خلال الأزمات. الهدف ألا يصبح دعم المؤسسات المالية الكبيرة المترابطة (المصارف التجارية ومصارف الظلّ) واجباً، فقط، بل لمنع سقوطها والحفاظ على استقرار الأسواق المالية. هذه الروابط، بحسب تأكيدات ويلمارث هي «حلقة الهلاك» بين المصارف والسلطات.

في الواقع، ما زال اتفاق بازل لرأس المال، وهو من الإصلاحات التي تلت الأزمة، محور انتقادات كثيرة. فمن ناحية، يريد اللوبي المصرفي الحدّ من صرامة المعايير الجديدة بذريعة أن لها تأثيراً سلبياً على قدرة المصارف على تمويل النمو الاقتصادي. ومن ناحية ثانية، يعتقد العديد من الخبراء أن الزيادات المقرّرة في رأس المال لا توفر حماية كافية ضدّ المخاطر المصرفية.

بالفعل، خضعت الأنظمة المالية المتعلّقة بمخاطر السوق، والتي تم تعزيزها بالفعل في بازل استجابة للتجربة خلال الجزء الأول من الأزمة المالية العالمية، لمراجعة شاملة في كانون الثاني 2016 بهدف التعامل مع نقاط الضعف التي لم تتم تلبيتها. وتضمنت أوجه القصور التي أشارت إليها هذه المراجعة ما يلي:

1) تعريف الحدود بين الأعمال المصرفية والأعمال التجارية، وهو أمر كان منذ فترة طويلة نافذة للاستغلال التنظيمي من قِبل المصارف الساعية إلى خفض متطلبات رأس المال الخاصة بها.

2) طرق قياس المخاطر التي كانت تعتمد على نماذج غير متينة تعدّها المصارف لنفسها.

في 2016، تضمنت التنقيحات المقترحة إرشادات إضافية حول رسم الحدود بين الأعمال التجارية والمصرفية، وخفض قدرة المصارف على استغلال هذه الحدود، وتعزيز صلاحيات الجهات المشرفة، وقواعد أوضح تتعلق بالتحويلات الداخلية لأدوات التداول بين فئات المخاطر. وفي عام 2019، كانت هناك مراجعات أخرى، شملت النماذج الداخلية لاحتساب المخاطر الخاصّة بكل مصرف، والمناهج الموحدة لاحتساب هذه المخاطر.

حدود الإصلاح

يقول ويلمارث إن أجندة الإصلاح الخاصّة بمجموعة G20 كشفت، حتى بعد الخسائر الهائلة التي تكبدتها الأنظمة المالية خلال الأزمة، أن الأنظمة التي تتضمن نظماً متشابكة بين المصارف الضخمة ومصارف الظل، ما زالت تحظى «بمدافعين أقوياء وبقوة بقاء ملحوظة». يعود الفضل في هذا الأمر، إلى شخصيات بارزة في وزارة الخزانة الأميركية وفي البيت الأبيض خلال إدارة الرئيس أوباما. فقد أصرّ تيموثي جيثنر، وزير الخزانة، على أن النظام المالي يتطلب تدابير تضمن بقاء جميع المؤسسات المالية الرئيسية بالإضافة إلى مرونتها وتعزيز الرقابة عليها. وقد جاءت استجابة السياسة العامة في اقتصادات مجموعة G20 في الإطار نفسه.

عملياً، جرى تسهيل إضعاف إصلاحات دود-فرانك (قانون الإصلاح المالي الذي تلى الأزمة في الولايات المتحدة) لأنه نُفذ من خلال إجراءات أصدرتها الهيئات الناظمة والتي ضمّت أشخاصاً عينتهم

> **لعب المنحازون إلى الشركات دوراً مهيمناً في سياق استجابة أميركا للأزمة المالية العالمية**

إدارة ترامب غالبيتم لا يميلون إلى هذا البرنامج. أوجه القصور على الجانب التنظيمي، ترافق مع عدم رغبة قادة القطاعات المالية، كفئة، في تحمّل مسؤولية السيطرة على الخسائر الضخمة، علماً بأنه تزامن حصول هذه الخسائر في المصارف الكبرى والمؤسسات المالية الأخرى. استُبعد التركيز على المسؤوليات الشخصية، ثم تعزّز الأمر عبر سلوك النظام القضائي في معالجة المخالفات الفردية التي حصلت خلال الأزمة. فقد دفعت المصارف الكبرى غرامات كبيرة وتوصلت إلى تسويات مالية كبيرة مع السلطات بعد التحقيقات، لكن نادراً ما تعرّض قادة المؤسسات المالية الكبيرة للمحاكمة. بل كانت العقوبات تتخذ شكل الفصل القسري والغرامات، وتعويضات نهاية خدمة كبيرة، أي أنها لم تكن مؤثّرة. في مثل هذا الجو، ليس مستغرباً أن تكرّس خلال مناقشة الإصلاحات، مساحة صغيرة لاستعادة المسؤولية غير المحدودة من المشاركين في النشاطات المصرفية خلال الأزمة.

قانون غلاس - ستيغال جديد

المراجعة التي قدّمها يلمارث للإصلاحات المتعلقة بالمصارف والأسواق المالية، هي متنوعة على نطاق واسع لجهة التدابير المعتمدة، والمخففة أحياناً كثيرة أو تلك الأفكار التي لم تتجاوز مرحلة النقاش، لكن من الواضح أن أهم أهداف الإصلاح بالنسبة له يتعلق باستهداف التكتلات المصرفية الكبيرة عبر طريقة وحيدة: قانون غلاس-ستيغال جديد.

النسخّة الجديدة من هذا القانون، والتي استند إليها الكاتب في نقاشه، هي قانون البنوك الشامل لعام 1933. يتضمن هذا القانون أربعة أقسام عن الفصل بين الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية. القسم 16 يحدّ من مشاركة مؤسسات الإيداع في مجال التعامل بالأوراق المالية. المادة 21 تحظّر المنظمات المشاركة في إصدار الأوراق المالية من الانخراط أيضاً في أعمال تلقي الودائع. القسمان 20 و32، يوسّعان نطاق حظر القانون ليشمل بعض الشركات المصرفية التابعة والكيانات الأخرى ذات الصلة والمسؤولين والمديرين والشركاء والموظفين.

في الواقع، إن المنحازين إلى الشركات لعبوا دوراً مهيمناً في سياق استجابة أميركا للأزمة المالية العالمية. هؤلاء هم صانعو السياسات الذين يعتقدون أن إصلاح القطاع المالي يجب أن يتم من خلال مؤسّسات مالية كبيرة منتقاة. وإن الدور الرئيسي في الإشراف على المخاطر النظامية كان يجب أن تلعبه الـ «FSOC» وهي الهيئة التي جمعت بين الوكالات التنظيمية الرئيسية وكان يفترض أن تكون لديها حساسية تجاه القطاع المالي.

في هذا الإطار، يبدو ويلمارث غير مقتنع بحجة الشركات التي ركّزت على أن الدعم المفتوح للمصارف الكبيرة ومصارف الظل، هو الضمان الوحيد بأن الأزمة لن تؤدّي إلى كساد كبير جديد. على العكس، برأيه، إن هذا الخيار سيزيد الضغط على الأنظمة المالية والأنظمة الضريبية المنهكة بالفعل. ورغم أنها لا يقولها صراحة، فإنه في النهاية، سيؤدي هذا المسار إلى نقطة انفجار. لذا، يجب تجنّب هذا الخطر عبر إصلاحات هيكلية في نسخة محدثة بشكل مناسب من قانون غلاس-ستيغال.

بالنسبة إلى ويلمارث، يجب أن تتضمن النسخة الجديدة من القانون نقطة مركزية تتعلق بتحديد الأنشطة التي تشكل الأعمال المصرفية التجارية. وهذا ليس أمراً سهلاً، بسبب توسّع أنشطة المصارف في مجالات مثل التأمين والاكتتاب في الأوراق المالية والاستثمار العقاري. ويعتقد الكاتب، أن مقترحه يساعد على تحسين المواءمة بين المخاطر المالية وإدارة المخاطر في القطاع المالي. فالمؤسّسات المالية غير المصرفية ستواجه قواعد تنظيمية أكثر صرامة، بينما «بنوك الظل»، أي تلك الكيانات القائمة خارج النظام المصرفي المنظم التي تؤدي العديد من الوظائف المصرفية وأصبحت ذات أهمية متزايدة منذ عام 1975، يمكن أن تختفي من نظام لم يعد يُسمح فيه بإصدار مطلوبات قصيرة الأجل على المؤسّسات غير المصرفية.

وبحسب ويلمارث، ستسمح النسخة الجديدة من قانون غراس - ستيغال، للمصارف والشركات التابعة لها بالمشاركة في العديد من الأنشطة المالية، بخلاف أخذ الودائع والإقراض، منها: كسب الرسوم مقابل المشورة الاستثمارية وخدمات الوساطة في الأوراق المالية، العمل كوكلاء في بيع منتجات التأمين. أيضاً، سيكون مقبولاً وجود مرونة أكبر في تعريف الاحتياطي الفيدرالي استناداً إلى قانون الشركة القابضة للبنك لعام 1956، أي أن يكون الاحتياط «للأنشطة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالخدمات المصرفية» (أي أنشطة تلقي الودائع والإقراض والدفع والتسوية، وإدارة الثروات) التي يمكن أن تسمح للشركات القابضة المصرفية أن تعمل بها. وفي رأيه، يمكن تقديم خدمات كهذه، من دون خلق تضارب خطير في المصالح والمخاطر.

***للاطلاع على مراجعة الكتاب كاملة:**
networkideas.org